المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية.

تخصص: تحليل السياسة الخارجية.

تأثير الأوضاع الداخلية على أداء السياسة الخارجية

(دراسة حالة مصر 2011- 2015.)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تقديم الطالب: **إشراف الأستاذ:**

عبد الحفيظ حسناوي. **د. مراد فــول.**

لجنة المناقشة:

د. محمد هنّـــاد.....رئيسا.

د. مراد فـــول.....مشرفا ومقررا.

أ. حمزة غـــول.....مناقشا.

الموسم الجـامعي:

2015 – 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَ عَلَّمَكَ مَا لَم تَكُن تَعْلَمُ، وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيماً)

الآية 113، سورة النّساء.

الإهداء

أُهدِي هذا الجُهد الضّئيل، إلى رُوحِ المعلّمة والمربّيةِ الأولى....

جدّتي رحمها الله.

عبد الحفيظ.

شكر

مصداقا لقول المصطفى صلى الله عليه وسلم (أفلا أكون عبدا شكورا)،

لا يسعني إلا أن أشكر الأستاذ المشرف،د. مراد فول، على تأطيره القيّم في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى الوالدين الكريمين، وإلى كل من أفادونا على درب التعلّم، معلّمين أساتذة وشيوخاً، فلولاكم ما وصلتُ هاهُنا، فلكم مني كل التقدير والعرفان، عسى أن يكافئكم ربّي من عظيم نعمائه.

ملخص الدراسة:

تعتبر البيئة الداخلية للدولة عاملا هاما من عوامل التأثير في السياسة الخارجية، وأدائها، سواء في مرحلة الصنع، التنفيذ، أو التقييم، ولكن بدرجات مختلفة، باختلاف المجتمعات والأنظمة السياسية.

يعتبر ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي"، من الظواهر العربية الراهنة، التي أثرت كثيرا في الأوضاع الداخلية للدول العربية، فمن دول غير مستقرة سياسياً، إلى دول فاقدة لسيادتها، وصولا إلى أخرى فاشلة وسائرة في طريق التفكك.

تأتي هذه الدراسة لمحاولة معرفة مدى تأثير هذه الأوضاع الداخلية على أداء السياسة الخارجية، بالتركيز على حالة مصر، باعتباره الدولة ذات السياسة الخارجية الأكثر فعالية في المجال الإقليمي من بين دول " الربيع العربي"، حيث تحاول الدراسة معرفة مدى تأثر الدور الإقليمي لمصر بفعل الأزمة الداخلية التي شاهدتها، أم أن مصر استطاعت التوفيق بين حل أزمتها الداخلية والاستمرار في أداء دورها الخارجي.

Abstract:

The internal environment of the state is considered as one of the important factors which influence foreign policy, and its performance, either in the manufacturing phase, implementation, or evaluation, but with different degrees, according to the difference in societies and political systems.

The current Arabic phenomenon which called "Arab Spring" revolutions greatly affected the internal situations of Arab countries, consequently, Arab states go from politically unstable countries, to states lost their sovereignty, leading to another failed and moving in the path of disintegration.

In this study we try to figure out the extent of the impact of these internal situations on the foreign policy performance, focusing on the case of Egypt since it is the one which hasthe most effective foreign policy in the regional area among the countries of the "Arab Spring". The study attempts to find out the impact of the regional role of Egypt due to theinternal crisis it saw, and how far Egypt has been able to reconcile between resolving its internal crisis and continue to perform its external role.

Résumé :

L'environnement interne d'un état est considéré comme un élément majeur capable d'influencer au niveau de la politique étrangère et sa performance, que ça soit sur le plan de l'élaboration, l'exécution ou bien l'évaluation, mais d'un degrés diffèrent d'une société à une autre , ou d'un gouvernement à un autre.

« Le printemps arabe » est considère comme un phénomène sociale récent très influant sur les situation internes du monde arabe commençant par des états politiquement instable a des états souveraineté arrivant a des états en voie de division.

Cette étude viens essayer de comprendre l'influence de la situation interne en Égypte sur sa politique étrangère de ce pays considérer comme puissance régionale.

مقـــــــــــدّمة

تهدف السياسة الخارجية لتحقيق أهداف ومصالح الدولة على المستوى الخارجي، والحديث عن مصلحة الدولة يقتضي غالبا ربطها باحتياجات ومطالب الشعب، فمدخلات البيئة الداخلية للنظام السياسي، تساهم إلى حد كبير في صياغة التوجهات الكبرى لهذا النظام في علاقاته الخارجية، بينما يمتلك النظام السياسي وصانع القرار حرية أكبر في طريقة تنفيذ هذه السياسة واختيار الوسائل والخطط الأمثل لتنفيذها، واتخاذ القرارات العقلانية والرشيدة التي تمكن من تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح وبأقل التكاليف والتنازلات الممكنة. من هنا تصبح البيئة الداخلية لدولة ما وحدة هامة وأساسية لتحليل سياستها الخارجية، سواء تلك التي تصنعها هذه الدولة وتوجهها للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، أو تلك السياسات الموجهة نحو هذه الدولة للتأثير فيها من الدول الأخرى، فهذه السياسات دائما ما تأخذ متغير ردود فعل البيئة الداخلية للدول الأخرى كمرتكز لصناعة السياسات والقرارات الخارجية.

ويعد تأثير البيئة الداخلية بمختلف متغيراتها يعتبر أمرا نسبيا وغير قابل للتعميم، فدرجة التأثير تختلف من دولة لأخرى، بل وحتى داخل الدولة نفسها قد تختلف درجة التأثير من نظام سياسي لآخر، وذلك متعلق أولا بطبيعة هذا النظام، وكيفية وصوله إلى السلطة ومدى شرعيته، بالإضافة إلى شخصية صانع القرار ومدى قدرته على كسب التأييد الشعبي لقراراته والتأثير على الجماهير، فعادة ما تتوجه الأنظمة الانقلابية إلى السياسة الخارجية، أين تتخذ قرارات تكسبها ما تفقده من الشرعية داخليا ، كما يرتبط تأثير الوضع الداخلي على السياسة الخارجية، بحجم الوعي السياسي داخل المجتمع، ومدى اهتمامه بالقضايا الخارجية، والتي تتعلق بالأساس بطبيعة ظروفه الاجتماعية والمعيشية، فعادة ما تتراجع درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية داخل المجتمعات التي تعيش نوعا من الرفاهية والاستقرار، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، التي يعتبر مجتمعها أحد أكثر المجتمعات رفاهية، تشير كل الدراسات أن الشعب الأمريكي لا يهتم بالشؤون الخارجية المتعلقة بالدول الأخرى، بقدر ما يهتم بتحقيق أكبر قدر من التقدم والرفاهية.

هذا لا ينفي عدم تأثير هذه المجتمعات في السياسة الخارجية، لأنهم أحيانا يساهمون في رسم سياسات محددة بطريقة غير مباشرة، خاصة عند احتجاجهم على وضع داخلي معين، فزيادة حدة هذه الاحتجاجات تدفع بالدولة لاتخاذ قرار خارجي تدخلي، أو تصدير هذه الأزمة لدول أخرى أو تتعمد اختلاق تهديد أو عدو خارجي، لتوهم المجتمع بضرورة تناسي النقائص على المستوى الداخلي، والتعاون والتلاحم لمواجهة التهديدات الخارجية، والأمثلة عديدة في هذا المجال: منها التدخل العسكري

الأمريكي في أفغانستان لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، والتي تزامنت مع موجة غضب شعبي على السياسات الاجتماعية لإدارة الرئيس "جورج بوش"، خاصة في مجال الصحة، ومن الأمثلة الأخرى، قرار " مارغريت تاتشر" رئيسة الحكومة البريطانية سابقا، باسترجاع جزر "فوكلا ند" من الأرجنتين سنة 1982، والذي تزامن مع الاحتجاجات العارمة داخل مختلف مقاطعات المملكة المتحدة على سوء الأوضاع الاقتصادية واستمرارها في التدهور بشكل حاد. إذن التوتر وعدم الاستقرار على مستوى الوضع الداخلي قد يزيد من قوة أداء السياسة الخارجية، ومن فعاليتها، إلا أن هذا يقتضي توفر الدولة على الإمكانيات والمقدرات اللازمة، خاصة المادية منها، لتسيير التوتر الداخلي و تنفيذ البرامج الخارجية بشكل متوازن، وهذه الشروط لا تتوفر إلا في الدول الكبرى ذات الاقتصاديات المتطورة والسيادة الكاملة وخاصة التي تمتلك صناع قرار على قدر كبير من القوة والذكاء السياسي.

استنادا لما سبق، نجد أنفسنا مجبرين عن التساؤل حول مدى قدرة أنظمة دول العالم الثالث، على تسيير الشؤون الداخلية والخارجية بشكل متوازن، في حالة الأزمات الداخلية وعدم الاستقرار، خاصة تلك الدول التي لا تمتلك صناع قرار على قدر كبير من الخبرة والاهتمام بالشؤون الخارجية.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لمعرفة درجة تأثير الأزمات الداخلية، على أداء السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، ويأتي اختيار مصر كمحور للدراسة باعتبارها فاعلا إقليميا هاما، على مستوى القضايا الإقليمية، تفرضه عليها محدداتها، خاصة منها الجغرافية والديمغرافية، فمصر تعتبر بحكم موقعها حلقة وصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، لاسيما الدول الإسلامية والعربية لانتمائها الديني والعرقي، المنصوص عليه في الدستور المصري، والذي يحدد بشكل كبير توجهات السياسة الخارجية المصرية. كما أن للمحدد الديمغرافي عاملا هاما في منح مصر الأهمية التي تمتلكها، فعدد السكان المقدر بأكثر من 80 مليون نسمة، يجعل من مصر دولة ذات ثقل وتأثير في أي توجه من توجهاتها، سواء كان على أساس جغرافي (آسيا و إفريقيا)، أو على أساس ديني (الدول الإسلامية)، أو على أساس عرقي (الدول العربية)، ما يمنحها قدرة اكبر للعب دور الفاعل الإقليمي على مستوى السياسة الخارجية.

كما تعتبر مصر من الدول العربية التي وصلتها موجات الحراك الشعبي، وما شكلته من أزمات داخلية، وتحول سياسي، لم تتضح نهايته ونتائجه إلى اليوم. فمصر تعتبر الدولة الثانية بعد تونس التي عرفت هذا الحراك بداية من 25 يناير 2011، هذا الحراك الذي تمثلت مطالبه في الأساس في تحسين الظروف المعيشية، وفتح المجال أمام الحريات في مختلف المجالات، إلى أن تطورت هذه

المطالب، داعية لإسقاط النظام وتحقيق تغيير جذري يؤسس لدولة ديمقراطية، يكون الشعب فاعلا أساسيا فيها.

هذا الحراك، والذي نتجت عنه أزمة سياسية في مصر، جاء متزامنا مع قضايا إقليمية هامة وحساسة، يفترض لمصر أن تلعب دورها المعتاد فيها، على رأس هذه القضايا، قضية مياه النيل والتقدم الكبير الذي أحرزته "إثيوبيا" و "أوغندا" في الماضي القريب فيما يخص مشروع بناء "سد النهضة"، و"سد الألفية" والذي يهدد حصة مصر من مياه النيل، ما قد يكون له انعكاسات خطيرة على الأمن القومي المصري، ثم القضية الفلسطينية وتطوراتها، ثم موجات التغيير التي هبت على العالم العربي وعانت منها مصر أيضا، لاسيما التطورات الخطيرة التي عرفها هذا الحراك في الدول المجاورة لمصر، كالتدخل العسكري في ليبيا 2011، وفي سوريا 2015، وكذا قضايا الإرهاب وظاهرة "داعش" وتأثيرها على الأمن في منطقة الشرق الأوسط، وصولا إلى قضية أخرى لا تقل أهمية في برامج السياسة الخارجية المصرية ألا وهي التطورات التي عرفها الملف النووي الإيراني، وما نتج عنه من ردود أفعال دولية وإقليمية، وبالتالي فإنه يمكن القول، أن الجو كان ملائما، ومكتظا بالملفات والقضايا التي من الطبيعي أن تلعب السياسة الخارجية المصرية دورا فاعلا ومرجحا فيها.

I.إشكالية البحث:

في ظل التطورات التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت بؤرة تفاعل السياسات الخارجية للدول، والصراع الذي تعيشه القوى الإقليمية في هذه المنطقة للعب الدور الريادي فيها، تأتي موجات "الحراك الشعبي"، أو ما سمي ب"الربيع العربي"، لتفرض نفسها كمتغير جديد في ترجيح ميزان القوى على مستوى المنطقة، فالدول التي لم تصل لها هذه الموجة من الحراك أصبحت في وضع أكثر استعدادا لتفعيل سياستها الخارجية، وتوسيع دورها في المنطقة، كما أصبحت الدول التي واجهت هذا "الحراك" ومن بينها مصر تواجه تحديا أما سياستها الخارجية ودورها الإقليمي.

انطلاقا مما تتقدم، تأتي إشكالية هذا البحث كالتالي:

إلى أي مدى أثرت الأوضاع الداخلية في مصر (2011-2015) على أداء سياساتها الخارجية.

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر الأزمات الداخلية دوما على أداء السياسة الخارجية؟ وما هي طبيعة هذا التأثر؟.
- هل يمكن اعتبار تراجع الدور الإقليمي لمصر نتيجة الأوضاع الداخلية بها، أم أن تأثيرها اقتصر على السياسة الداخلية؟.
- كيف تعاملت مصر مع القضايا الإقليمية، في ظل أزمتها الداخلية؟

II. فرضيات الدراسة: للإجابة على ما تقدم من إشكالية وتساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- كلما ساءت الأوضاع الداخلية للدولة، ضعف أداء سياستها الخارجية.
- كلما استقر الوضع الداخلي في مصر، ازداد نشاط سياستها الخارجية.
- لم تلعب مصر دورها على مستوى القضايا الإقليمية، في ظل وضعها الداخلي غير المستقر.

III.أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، شكلت الحافز الكافي لإجراء هذه الدراسة:

- الأسباب الذاتية:

- الفضول في معرفة تأثير ظاهرة "الربيع العربي" التي نعايشها، على أداء السياسة الخارجية للدول العربية بحكم انتماء الجزائر للدول العربية، والتخصص الدراسي (تحليل السياسة الخارجية)، ويأتي اختيار مصر باعتبارها الفاعل الأكثر نشاطا على المستوى الإقليمي مقارنة بدول الربيع العربي الأخرى.
- الرغبة في القيام بدراسة أكاديمية، تعالج موضوعا جديدا، ما من شأنه ان يعطي السبق للدراسة لفتح المجال أم محاولات أخرى للبحث في مواضيع الحراك الذي شهدته الدول العربي، والذي مثل نقطة تحول لسياسات هذه الدول داخليا وخارجيا.
- الاهتمام الشخصي المتزايد بالقضية الفلسطينية، وملاحظة التهميش الكبير الذي عانته تزامنا مع موجة "الربيع العربي"، ولعل أفضل سبيل لتسليط الضوء على هذه القضية هو دراسة السياسة الخارجية المصرية، والتي طالما كانت فاعلا في تطورات هذه القضية سلبا أو إيجابا، ومحاولة معرفة درجة استفادة أو تضرر القضية بالتحولات التي شهدتها أهم دولة مجاورة لها.

- الأسباب الموضوعية:

- إبراز أداء السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، والدول العربية، عند مواجهة الأزمات الداخلية، والتي غالبا ما تعاني منها.
- محاولة دراسة جدلية العلاقة بين البيئة الداخلية والسياسة الخارجية، بإسقاط تطبيقي لحالة راهنة، ومحاولة تبني موقف من هذه الجدلية.
- ملاحظة ظهور فواعل إقليمية جديدة مثل دولة قطر، ما يدفع للتساؤل عن إمكانية تأثر الفواعل التقليدية في منطقة الشرق الأوسط، بحركات "الربيع العربي".

IV. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة تأثير الأزمة المصرية الناجمة عن أحداث 25 يناير2011، على الدور الإقليمي لمصر.
- تقييم السياسة الخارجية المصرية بين فترة الرئيس(مرسي) ذو الخلفية المدنية الإسلامية، وخلفه الرئيس (السيسي) ذو الخلفية العسكرية، ومدى انطباع السياسة الخارجية بالتكوين الإيديولوجي لكل منهما.
- مستقبل السياسة الخارجية المصرية في ظل صعود فواعل جديدة على الساحة الإقليمية، مثل (قطر، الإمارات)، وتعاظم دور القوى التقليدية في المنطقة (إيران، تركيا، السعودية، إسرائيل).

V.أدبيات الدراسة:

تعتبر حداثة الموضوع حافزا للباحثين لإجراء دراسة مكثفة حوله، إلا أنه لم يتم تسجيل أي دراسة أكاديمية تتعلق بموضوع "الربيع العربي" في مصر من حيث تأثيره على السياسة الخارجية بصفة عامة، أو تجاه قضية محددة باستثناء دراسة واحدة، وهي رسالة ماجستير للطالب " **إبراهيم محمد سيف**"، معهد الدراسات الدولية بجامعة "بير زيت" الفلسطينية، تحت عنوان " **سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي**" ، حيث تعرض فيه الباحث إلى مواقف مصر تجاه القضية الفلسطينية وصولا إلى فترة "الربيع العربي"، إلا أن دراسته اقتصرت على القضية الفلسطينية ولم تتعمق في دراسة السياسة الخارجية بصفة عامة، كما أنها توقفت عند سنة2013، والتي شهدت في منتصفها نقطة تحول جد هامة في التاريخ السياسي لمصر، والمتمثل في حراك 30جوان الذي أطاح بالرئيس (محمد مرسي) من السلطة.

VI.الإطار المكاني والزماني للدراسة:

مكان الدراسة: تشمل هذه الدراسة مصر داخليا، باعتبار الحراك الشعبي متغيرا مهما في الدراسة، ومن ثم تفاعلات السياسة الخارجية المصرية ببعدها الدولي والإقليمي، مع التركيز على البعد الأخير باعتباره المنطقة الحيوية لسياسة مصر الخارجية.

زمان الدراسة: ترتبط الدراسة زمانيا بتاريخ بداية الحراك الشعبي في مصر 25 يناير 2011، ومختلف التطورات والتحولات التي عاشتها مصر على الصعيدين الداخلي والخارجي، منذ ذلك اليوم وصولا إلى سنة 2015 باعتباره الحد النهائي لهذه الدراسة والذي يساعد على إعطائها قدرا أكبر من الدقة.

VII.الإطار المنهجي والنظري للدراسة:

لإجراء هذه الدراسة اتبع الباحث أسلوبا معينا، معتمدا فيه على المناهج والنظريات التي تتناسب مع طبيعة الدراسة، وبما أن منهجا وحيدا لا يعد كافيا للإحاطة بأغلب متغيرات الظاهرة، كما لا تكفي نظرية واحدة أو اقتراب واحد لتحليل الظاهرة بشكل دقيق و إعطاء النتيجة العلمية الكافية، فإن الباحث اعتمد مجموعة من المناهج والنظريات لدراسة وتحليل الظاهرة محل الدراسة بشكل اشمل وأدق.

- المناهج المستعملة:

1. المنهج التاريخي: ساعد هذا المنهج على دراسة كرونولوجيا أهم الأحداث السياسية التي عاشتها مصر في الفترة الممتدة بين 2011 و2015، ودراسة التطور التاريخي للسياسة الخارجية المصرية.
2. المنهج الوصفي: استعمل هذا المنهج لوصف أحداث الحراك الشعبي في مصر وما أحاط به من اهتمام دولي، وكذلك وصف التحولات التي طرأت على النظام السياسي المصري في هذه الفترة.
3. منهج دراسة الحالة: استعمل هذا المنهج للتعمق في دراسة الوضع الداخلي في مصر وتأثيره على السياسة الخارجية، والإحاطة بالحد الأكبر من تفاصيل ومتغيرات الأزمة السياسية في مصر، قصد الوصول إلى استنتاجات تتعلق بالحالة المدروسة ومختلف الحالات المشابهة لها.
4. المنهج المقارن: وظف هذا المنهج على مرحلتين، الأولى للمقارنة بين نشاط النظام السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي في فترة كل من الرئيس (محمد مرسي)، والرئيس (عبد الفتاح السيسي)، مع الإشارة إلى النظام الأسبق بقيادة الرئيس (حسني مبارك). كما استعمل ذات المنهج للمقارنة بين ردود أفعال مختلف الدول الأخرى تجاه الأزمة المصرية في مختلف مراحلها.

- النظريات والمقتربات المستعملة للتحليل:

1. النظرية البنائية: استعملت هذه النظرية لتحليل تأثير البنى الاجتماعية ومختلف القيم المجتمعية المتعلقة بالبيئة الداخلية المصرية، وكذا مختلف المؤسسات غير الحكومية، على صانع القرار في عملية اتخاذ القرار الخارجي، وتحليل كيفية تغير مفهوم المصلحة الوطنية المصرية من فترة زمنية لأخرى ومن صانع قرار لآخر.
2. نظرية الدور: استعملت هذه النظرية لتحليل دور مصر على الساحة الإقليمية، ومن ثم معرفة درجة تأثره بالأزمة السياسية التي مرت بها.

VIII. صعوبات الدراسة:

أثناء إجراء هذه الدراسة اعترضت الباحث بعض الصعوبات، والتي تعد من صميم البحث العلمي والتحصيل المعرفي، وتمثلت أهم الصعوبات فيما يلي:

- ✓ ندرة المراجع المتعلقة بالموضوع باللغة العربية، وخاصة التقارير والمقالات، وحتى تلك المتوفرة فإنها تنطلق في دراساتها من إيديولوجيات معينة، وتهدف لترويج موقف معين، ما يدفع بالاعتماد بشكل كبير على بعض المراجع باللغة الأجنبية، ما يتطلب وقتا وجهدا كبيرا لإجراء الترجمة الدقيقة.
- ✓ حساسية وتعقد الموضوع، لما يحمله من مواقف متضاربة، وإيديولوجيات مختلفة، ما يجعل الباحث يبذل جهدا مضاعفا لتحرير عمل تخلو جمله وأفكاره من الانحياز لطرف معين، ما قد يؤخذ على أنه ذاتية من الباحث دون أي شعور منه.

IX. هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول: **الفصل الأول** مفاهيمي ونظري، يتعرض لمفهوم السياسة الخارجية، وأهم المفاهيم المتعلقة بها، والنظريات المفسرة لها، ويؤصل نظريا للحالة محل الدراسة، بينما يتناول **الفصل الثاني** الحراك الشعبي في مصر، ومسبباته، وما نتج عنه من تحولات في السياسة المصرية، في حين يتعرض **الفصل الثالث** لأداء السياسة الخارجية المصرية في الفترة الممتدة بين 2011-2015، في محاولة لمعرفة مدى تأثر الدور الإقليمي لمصر، بتأزم الوضع الداخلي لها.

X.خطة الدراسة:

مقدّمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

- المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.
- المطلب الثاني: أهم المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية.
- المطلب الثالث: أهمية السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: محددات،أدوات وقضايا السياسة الخارجية.

- المطلب الأول: *محددات السياسة الخارجية.*
- المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية.
- المطلب الثالث: قضايا السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

- المطلب الأول: النظرية الواقعية.
- المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.
- المطلب الثالث: النظرية البنائية.
- المطلب الرابع: نظرية الدور.

الفصل *الثاني: التحول السياسي في مصر وصنع السياسة الخارجية 2011-2015.*

المبحث الأول: الحراك الشعبي في مصر، أسبابه ومساره.

- المطلب الأول: أسباب الأزمة السياسية المصرية.
- المطلب الثاني: كرونولوجيا أهم أحداث الحراك الشعبي المصري.

المبحث الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السياسية في مصر.

- المطلب الأول: مواقف القوى الدولية الكبرى.
- المطلب الثاني: موقف القوى الإقليمية.
- المطلب الثالث: موقف الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

المبحث الثالث: تأثير التحول السياسي في مصر على صنع وتوجيه السياسة الخارجية:

- المطلب الأول: السياسة الخارجية في عهد الرئيس (مرسي).
- المطلب الثاني: السياسة الخارجية في عهد الرئيس (السيسي).

الفصل *الثالث: أداء السياسة الخارجية المصرية 2011-2015.*

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية المصرية، وأهم محطاتها التاريخية.

- المطلب الأول: قرار تأميم قناة السويس، بداية بروز مصر على الساحة الدولية.
- المطلب الثاني: : "معاهدة السلام"، وتحول مسار السياسة الخارجية المصرية.
- المطلب الثالث: الانتفاضة الفلسطينية1987، وعودة مصر للساحة العربية.

المبحث الثاني: دور مصرية في القضايا الإقليمية 2011-2015.

- المطلب الأول: جهود مصر في القضية الفلسطينية.
- المطلب الثاني: تعامل مصر مع الحراكات العربية.
- المطلب الثالث: الدبلوماسية المصرية تجاه " أزمة النيل" و "الملف النووي الإيراني".

المبحث الثالث: رهانات السياسة الخارجية المصرية.

- المطلب الأول: تحقيق الاستقرار الداخلي.
- المطلب الثاني: حل أزمة الشرعية، وتصفير المشاكل مع دول الجوار.
- المطلب الثالث: بناء سياسة خارجية مستقلة.

الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

يحاول هذا الفصل توضيح الجانب المفاهيمي للسياسة الخارجية، من حيث التعاريف واختلافاتها، ثم أهمية السياسة الخارجية، ومحدداتها، وأدوات صنعها وتنفيذها، وصولا للتأصيل النظري بعرض أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية اليوم، لاسيما تلك التي تفيد الباحث في تحليل السياسة الخارجية المصرية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

يتطرق هذا المبحث إلى مفهوم السياسة الخارجية، باستعراض مختلف التعاريف التي قدمها الدارسون في هذا المجال، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بها، ثم أهميتها لأي دولة.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية:

إن وضع تعريف موحد وشامل للسياسة الخارجية يعتبر أمرا معقدا، نظرا لتعقد هذه الظاهرة في حد ذاتها وكذا اختلاف المدارس و المقتربات و النظريات التي تدرسها، فكل اتجاه يعرف السياسة الخارجية انطلاقا من النسق المعرفي الذي ينتمي إليه، كما أن كل منظر يركز على عنصر محدد في الظاهرة على حساب العناصر الأخرى، ما يشكل لدينا مجموعة من التعاريف المختلفة فيما بينها سواء بشكل كلي أو جزئي[1].

يعرف كل من (فورنيس FURNISS) و (سنايدر SNEYDER) السياسة الخارجية على أنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما, تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[2]، كما قدم (محمد السيد سليم) تعريفا أوضح من خلاله أن السياسة الخارجية " هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"،[3] وهو ما ذهب إليه كل من (بلانو Blano) و (فاضل زكي)، حيث عرفها الأول أنها " منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"، وعرفها الثاني بأنها " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول".[4]

---

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009) ص19 .

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة ، ط3، 1999) ص07.

[3] **المرجع نفسه**، ص12.

[4] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره** ص23.

نلاحظ من التعاريف السابقة تركيزها على أن السياسة الخارجية عبارة عن خطة، منهج، أو إستراتيجية مسطرة لتحقيق أهداف الدولة.

و عرف (كارل دوتش K. DEUTCH) السياسة الخارجية على أنها " تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال و أمن تلك الدولة و السعي من أجل حماية مصالحها" و في تعريف (سيبوري P.Seabury) هي " مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية و مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ و القوة في بعض الأحيان"[1].

يركز التعريفان السابقان على عنصر الأهداف والمصلحة كمرتكز أساسي للسياسة الخارجية للدولة.

كما عرف (ريمون آرون Raymond Aron) السياسة الخارجية بأنها " فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية "[2]

حيث ركز في تعريفه على أدوات السياسة الخارجية (Ends , means) لاسيما في الجانب التجاري الاقتصادي عن طريق استعمال مختلف الطرق الدبلوماسية.

و حسب (حامد ربيع) فإن السياسة الخارجية هي مجمل نشاطات الدولة على المستوى الخارجي كمجال محدد بما فيها النشاطات التي يقوم بها الأطراف غير الرسميين[3]، إلا أن هذا يتنافى وشرط الطابع الرسمي للسياسة الخارجية، وهذا ما ركز عليه (مارسيل ميرل Marcel Merle) أن "للحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية "[4].

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره** ص24.

[2] **المرجع نفسه**، ص25.

[3] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص07

[4] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص25

في حين يرى (تشارلز هيرمان Charles Hermann) أن السياسة الخارجية هي "مجموعة السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يقصدون بها التأثير في الوحدات الدولية الأخرى"[1].

إلا أن الملاحظ أن كلا من (حامد ربيع) و (هيرمان) حددا شكل السياسة الخارجية في النشاطات و السلوكيات، بينما قد تكون في الأساس بأشكال أخرى كالقرارات،البرامج، الاستراتيجيات، الخطط...، و هو نفس ما قام به (جوزيف فرانكل Joseph Frankel) الذي اختصر السياسة الخارجية في النشاطات و القرارات (decisions and actions).

بينما تركز مجموعة أخرى من التعاريف على الجهة المخولة بصنع السياسة الخارجية ممثلة في الدولة, حيث يعرفها (كارلسنيس Karlsniss) بأنها " تلك الأعمال المعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة وينفذها الممثلون الحكوميين بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة وموجهة بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين خلف مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات"[2]. وفي نفس السياق عرفها (ويلكنفيلد) بأنها " تلك الأفعال أو ردود الأفعال الرسمية التي تبادر لها الدولة أو تتلقاها وترد عليها لاحقا، الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السيادية".[3]

يؤخذ على التعريفين السابقين أنهما حصرا السياسة الخارجية على الدولة بصفتها الفاعل الوحيد وهذا ما يتنافى و الواقع اليوم حيث تشارك الدولة العديد من الفواعل الأخرى رسمية وغير رسمية في صنع السياسة الخارجية، كما أن (كارلسنيس) عرفها بنوع من المثالية عند تأكيده على صراحة برنامج السياسة الخارجية ووضوح أهدافها، فالسياسة الخارجية اليوم تمتاز بقدر كبير من الغموض والمراوغة بل إن معظم السياسات الخارجية للدول غالبا ما تتنافى مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور.

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

[2] Marijke Breuning, **Foreign Policy Analysis ; A comparative Introduction**, (First published, Palgrave Macmilan, New York, 2007) p164.

[3] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أنه لا يوجد تعريف شامل للسياسة الخارجية بقدر ما يوجد محاولات لتعريف السياسة الخارجية تركز في معظمها على زاوية محددة أو عنصر معين من هذه الظاهرة، سواء على مستوى السلوك، أو التخطيط، أو الفواعل والمؤسسات، أو الأهداف.

و يذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية:

أولا: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها،وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية و بعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف و السلوكيات.

ثانيا: اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على مصالحها، وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

إلا أن هذا لا ينفي وجود محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، و هنا يمكن ذكر تعريف (جيمس روزنو J.Reseneau) باعتباره التعريف الأكثر شمولا وتحديدا للسياسة الخارجية، حيث عرفها أنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا"[1].

وبهذا يمكننا تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على "أنها تلك النشاطات التي تقوم بها دولة ما و التي قد تكون على شكل أفعال أو ردود أفعال، تهدف من خلالها للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، تجاه قضية معينة، حسب إمكانياتها المتاحة، وبأفضل أسلوب ممكن، قصد تحقيق مصلحتها الحيوية".

فلا يمكن إعطاء تعريف للسياسة الخارجية دون أن يكون ملما بكل عناصرها من محددات، أهداف، توجهات، أساليب، وإمكانيات.

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص11

المطلب الثاني: أهم المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية.

1. العلاقات الدولية:

يعرفها(كوينس) بأنها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات سواء كانت رسمية أو غير رسمية " كما يعرفها (فريدريك هارتمان) بأنها " كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية، ويرى (مارسيل ميرل) بأنها " كل التدفقات التي تتم عبر الحدود وتتطلع نحو عبورها"، أما "رايت كوينسي" فيقول أنها : "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات، سواء علاقات رسمية أم غير رسمية"[1].

ومع عدم وجود تعريف شامل للعلاقات الدولية فإنه يمكن القول بأنها:

- ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.
- لا تشتمل على الرسمية بين الدول فقط، وإنما تشتمل على غير الرسمية.
- انعكاس للكثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات والمؤسسات الثقافية.
- العلاقات الدولية السياسية هي تلك التي لها تأثيرات سياسية.

وبالتالي يمكن القول أن العلاقات الدولية هي مجموع التفاعلات والروابط التي تجري بين الدول وتتبادل بينها بغض النظر عمن يقوم بها، سواء كانت من جهات رسمية أو غير رسمية، من جماعات أو أفراد، وكانت عبارة عن تفاعلات مادية، أو معنوية، ومن غير تاريخ معين، ومنه فإن السياسة الخارجية هي أقل شمولا من العلاقات الدولية، بل هي عنصر فيها، يتميز بطابع الرسمية والتخطيط، والعلاقات الدولية ببعدها النظري والتاريخي هي نتيجة تفاعلات السياسات الخارجية للدول عبر التاريخ.

[1] صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية_ دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة :المكتبة الأكاديمية، ، 1991)، ص14.

2. السياسة الدولية:

إن السياسة الدولية هي نشاط وتفاعل الدول في المضمار الدولي و (العلاقات الدولية)، كما أنها نظام الروابط الواقعية مابين الدول كنتيجة لنشاطاتها وكوسيلة من البيئة المتواجدة فيها، وتعتبر السياسة الدولية عنصر فعال ومهم لتشكيل وتفعيل العلاقات الدولية[1].

ومنه فإن السياسة الدولية عبارة عن تفاعلات السياسات الخارجية للدول في الفضاء الدولي، فهي بالتالي أشمل من السياسة الخارجية نظرا لعدم اقتصارها على الممارسات الرسمية فقط.

3. الدبلوماسية:

يعرفها (راؤول جنيه)بأنها "فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومة الأجنبية والسهر على أن تكون مصالحها مضمونة". حيث التركيز في هذا التعريف على اعتبار أن الدبلوماسية تعنى بإدارة الشؤون الدولية ، ويعرفها (إرنست ساتو) بأنها " استعمال الكياسة،والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة[2].

ويستنبط مفهوم الدبلوماسية في التاريخ الإسلامي من قول (معاوية بن ابي سفيان) " لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها، إذا أرخوها شددتها، وإذا شدوها رخوتها".

تعتبر الدبلوماسية إذن طريقة في إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، فهي تفهم في ظل التصورات المختلفة المحددة للمفهوم كفن، وكعلم، وكلاهما. حيث من الدلالة الاصطلاحية نستنتج:

- أنها علم وفن تمثيل الدول.
- آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية.
- الدبلوماسية سلك ومهنة الدبلوماسي.

وبالتالي يمكن القول أن الدبلوماسية هي جزء من السياسية الخارجية، وأداة من أدوات تنفيذها، خاصة مع تراجع الاستعمار التقليدي، وظهور التعامل الدبلوماسي كوسيلة أولوية بين الدول.

[1] صبري مقلد، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

4. الإستراتيجية:

يعرفها (الفريد شاندلير) الذي يعتبر من أوائل المهتمين بموضوع التنظيم والإستراتيجية بالمؤسسة الاقتصادية أن الإستراتيجية تمثل: "سواء إعداد الأهداف والغايات الأساسية للمؤسسة أو اختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ الغايات." ويعرفها (R.A.THIETART) بأنها " مجموعة القرارات والحركات المرتبطة باختيار الوسائل وتم فصل الموارد من أجل الوصول إلى الأهداف."، بينما يعرفها (JAUCH GLEUCK) " بكونها خطة موحدة وشاملة ومتكاملة تربط المنافع الإستراتيجية للمنظمة بالتحديات البيئية، والتي تبني لتأكيد تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة من خلال التنفيذ المناسب". كما يعرفها(BYARS) "بأنها عملية تحديد الأهداف والخطط والسياسات المناسبة للظروف البيئية التي تعمل في ظلها المنظمة، والتي تتضمن عملية تحديد وتقويم البدائل المتوفرة "[1].

وبالتالي ترتبط السياسة الخارجية بالإستراتيجية، في كونهما مفهومان متداخلان فأي إستراتيجية تتخذها دولة ما تجاه الوحدات الدولية الأخرى أو تجاه قضية دولية معينة، تكون تحت إطار السياسة الخارجية.

5. السياسة الداخلية والبيئة الداخلية:

عرف (جوزيف فرانكل) البيئة الداخلية على أنها " كل قضية داخلية تمس السياسة الخارجية"، فالبيئة الداخلية هي ذلك الإطار الذي يتخذ من فيه صانعوا القرار قراراتهم سواء تلك المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية، أو المتعلقة بالسياسة الخارجية، فهي بمثابة الخلفية التي يتم الاستناد إليها عند رسم أي سياسة.

كما يرى (سنايدر) أنها "تشمل السياسات الداخلية والرأي العام و الموقع الجغرافي للدول، وكذلك الثقافة العامة و السمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان و طريقة تنظيم المجتمع و أدائه لوظائفه"

وتضم البيئة الداخلية مجموعة كبيرة من المكونات والمتغيرات، حيث حددها " باتريك ماكفون" و "هوارد شابيرو"، في تسع متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية وهي كما يلي[2]:

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[2] Marijke Breuning, **Opcit** , p 94.

1- المتغيرات الفردية.
2- المتغيرات النخبوية.
3- المتغيرات السياسية.
4- المتغيرات المجتمعية.
5- المتغيرات الثقافية.
6- المتغيرات الاقتصادية.
7- متغيرات الربـط.
8- المتغيرات الحكومية.
9- المتغيرات المؤسسية.

يعد موضوع العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية بصفة عامة، والسياسة الداخلية بصفة خاصة موضوعا جدليا، حيث تضاربت الرؤى بين الباحثين في هذا الموضوع، بين من يثبت تأثير البيئة الداخلية في السياسة الخارجية وبين من ينفي هذه العلاقة، ما يشكل لدينا اتجاهين مختلفين في فهم العلاقة بين هذين المتغيرين.

فالاتجاه الأول انطلاقا من تحليلات الواقعية الكلاسيكية، يرى أن السياسة الخارجية تتشكل بقطيعة ومعزل عن البيئة الداخلية، حيث يشير (كيسينجر) أن "السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية"، فأهداف السياسة الخارجية ليست دائما تلبية لمتطلبات الوضع الداخلي، بل أنها كثيرا ما تتضارب وتتنافى معها، وهذا ما يدعم الطرح الذي يرى عدم وجود علاقة بين البيئة الداخلية والسياسة الخارجية، ويرى (لويد جونسون Loyed Jensen) " أنه لن تكون هناك سياسة خارجية بعيدا عن المحددات الخارجية"[1]، فالسياسة الخارجية حتى لو صنعت في بيئة داخلية، فإنها تبقى محكومة بأهداف خارجية، وموجهة نحو وحدات خارجية, وتستهدف أهدافا على المستوى الخارجي.

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

بينما يرى ***الاتجاه الآخر*** أن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية والوضع الداخلي للدولة، فتحليل السياسة الخارجية لابد وأن يشتمل على البيئات الثلاث بمختلف متغيراتها (البيئة الداخلية، البيئة الخارجية، البيئة النفسية لصانع القرار)[1].

يمكن القول بأن اعتبار السياسة الخارجية انعكاسا لوضع البيئة الداخلية، أمر مقبول وخاصة من منظور بنائي، ذلك أن الدولة عادة ما تهدف من خلال سياستها الخارجية لتحقيق أهداف داخلية، أو الاستجابة لمطالب شعبية محددة، وتعتبر الواقعية الجديدة أول من فتح المجال أمام الاعتراف بتأثير البيئة الداخلية على أداء السياسة الخارجية.

يرى (جوزيف ناي J. Nye) – أحد الليبراليين الجدد – أنه في حال فشل اختلافات النظام الدولي في تفسير السياسة الخارجية المتباينة، يتم التوجه لمعرف الأسباب الداخلية، ففي حالات الاضطراب وعدم الاستقرار تعجز المتغيرات الخارجية عن تفسير سلوك السياسة الخارجية لوحدها، وهذا ما يشير إليه (كريستنسن Christensen) في قوله " أن الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما. ولكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو الجانب السيكولوجي للقيادات الداخلية "، وحتى (كيسينجر) نفسه تراجع عن بعض أفكاره وأقر بأن البيئة الداخلية وحدة أساسية وهامة في صنع السياسة الخارجية كما هو الشأن في تحليلها.

مما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية تصنع في الأساس وسط بيئة داخلية تؤثر فيها وتتأثر بها، والقول بوجود علاقة بين البيئة الداخلية والسياسة الخارجية أو عدمها يبقى متعلقا بطبيعة هذه السياسة أو القرار الخارجي، فيمكن أن تصاغ أحيانا سياسات خارجية، أو قرارات خارجية بمعزل عن تأثير البيئة الداخلية، خصوصا في تلك المجتمعات التي لا تتمتع شعوبها بقدر عال من الوعي السياسي، أو التي لا تهتم كثيرا بالقضايا الخارجية مادام وضعهم الداخلي مستقرا، إلا أنهم وبمجرد دخولهم في حالة

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

عدم الاستقرار، يصبح هذا المجتمع مهتما بكل القضايا التي تخص الدولة ويصبح بالتالي مؤثرا في السياسة الخارجية[1].

كما أن العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية تتسم بنوع من الغموض والتداخل أحيانا، فلا يمكن الجزم بأن السياسة الخارجية هي انعكاس للوضع الداخلي، فإن كان واردا أن المتغيرات الداخلية تبحث عن تحقيق أهداف عن طريق السياسة الخارجية، فإنه من الممكن أيضا أن تكون السياسة الداخلية نتيجة تفاعلات وضغوطات خارجية، كتلك الدول التي تجد نفسها مجبرة على القيام بإصلاحات داخلية لتعزيز علاقاتها الخارجية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالشؤون الاقتصادية أو شؤون الأقليات الاثنية.

المطلب الثالث: أهمية السياسة الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية ذات أهمية محورية لأي دولة، فهي الوجه المكمل للسياسة العامة للدولة، كما أن قوة أي دولة تنعكس على قدرتها في الظهور بصفة فاعلة في السياسة الدولية، خصوصا وأن السياسات العامة في حد ذاتها أصبحت تعاني من التدخلات الخارجية، سواء عن طريق الدول الكبرى، أو عن طريق المنظمات الدولية،أو الشركات متعددة الجنسيات.

ويمكن توضيح أهمية السياسة الخارجية فيما تكسبه للدولة، من مصالح وأهداف نلخصها فيما يلي:

1. دعم الاستقلال السياسي للدولة: فمن خلال السياسة الخارجية تعبر الدول عن استقلالها وتدعم هذا الاستقلال عن طريق تبنيها لمواقف تعكس إرادتها، وظهر هذا خاصة في فترة الحرب الباردة أين سارعت الدول حديثة الاستقلال إلى تبني سياسة عدم الانحياز كإستراتيجية لمواجهة نفوذ الإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية،ومعبرة في الوقت ذاته عن أنها دول ذات سيادة ولا تخضع للضغوطات[2].

[1] Rudi Guraziu, **To what extent is droreign policy making affected by public opinion?**, (MAInternational Relations, New York, January 2008) p 8.

[2] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد السيد سليم و أحمد بن محمد مفتي (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989) ص273.

2. تحقيق التنمية: تستطيع الدولة من خلال تفعيل أداء سياستها الخارجية، أن تحقق تقدما على مستوى التنمية الداخلية، وذلك بعدة طرق، سواء عن طريق جلب الاستثمارات الأجنبية، أو توقيع الاتفاقات الثنائية مع الدول المتقدمة،[1] أو حتى تلقي القروض والمساعدات مقابل أداء مهام معينة ومن أمثلة ذلك في أيامنا المساعدات الضخمة التي تتلقاها تركيا من دول الاتحاد الأوروبي مقابل استقبال اللاجئين السوريين.

3. تأمين المصالح الخارجية: وذلك عن طريق خلق أسواق لمنتجات الدولة في الخارج، أو توفير الجو الملائم للاستثمار في الدول الأخرى، وتكوين شبكة علاقات مع الدول الأخرى في مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بالمجالين الأمني و الاقتصادي.[2]

4. تحقيق الإشعاع الثقافي والحضاري: فالدولة عن طريق سياستها الخارجية تسعى لتحقيق أهداف إيديولوجية قد تتمثل في عولمة إرثها الثقافي والحضاري، وذلك عن طريق إمضاء اتفاقيات في مجالات الثقافة، أو تنظيم تظاهرات ثقافية، تستغلها الدولة لنشر إيديولوجيتها[3].

5. تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي: فالسياسة الخارجية أصبحت وسيلة في يد صانع القرار, يوظفها حتى لمواجهة الأزمات الداخلية، وذلك عن طريق افتعال مشاكل خارجية أو التركيز على العدو الخارجي، وهي طريقة لطالما استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الدول الكبرى، كما أن هذا يساعد صانع القرار في إضفاء الشرعية على سلطته فعادة ما يركز القادة السياسيون الذين يصلون للسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية على تفعيل السياسة الخارجية، لإظهار حنكتهم الدولية، واكتساب التأييد الداخلي[4].

[1] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص274.

[2] Marijke Breuning, **opcit**. P 45

[3] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[4] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

المبحث الثاني: محددات،أدوات وقضايا السياسة الخارجية:

إن صناعة السياسة الخارجية لدولة ما يبقى متعلقا بمجموعة من المحددات والعوامل، تحدد الإطار العام لتوجهات هذه السياسة، كما أن تنفيذها يرتهن بمدى امتلاك الدولة للإمكانيات والأدوات اللازمة، التي تمكنها من تحويل هذه السياسة من إطار القرارات والتصريحات إلى المجال الفعلي التطبيقي، كما أنها تعنى بقضايا محددة تهدف فيها لتحقيق مصلحة الدولة وهذا ما سيتعرض له هذا المبحث.

المطلب الأول: *محددات السياسة الخارجية:*

يمكن تصنيف محددات السياسة الخارجية إلى صنفين، الأول يتعلق بالعوامل الموضوعية، والآخر يتعلق بالعوامل الذاتية لصانع القرار، ومصممي السياسة الخارجية:

I. العوامل الموضوعية: وتنقسم بدورها إلى قسمين، عوامل تتعلق بالبيئة الداخلية وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية.

- العوامل الداخلية:

المحدد الجغرافي: ويعتبر من أهم المحددات, فهو الذي يبين مدى إستراتيجية الموقع الجغرافي، وبالتالي مدى محورية هذه الدولة على مستوى السياسة الدولية, كما أنه يرسم التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية، ذلك أن السياسة الخارجية إنما تتطور وتتوسع دائرتها انطلاقا من المحدد الجغرافي، فالسياسة الخارجية المصرية مثلا تأخذ بعدا إفريقيا و آسيويا بحكم ما يفرضه عليها موقعها الجغرافي.

المحدد الديمغرافي والبشري: ويتمثل في عدد سكان الدولة والذي يعتبر عاملا هاما في السياسة الخارجية، ذلك أن السياسات الموجهة نحو الدول ذات النسمة الكبيرة تختلف عن تلك الموجهة للدول ذات النسمة المتوسطة الصغيرة، فمحورية دولة مثل نيجيريا على الساحة الإفريقية إنما يرجع بالأساس إلى الثقل الديمغرافي الذي تمثله هذه الدولة على مستوى القارة الإفريقية، كما يشمل هذا المحدد طبيعة تكوين المجتمع داخل الدولة سواء على مستوى الجنس أو على مستوى الفئات العمرية الأكثر عددا.[1]

المحدد الاقتصادي: يشمل الإمكانيات الاقتصادية للدولة، وأهم ما ترتكز عليه في بناء اقتصادها، فالدول النفطية مثلا تحتكم في جزء من سياستها الخارجية إلى هذا العامل كأداة للتواصل فيما بينها

[1] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص244.

لتحقيق أهداف مشتركة، أو إتباع استراتيجيات معينة قصد التنافس وهو ما نلمسه من منظمة الأوبك والدول المنخرطة تحتها.

المحدد السياسي: ويتعلق ببنية النظام السياسي، وهيكلة المؤسسات المخولة بصنع السياسة الخارجية، ومدى ديمقراطيتها واستقلاليتها، فالسياسة الخارجية في دولة المؤسسات تمتاز بمشاركة العديد من المؤسسات والفواعل ما يضفي عليها أكبر قدر من الفاعلية والاستمرارية، عكس تلك التي تختزل في شخص صانع القرار، كما يرتبط هذا المحدد بمدى نشاط الأحزاب وقدرتهم على التأثير في مختلف القرارات الخارجية[1].

المحدد الطبيعي: يرتبط هذا المحدد بالمقدرات الطبيعية للدولة، سواء على مستوى الزراعة أو الثروات الطبيعية، وهو ما يفرض عليها تبني سياسات خارجية معينة لحماية مواردها أو تطويرها، فمثلا يشكل نهر النيل عاملا هاما في توجيه السياسات الخارجية لدول حوض النيل تجاه بعضها لما يمثله من أهمية إستراتيجية لكل هذه الدول، لدرجة أن تهديده يعتبر بمثابة تهديد للأمن القومي لهذه الدول[2].

المحدد الحضاري والإيديولوجي: ويمثل الإرث الحضاري للدولة والذي ترتكز عليه عادة في صياغتها للسياسة الخارجية, نظرا لما يضيفه هذا المحدد من قوة للسياسة الخارجية، بالإضافة إلى البعد الإيديولوجي الذي لا تكاد تخلو منه أي سياسة خارجية اليوم، فكل سياسة خارجية تحمل أهدافا سياسية، اقتصادية، وأخرى إيديولوجية، تسعى من خلالها للتوسع والهيمنة ولكن بأسلوب أكثر ليونة، وفقا لمقتضيات مفهوم القوة الناعمة ل"جوزيف ناي"[3].

المحدد الديني والعرقي: يرتبط هذا المحدد بطيعة تكوين المجتمع داخل الدولة، ومدى تجانسه، سواء على مستوى العرق، اللغة، أو الدين، فهذه العوامل تؤثر بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية لهذه الدولة، وكذلك في توجيه السياسات الخارجية للدول الأخرى نحو هذه الدولة، خصوصا فيما يتعلق بالأقليات العرقية والدينية، ونذكر على سبيل المثال دور الأقلية الشيعية في لبنان في توجيه السياسة الخارجية اللبنانية تجاه إيران، أو تأثير الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو إسرائيل.

---

[1] وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014**،(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015) ص24

[2] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص308.

[3] عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

محدد الوعي القومي: ويشمل كل متغيرات البيئة الداخلية من مستوى الثقافة والتنشئة السياسية، وكذا قدر اهتمام المواطنين بالقضايا الخارجية وبالتالي درجة تأثيره في صنع القرارات الخارجية, وصولا إلى دور جماعات المصالح وتأثيرهم في الشؤون السياسية، وكذا دور الإعلام في التعبئة و التوجيه[1].

- العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية في تأثير الوحدات الدولية الأخرى، ذلك أن السياسة الخارجية ليست مستقلة عن سياسات الدول الأخرى، فهي وإن كانت تصنع في بيئة داخلية فإنها تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الخارجية.

كما يعتبر العامل الأكثر أهمية هو تأثير المنظمات الدولية على سياسات الدول، فمعرفة مكانة الدولة داخل هذه المنظمات يعتبر عاملا هاما لصنع السياسة الخارجية، وخاصة منها المنظمات السيادية الكبرى مثل منظمة الأمم المتحدة, مجلس الأمن الدولي،البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية...،وكذلك تأثير الشركات متعددة الجنسيات والتي أصبحت تشكل عائقا أمام سيادة بعض الدول حتى على مستوى صنع السياسة الداخلية ومن باب أولى السياسة الخارجية[2].

II. العوامل الذاتية:

تتعلق بالعوامل الذاتية والبيئة السيكولوجية لصانع القرار، والتي تؤثر بدورها في اتخاذ القرارات الخارجية، فأغلب القرارات على مستوى السياسة الخارجية لها مبرراتها الذاتية، وخاصة منها تلك المتعلقة بالدول التي تغيب فيها المؤسسات ولا تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية، التي تبقى رهينة لشخص صانع القرار، ففي هذه الحالة يتعاظم دور العوامل الذاتية لصانع القرار في صياغة الوضعية القرارية، استنادا لطبيعة إدراكه للموقف، ودوافعه تجاهه، وكذا تكوين شخصيته[3]، ومن هنا ذهب علماء السياسة إلى دراسة نفسيات صناع القرار لتحليل قراراتهم على مستوى السياسة الخارجية، وهو ما أنشأ لنا علما قائما بذاته يعرف بعلم النفس السياسي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على

[1] اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

[2] وهيبة دالع، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[3] عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.

أهمية الجانب السيكولوجي في صياغة السياسة الخارجية، إذ أن هناك من يعتبر أن هذا الجانب هو العامل الحاسم والمرجح لاختيار بديل محدد دون البدائل الأخرى على مستوى السياسة الخارجية

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية.

إن تنفيذ أي سياسة خارجية يبقى هينا لمدى توفر الأدوات الملائمة لتنفيذه، فأدوات السياسة الخارجية متعددة، ولكنها تستعمل حسب طبيعة القرار الخارجية، وبطريقة تدرجية، و قد حدد (هيرمان) أدوات السياسة الخارجية في ثمان أدوات[1]:

1. الأدوات الدبلوماسية:

وهي مجموعة الموارد والمهارات التي توظفها الدولة للتفاوض مع الوحدات الدولية الأخرى, وشرح مواقفها وكسب التأييد تجاهه،وتعتبر الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية و تتمثل في شبكة السفارات و القنصليات والمفوضيات، وما تحتويه هذه الهياكل من موارد، و تكون إما بشكل ثنائي مباشر مع الدول أو عن طريق الدبلوماسية المتعددة التي تضم أكثر من دولتين، كتلك التي تمارس داخل المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة.

2. الأدوات الاقتصادية:

وتشمل المعاملات التجارية والمالية مع الدول الأخرى، أو تلك المتعلقة بالتفاوض لتلقي مساعدات مالية أو قروض، ومختلف التعاملات الجمركية بين الدول.

3. الأدوات العسكرية:

و تتمثل في المقدرات العسكرية التي تكتسبها الدولة (الجيش)، من عدة بشرية و عتاد، تطوره الدولة حسب الحاجة والقدرة المالية, وتستعمل هذه الأداة للدفاع أو التهديد، ويأخذ استعمالها عدة أشكال كالتحالفات العسكرية، الغزو المسلح, تقديم المشورة العسكرية, النقل العسكري...

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

4. الأدوات السياسية الداخلية:

تتمثل أساسا في التأييد الداخلي لقرارات صانع القرار على مستوى السياسة الخارجية، ما يمنحها قوة أكبر، و قدرا اكبر من الشرعية أمام الرأي العام الدولي، وهو ما يزيد بشكل كبير من فعالية السياسة الخارجية.

5. الأدوات الإستخباراتية:

وهي مجموعة المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمخططات الدول الأخرى، وتأخذ عدة أشكال كالاستطلاع، الجوسسة، وتفكيك الرموز والشفرات.

6. الأدوات الرمزية:

و تتمثل في مجموعة الأدوات الدعائية، الإيديولوجية و الثقافية، التي تستخدمها الدولة للتأثير في الجماهير في الوحدات الدولية الأخرى لكسب تأييدهم أو معارضتهم لموقف معين، أو استهدافهم لنشر فكر معين، أو تصدير نمط عيش محدد، ونشر أفكار تتوافق وأهداف الدولة.

7. الأدوات العلمية والتكنولوجية:

تتمثل بالأساس في الأدوات العلمية والمعرفية، التي تستخدمها الدولة في إطار تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى، كالأقمار الصناعية وبرامج المساعدة الفنية.

8. الموارد الطبيعية:

وهي كل الموارد التي لا دخل للإنسان في وجودها ولكنها تمثل فرصة للدولة لتحقيق التنمية الداخلية، وبناء علاقات خارجية عن طريقها كالغابات، الأراضي الزراعية، أو الثروة النفطية[1].

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص93.

المطلب الثالث: قضايا السياسة الخارجية.

إن السياسة الخارجية باعتبارها آلية تنتهجها الدولة للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، فإنها تعنى بشكل مباشر بمعالجة مجموعة من القضايا، التي يحددها صناع القرار بما يتوافق والأهداف المسطرة، والمصالح الحيوية للدولة، ولعل أشهر تصنيف في هذا السياق يعد ذلك الذي قدمته مجموعة السياسة الخارجية لجامعة "ماكجيل"، والتي صنفت قضايا واهتمامات السياسة الخارجية على النحو التالي:[1]

أ. قضايا أمنية – عسكرية: وتتعلق بمسائل الأمن خصوصا ما يتعلق بالتهديدات الإرهابية, انتشار الأسلحة النووية، ومختلف التهديدات الخارجية، وكذا مسائل تبادل الخبرات العسكرية وتطوير المنظومات الأمنية.

ب. قضايا سياسية – دبلوماسية: تتعلق بمختلف القضايا السياسية، التي تشكل تفاعلات الدول فيما بينها على المستوى الخارجي، وخاصة منها تلك المسائل التي لا تتضمن بعدا أمنيا مباشرا، والتي تحتكم عادة إلى الأدوات الدبلوماسية.

ج. قضايا اقتصادية – تنموية: وتتضمن مختلف العلاقات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري، كالمبادلات التجارية، الاتفاقيات التنموية الاقتصادية، وكذلك شؤون الاستثمار والمساعدات والقروض المالية.

د. قضايا ثقافية – علمية: ترتبط بمختلف الشؤون العلمية والثقافية، كالمنح الدراسية وتبادل الخبرات العلمية، والتعاون في المجال التكنولوجي، بالإضافة إلى تنظيم التظاهرات الثقافية بمختلف أنواعها.

إلا أن هذه القضايا ليست على نفس القدر من الأهمية لدى كل الدول، فاهتمام الدولة بقضية معينة لديه اعتباراته الخاصة، فالدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد تهتم في سياستها الخارجية بمختلف القضايا، نظرا لإمكانياتها الضخمة، وكذا حجم مصالحها الحيوية الذي يكاد يكون مع كل الدول و في أغلب المجالات، على عكس الدول الصغيرة التي عادة ما تعتمد في سياستها الخارجية على البعد الاقتصادي, نظرا لحاجتها الدائمة للمساعدات المالية للحفاظ على بقائها واستمرارية اقتصادها و ومن أمثلة هذه الدول (بيرو, بروناي, سلفادور...), كما أن قضايا السياسة الخارجية

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

تحدد عبر طبيعة الدولة التي توجه نحوها هذه السياسة، فمثلا، السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول العربية لابد أن تعنى بالقضايا الثقافية على رأس أولوياتها باعتبار الإرث العربي المشترك، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إيران تجعل من القضايا الاقتصادية محور اهتمامها لاسيما الشؤون النفطية باعتبار الدولتين عضوين في منظمة "الأوبيك". كما أن شخصية صانع القرار واهتماماته تلعب دورا حاسما في التركيز على قضية دون أخرى، فمعظم القادة الذين ينتمون إلى أحزاب إسلامية يجعلون على رأس أولوياتهم القضايا الثقافية المتعلقة بالتكامل الإسلامي، كما يمتاز القادة الذين ينتمون إلى المؤسسة العسكرية باهتمامهم بالقضايا الأمنية أكثر من القضايا الأخرى.[1]

وبالتالي يمكن القول أن تحديد القضايا الحيوية للسياسة الخارجية لدولة ما يخضع لثلاث مؤثرات، وهي: إمكانيات الدولة ومقدراتها، طبيعة الوحدات الدولية التي توجه إليها هذه السياسة، وشخصية صانع القرار واهتماماته.

[1] عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008) ص211.

المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

يناقش هذا المبحث أهم نظريات العلاقات الدولية التي استعملت لتحليل وتفسير السياسة الخارجية، بالاعتماد على التسلسل الزمني لهذه النظريات وتطورها، وكذلك التركيز على النظريات المساعدة على تحليل الظاهرة محل الدراسة.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

تعتبر المدرسة الواقعية من أقدم المنظورات التي حصلت على أكثر الأدبيات تطورا وانتشارا بحيث برزت هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل مزدوج على المثالية "الولسونية " وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين في ضل النقاش الدائر في تلك الفترة حول الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة افتراضاتها من خلال تنامي قوتها على الساحة الدولية،[1] وهي عكس المدرسة المثالية بحيث لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية وإنما تتبنى موقفا يعنى بالمصالح الخاصة للدولة حتى وإن

كان على حساب دول أخرى ،كما تنظر المدرسة الواقعية إلى الحروب على أنها شيء طبيعي كما أنها مطلوبة لتحقيق المصالح الخاصة للدولة وهذا بدليل أن المدرسة الواقعية تقوم بالأساس على استخدام القوة. إن أنصار هذه المدرسة يؤمنون بأن النظام العالمي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل خسارة دولة أخرى والعامل المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية.[2]

إذ تعتبر النظرية الواقعية أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه في فهم سلوك الدول كعوامل مؤثرة في علاقتها مع بعضها البعض ،فالواقعية الكلاسيكية ترى بأن هدف كل الدول هو البحث عن القوة التي تعتبر المحرك الأساسي للسلوك الخارجي للدول حيث تحاول كل دولة زيادة قوتها في حين تبحث عن وسائل نفوذها والى إضعاف قوة الخصوم وهذا يعود إلى الطبيعة الشريرة والأنانية للدول ،مما يخلق حالة الفوضى الدولية التي يمكن التقليل من حدتها عن طريق آلية ميزان

[1] Scott Burchill and others, **Theories of International Relations**,(London ; Palgrave Macmilan, 3 edition, 2005) p 30 .

[2] فاطمة بيرم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ،(مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2009)،ص72.

القوى ،فالمصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول مما يضمن عددا من المزايا نذكر منها:

- يجرد الاعتماد على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية.
- إن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية أو التحول الذي يصيب نمط الأيديولوجيات المسيطرة أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.[1]

وقصد تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره (كينث والتز) وأطلق عليه اسم الواقعية البنيوية أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها.

فالواقعية الجديدة تعتبر امتداد للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساسا على ثنائية "القوة المصلحة" في تفسيرها للعلاقات الدولية فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة كما أنها رفضت تماما اعتماد سياسة خارجية أخلاقية واعتبرته نوعا من الاستسلام للأقدار،وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران وهما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون حيث تعترف كل من الواقعية الدفاعية والهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية لكنهم يختلفون في إنجاز هذا الأمن فيقول الهجوميون أن إرادة الأمن ترغب في أغلب الأحيان تبني استراتجيات التوسع والهجوم ويعتقد روبرت جيلين أن شن حرب وقائية ضد القوى المتصارعة، يعتبر أمرا ذا جاذبية وهذا ما روجت له الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 9/11 ، ويؤكد (مرشايمر) أن الواقعيين الجدد يرون النظام الدولي كحلبة صراع حيث الدول تبحث عن استغلال بعضها البعض والعلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة لكنها في حالة منافسة شديدة على الأمن. كما تصنف الواقعية الجديدة في دراستها للسلوك

[1] فاطمة بيرم، **مرجع سبق ذكره**، ص73-72.

الخارجي للدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوضوية أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول.[1]

عموما، هناك شبه إجماع بين الواقعيين الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة ولقياسها يعتمد الواقعيون على مؤشرات مثل: الناتج المحلي الإجمالي، حجم الصادرات ...الخ، كمقياس للقوة الاقتصادية وحجم ونوعية القوات العسكرية، الإنفاق العسكري، امتلاك الأسلحة النووية كمقياس للقوة العسكرية مع التأكيد على أن حرص الواقعيين يبقى ثابتا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى أما بالنسبة لقطبية النظام بالنسبة للواقعيين الجدد سواء كان هذا النظام ثنائيا أو أحاديا أو تعدديا فإنهم لا ينظرون إليه كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب النظام فحسب، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل وتفسير ذلك أن عدد القوى الكبرى في النسق هو المسؤول عن تحديد مدى قدرة أي فاعل على حرية التصرف والمراوغة.[2]

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.

لقد ظهرت الليبرالية كمنظومة فلسفية سياسية ابتداء من القرن الثامن عشر على يد الكثير من المفكرين (ايمانويل كانط) في فكر الليبرالية الجمهورية بالإضافة إلى الفكر الاقتصادي لآدم سميث ويعتبر الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسن) أحد أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلال خطابه حول النقاط الأربعة عشر في 08 يناير 1918 ومما جاء فيه :" يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كبير، يجب تأسيس عصبة للأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الكبيرة والصغيرة".

وتعتبر النظرية الليبرالية من أهم النظريات التي تهتم بعنصر القيم الأخلاقية من خلالها تؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي فحسبها فإن الدول لا تهتم بالمنافسة فقط والانشغال بمسألة القوة بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة فمن أهم المرتكزات الأساسية التي يبني الليبراليون منها أفكارهم وتصوراتهم حول العلاقة الدولية والتفاعلات بين وحدات النظام

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007) ص14.
[2] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره** ،ص104.

الدولي هي تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكذلك الدور الذي تلعبه الأخلاق في وضع وترشيد السياسة الداخلية للدول وكذا السياسة الخارجية،[1] ونجد ضمن المنظور الليبرالي مقتربات تسعى لتفسير السياسة الخارجية وهي :

- الليبرالية الجهوية :والتي تركز على فكرة تأثير طبيعة النظام السياسي على السياسة الخارجية للدول وبالضبط إسهامات الحكومة الديمقراطية في صنع ودعم السلم الدولي وذلك بانطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ باعتبارها أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية.
- الليبرالية التجارية : والتي تؤكد على أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في توجيه سياستها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة.
- الليبرالية المؤسساتية : والتي تركز على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في سلوك الدول بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة مع أنها لا تنفي دور العوامل المجتمعية الداخلية في تفسير السياسة الخارجية للدول.
- الليبرالية النفعية : يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة والأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية وبالتالي فهي تعتمد في التحليل على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى.[2]

وفقا لما سبق تنتمي النظرية الليبرالية الجديدة إلى النظريات تحت نظمية والتي تركز على متغيرات داخلية محددة في تفسير نتائج (مخرجات) السياسة الخارجية للدولة حيث نجد البعض يفترض أهمية الثقافة في حين يركز البعض الأخر على البيئة السوسيو- اقتصادية بينما يشدد آخرون على

[1] Scott Burchill and others, **Opcit** , p 57

[2] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

المؤسسات السياسية وما يجمع هذه الاتجاهات معا هي الفرضية المشتركة التي مفادها أن السياسة الخارجية للدول يمكن فهمها أفضل من الداخل أي كنتيجة للحالات والوضعيات الداخلية، أما بالنسبة للعامل الحيوي لليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية (المتغير المستقل) فهو يركز على المصالح المجتمعية المهيمنة في الدولة وتكون هذه المصالح دائما محددة وفق القضية أو المسألة التي تواجهها الدولة ،ولأنه ستكون هناك شبكات سياسية عديدة في عمليات مساومة بخصوص صياغة وإنجاز السياسات ولأنه ستكون هناك شبكات سياسية عديدة لأنواع مختلفة من المسائل تطمح الليبرالية الجديدة الى تقديم نموذج تفسيري قادر على التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بالنظر إلى المسألة المطروحة وهو كأي نموذج في العلوم الاجتماعية يستخدم الافتراضات والتبسيطات ويتألف من العناصر التالية:

- تفسير المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية المشتركة في التعامل مع مسائل محددة للارتباط السياسي بالدولة.
- تفسير بنية وتركيب الشبكات السياسية للسياسة الخارجية التي تتشكل حول قضايا معينة.
- تفسير العوامل التي تحدد أي فاعل من المرجح أن يسيطر على الشبكة السياسية ومن ثم أي المصالح الأساسية من المحتمل أن تنعكس في توجهات السياسة الخارجية للدولة بالنظر إلى المسألة المطروحة.

المطلب الثالث: النظرية البنائية.

ظهرت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا، ويعتبر "نيكولاس أوناف" أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا " حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية التي فشلت بالتنبؤ بنهاية الحرب بطريقة سلمية.[1] فجوهر البنائية هو الافتراض بأن الوجود البشري وجود اجتماعي حيث إننا نصنع العالم من مواد أولية أمدتنا بها الطبيعة من خلال ما نقوم به من أعمال مع الآخرين وكذلك أقوالنا مع الآخرين، فالقول فعل بل

[1] عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2010) ص161.

إن الأقوال هي الطريقة الأكثر أهمية التي نتبعها في صنع العالم الكائن، والبنائية ترى أن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس وأن هذه عملية مستمرة يظهر فيها عنصر ثالث هو الفواعل الذي دائما يربط العنصرين السابقين معا وهذه القواعد توفر خيارات أمام الفاعلين الذين ينصرفون لتحقيق غايات تعكس حاجات ورغبات الناس في ضوء ظروفهم المادية والفاعلون في تصرفاتهم يحتاجون لمعرفة ما هي مصالحهم والتي تتحدد في ضوء إدراكهم لهوياتهم ،فردية كانت أم جماعية. فحسب البنائية التغيير البنيوي أو التغيير الثقافي يحدث عندما تقوم الفواعل بإعادة تعريفهم لأنفسهم "من هم وماذا يريدون " فالتغيرات في السياسة الخارجية تحدث مع تغيرات وضعية ومكانة ودور الدولة ،فالسياسة الخارجية التعاونية سوف تتطور وذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق وهذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية،[1] أما عن البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك "الكسندر واندت" كما يلقب بـ: أب البنائية فهي تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم وإدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية وتتمثل في:[2]

- الدول هي الوحدات الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مرتبط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[3]

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنها وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره بينما تملك البنائية تفسيرا له بخصوص ما يتعلق بالثورة التي أحدثها (مخائيل غورباتشوف) في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك ونظرا للتحدي الذي تتعرض له الظوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية ،فليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجؤو إلى مقاربات بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محورا للاهتمام ،فالنظرة البنائية للسياسة الخارجية ترتكز على نموذج فاعل لا يهدف إلى ضمان أهداف أنانية بل يسعى للعمل وفق المعايير/الضوابط المنبثقة

[1] خالد المصري،" النظرية البنائية في العلاقات الدولية" (دمشق: **مجلة العلوم السياسية والاقتصادية**، العدد 30، 2014) ص07.

[2] عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

[3] فاطمة بيرم ، **مرجع سبق ذكره** ،ص82.

من البيئة الاجتماعية ونظرية السياسة الخارجية التي تبنى على هذا النوع من نموذج الفاعل تحدد قواعد السلوك التي تعترف بها الدولة كملزمات، لقد ساهمت البنائية في صياغة مفاهيم لتوجهات السياسة الخارجية تتحدى كلا من مفهوم سياسة القوة عند الواقعية الجديدة، وسياسية البحث عن المكاسب عند الليبرالية الجديدة هذا البديل المفهوماتي للسياسية الخارجية هو ما يشار إليه بسياسة توافق المعايير، وبالنسبة للسؤال المطروح حول كيفية تفسير البنائية للاختلاف في سلوكيات السياسة الخارجية للدول فهذا يتم بتحديد العامل أو العوامل التي يعتقد أنها توجه عمل الدول في المجال الدولي والجواب هو أن الاختلافات في سلوكات الدول تعود إلى الاختلافات في الضوابط الدولية والداخلية الواردة وهكذا فالنسبة للنظرية البنائية للسياسة الخارجية تمثل المعايير الاجتماعية متغيرات مستقلة في تفسير سلوكات الدول الخارجية.[1]

المطلب الرابع: نظرية الدور.

بين من يعتبرها نظرية، ومن يرى فيها مجرد اقتراب للتحليل، يعود ظهور نظرية الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية و الانثربولوجيا, والتي كانت تركز على دراسة سلوك الفرد داخل الحياة الإجتماعية، قبل أن ينقل لميدان العلوم السياسية وبالضبط في مجال السياسة الخارجية, كإطار نظري يهتم بدراسة السلوك بالتركيز على متغير الدور, حيث يفترض صانع السياسة الخارجية أن دولته ملزمة بإنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فاقتراب الدور يصور دول العالم على أنها تلعب أدوارا وفق طبيعة الدوافع سواء في شكل صراع أو تعاون.[2]

ويمر تحديد الدور الذي تلعبه الدولة بمجموعة من المراحل:[3]

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة, وفقا لتوجهات السياسة الخارجية.

[1] خالد المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

[2] Vit Benes,**Role Theory ; Aconceptual framework for the constructivist foreign policy analysis ?** (Portugal ; University of Porto, August2011) p07.

[3] عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج** (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجوائر3، 2011-2012) ص29.

- مرحلة تكييف وتوفيق الدور مع العوامل الموضوعية لصانع القرار, و المتغيرات المحيطة بدولته.

من خلال ما سبق نستنتج أن تحديد الدور يرتكز على التفاعل بين التفسيرات المتعلقة بالبيئة العملية وكذا النفسية لصانع القرار, ومن خلالهما ترسم السياسة الخارجية ذات الطابع الإقليمي, وهي ما يسمى ب"السياسة الإقليمية" Regional Policy, والتي تسعى من خلالها الدولة لأن تلعب دورا إقليميا عبر سياستها الخارجية, ويمكن تعريف السياسة الإقليمية بأنها "السلوك السياسي الذي يصدر دولة ما, والذي يعبر عن أهدافها و مصالحها, مستهدفا التأثير في الوحدات الأخرى داخل النظام الإقليمي, و انطلاقا من محددات إقليمية".

وقد صنف (ديفيد مايرز David J. Meyers) الأدوار كالتالي:

- المهيمن الإقليمي Regional Hegomonos: هي الدولة التي تمتلك القوة الكافية, التي تمكنها من الهيمنة على الدول الأخرى داخل النظام الإقليمي.
- المهيمن المحتمل Patential Hegomonos: الدولة التي لها القدرة على الهيمنة على الإقليم مستقبلا.
- المساوم Bargaine: هي الدولة التي لا تملك القدرة على الهيمنة ولكنها تملك الإمكانيات التي تجعل الدول المهيمنة او الساعية للهيمنة تسعى لكسب تحالفها وتعاونها.
- الموازن: هي الدول ذات القوى الفاعلة داخل النظام الإقليمي, قد تكون بنفس مستوى الدول المساومة ولكنها تمتاز بحيادها في الصراعات بين دول الإقليم.

يحدد (فريديريك بيرسون Frederick Pearson) ثلاث محددات للعب الدور الإقليمي على مستوى السياسة الخارجية:

النزاع: مدى تفاعل الدولة مع النزاعات الرئيسية في إقليمها.

المشاركة: مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية مع دول الإقليم

المساعدة: مدى تجاوب الدولة مع القضايا الإقليمية و تقديمها للمساعدات اللازمة, و تحمل مسؤولية الأزمات داخل الإقليم.[1]

تكمن أهمية اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية, في ما يحتويه من سيكولوجي يتعلق بإدراكات صانع القرار, وهو ما يتوافق إلى حد بعيد مع السياسات الخارجية لدول العالم الثالث والتي تعتبر بنسبة كبيرة نتاجا لتصورات القائد السياسي لا نتاج منطق تشاركي قائم على أسس موضوعية.

إن الدور الذي تتطلع دولة ما للعبه على مستوى السياسة الخارجية يرتبط بالأساس بإمكانيات هذه الدولة من عناصر قوة اقتصادية, جغرافية، ديمغرافية...ومختلف العوامل الموضوعية الأخرى, بالإضافة إلى العناصر غير المادية الأخرى كالمقومات المجتمعية للبيئة الداخلية، والمقومات الإيديولوجية وخاصة العوامل الذاتية لصانع السياسية الخارجية.

[1] عبد الله حجاب، مرجع **سبق ذكره**، ص 33.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يكون قد اتضح، المفهوم العام للسياسة الخارجية، وأسباب الاختلاف بين المدارس والمفكرين في تحديده.

كما أن السياسة الخارجية في العصر الحديث لم تعد فقط تلك السياسة التي يقوم بها الفاعلون الرسميون، وإنما أصبحت تستند لمتغيرات عديدة ومختلفة، من بينها البيئة الداخلية للدولة بكافة مكوناتها وعناصره، إضافة إلى البيئة الخارجية وتطوراتها وما أصبحت تحتويه من منظمات وشركات عبر–قارية.

كما تم توضيح أهم النظريات المفسرة لسلوك السياسة الخارجية، والوحدات التي تركز عليه كل نظرية في التحليل، ما سيساعد على فهم الحالة التي هي محل الدراسة.

الفصل الثاني:

التحول السياسي في مصر، وصنع السياسة الخارجية 2011-2015.

من خلال هذا الفصل، نحاول تقديم تحليل للوضع الداخلي في مصر 2011-2015، سواء بداية الحراك وأسبابه وأهم المحطات التي المر بها، أو تفاعل الوحدات الدولية الأخرى تجاه هذه الأزمة السياسية، التي مرت بها مصر، ومن ثم كيف أثر التحول السياسي في مصر على عملية صنع السياسة الخارجية، ومحاولة فهم ما إذا تغيرت الفواعل في تصميم السياسة الخارجية المصرية، أم أن التحول السياسي لم يكن له ذلك القدر الكبير من التأثير على صنع وتوجيه السياسة الخارجية.

المبحث الأول: الحراك الشعبي في مصر، الأسباب والمسار:

يحاول هذا المبحث التطرق إلى الحراك الشعبي الذي عرفته مصر في 25 يناير 2015، بالبحث عن الأسباب الرئيسية لقيامه، والخلفية التي ساعدت على تطوره، ثم يعرج على أهم المراحل التي مر بها هذا الحراك، وما أحدثه من تحولات داخل مصر.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السياسية المصرية:

يعتبر حراك 25 يناير 2011 الشعبي، بمصر أحد أهم الاحتجاجات الشعبية التي عاشتها مصر، وقد جاء هذا الحراك كاستنساخ للتجربة التونسية التي سبقته بحوالي شهر تقريبا، وكان الشباب المصري المتشوق للتغيير وتحسين ظروفه المعيشية في مختلف المجالات، قد رفع شعارات للإصلاح، إلا أن المعاملات القمعية للشرطة المصرية تجاه هذه المظاهرات ساهمت بشكل كبير في زيادة حدة المطالب، والتي وصلت إلى حد المطالبة بإسقاط النظام.

لاشك أن هذا الحراك الشعبي جاء نتيجة لظروف معينة، وعوامل وأسباب محددة ساهمت بشكل كبير في قيامه، وكذا تطوره، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى صنفين: (عوامل داخلية، وعوامل خارجية).

I. العوامل الداخلية:

1. الفساد و الاستبداد السياسي: عرفت مصر في السنوات الأخير حدة في تزايد مؤشرات الفساد السياسي، وعدم توفر أدنى مقومات الحكم الراشد، الذي أكدت عليه الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الدولية الأخرى، وذلك لتوالي الاتهامات الموجهة لرموز النظام المصري بالتورط في اختلاسات مالية وتبييض أموال، وصفقات مشبوهة كتلك المتعلقة بدعم مصر لإسرائيل بالغاز، والتي أثارت موجة غضب عارمة في الشارع المصري، خاصة وأن مصر ذاتها كانت تعاني من أزمة على مستوى الغاز الطبيعي[1]، إضافة إلى صفقات الأسلحة الضخمة والتي كان المجتمع المصري يبدي سخطه عنها، خصوصا وأنها أتت في ظروف اقتصادية خانقة، كما أن تحالف الثروة مع السلطة كان سببا رئيسيا في زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع من جهة، وبين الحكومة والشعب من جهة أخرى، حيث استفردت

[1] عبد الخالق فاروق، **الفساد في مصر**،(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009) ص 62.

قلة من رجال الأعمال على أكثر من 70 بالمئة من الاستثمارات داخل مصر، عن طريق تحالفها مع رجال من داخل السلطة لتحقيق مصالحهم المشتركة[1].

كل هذا ونضيف له عدم التغير على مستوى النظام السياسي، حيث بقي (حسني مبارك) رئيسا لمصر منذ 1981، إلى غاية سنة 2011، وسط أنباء عن تخطيطه لمشروع توريث للسلطة لابنه (جمال مبارك)[2]، وشكلت انتخابات مجلس الشعب التي أجريت قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل على إثرها الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس[3], أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظراً لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمين من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قانوني.[4]

ولقد عرفت فترة حكم الرئيس السابق (حسني مبارك) وخاصة في السنوات الأخيرة بزيادة حدة الممارسات التسلطية والاستبدادية، حيث شهدت تماديا في استعمال النفوذ في النظام المؤسساتي، ما أدى إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية[5]، ورفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية، وكذلك تكثيف سلسلة الاعتقالات دون شرط بسبب قانون الطوارئ، ليس هذا فقط، بل ما زاد الأمر تعقيدا هي تلك الممارسات القمعية التي كانت تمارسها الشرطة المصرية تجاه الشعب المصري، وخاصة شرطة مكافحة الشغب شبه العسكرية من الأمن المركزي، في ظل استمرار إعلان حالة الطوارئ، التي عانى المواطن المصري من خلالها الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث حدث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذي توفي على يد الشرطة في منطقة "سيدي جابر" في الإسكندرية يوم 6 جوان 2010، الذين قاموا بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان.[6]

---

[1] عبد الخالق فاروق، **مرجع سبق ذكره** ، ص 39.

[2] عادل حمودة، **لعبة السلطة في مصر**(القاهرة : دار الشروق، ط2، 1997) ، ص 35.

[3] عمر الشوبكي، وآخرون، **البرلمان في دستور مصر الجديد**، (القاهرة : روافد للنشر والتوزيع، ، 2013) ص 03.

[4] محمد شريف بسيوني، و محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**،(القاهرة: دار الشروق، 2012، ط1) ص 27.

[5] السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة، المسار والمصير** (بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ط1، 2011) ص26.

[6] إبراهيم محمد سيف، **سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية: من الحكم الملكي إلى الربيع العربي** (مذكرة ماجستير، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين 2015). ص 22.

كما كررت الشرطة ممارساتها بقمع الشعب المصري في مختلف تظاهراته واحتجاجاته، حتى تلك التي تأتي تحت تنظيم النقابات كنقابات العمال والأطباء، بل وحتى المتعلقة بالاحتجاجات الرياضية.

كما أن هذه العمليات القمعية عرفت ذروتها بعد بداية الحراك الشعبي في 25 يناير 2011، إذ أفرطت الشرطة المصرية في استعمال العنف لاحتواء الوضع، ما انجر عنه وقوع ضحايا خاصة في تظاهرة يوم الجمعة 28 يناير بميدان التحرير بالقاهرة، والتي عرفت مقتل أزيد من 10 مواطنين مصريين، ما أسهم في وصول درجات الاحتقان إلى أعلى مستوياتها، وتحولت المطالب التي كانت في الأصل ترفع شعارات الإصلاح السياسي و الاقتصادي، وتحسين الظروف الاجتماعية، إلى مطالب داعية إلى إسقاط النظام السياسي من أصله[1]، إذ أن الشعب المصري فقد فيه الثقة لتحسين ظروفه الاجتماعية، ما جعل المواطن المصري على استعداد تام للثورة ضد هذا النظام فور وجود إمكانية لذلك، فالشعب المصري أصبح موقنا بأنه مصيره متعلق بتغيير جذري على مستوى النظام السياسي، وأن أي خطوة للخلف سينجر عنها زيادة في الفساد والقمع.

2. الأوضاع الاجتماعية:

تعتبر مصر من بين الدول الكبرى من حيث عدد السكان في الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يتجاوز عدد سكانها 80 مليون نسمة، حسب إحصائيات سنة 2010، هذا العامل الذي من شأنه أن يمثل عامل قوة تدفع الاقتصاد المصري، تدفعه نحو الأحسن، شكل في الحقيقة عاملا سلبيا، نظرا لغياب إستراتيجية مضبوطة للتعامل مع هذا العدد من السكان، واستغلال هذا المورد البشري الهائل استغلالا أمثل.

تشير مختلف مؤشرات التنمية البشرية التي تنشرها مختلف الهيئات الدولية إلى توجه سلبي في مختلف المجالات. حيث تعيش نسبة 40% تحت خط الفقر، أي بدخل فردي يقدر بحوالي 2 دولار للفرد يوميا[2]، كما احتلت مصر سنة 2011 المرتبة 113 من 182 دولة من حيث المستوى المعيشي، حسب مؤشر التنمية البشرية (Pnud)[3].

وفي مجال الصحة، عرف هذا القطاع تدهورا مستمرا، بالرغم من الميزانية الضخمة التي تخصصها الدولة، إلا أن التأمين الاجتماعي لا يغطي إلا 50% من المصريين، بينما يعيش الآخرون تحت رأفة

[1] لوريل إي ميلر، و جيفري مارتيني، **التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم**، (مؤسسة راند، 2013) ص08.

[2] **Egypt Human rights report**, Country report on Human rights practices, United states department of state. 2011

[3] **World report**, Human rights watch, 2011. p517.

القطاع الخاص، والذي لم يساهم بالشكل المطلوب في تطوير السياسات الصحية للدولة، و تعتبر الأغلبية الساحقة من أصحاب الأمراض المزمنة والذين بلغت نسبتهم 9.8 % أواخر سنة 2010، ممن يسكنون في الأرياف.

كما تعتبر نسبة الزيادة في مصر نسبة جد مرتفعة تقدر ب 1.4 مليون نسمة في السنة الواحدة[1]، ما يشكل اختلال على التوازن المعيشي لمصر خاصة مع ندرة مواردها، إلا أن العامل الأكثر أهمية هو ارتفاع نسبة الأمية حيث وصلت ستة 2011 حوالي 30%، وهي نسبة ضخمة بالنسبة لدولة مثل مصر.

عنصر آخر لا يقل أهمية، بل يعتبر النواة الأساسية لهذا الحراك الشعبي، ألا وهو فئة الشباب (بين 18 و29 سنة)، والذين يمثلون نسبة 23.5% من الشعب المصري، أو ما يبلغ عدده 19.8 مليون نسمة[2]، إلا أن هذه الفئة الكبيرة عانت من الإقصاء والتهميش في مختلف المراكز المؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية، فمن ناحية التعليم تمثل نسبة 27%،الشباب الذين لم يكملوا تأهيلهم العلمي الإلزامي، كما يمثل الشباب المصري نسبة 90% من البطالة، وتشير الإحصائيات أن حوالي 70 % من الشباب المصري لا يهتمون بالحياة السياسية[3]، إذ لا ينخرطون في الأحزاب السياسية ولا يدلون بأصواتهم في الانتخابات، وما هذا إلا دليل على ضعف التنشئة السياسية في مصر، كل هذه العوامل دفعت بالشباب إلى التفكير في أخذ حقه، ورفع التهميش والظلم.

3. وسائل الإعلام والاتصال: لعبت هذه الأخيرة دورا حاسما في مختلف مراحل الحراك لاسيما في بدايته. فقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي و على رأسها " فايسبوك و تويتر" دورا مؤثرا في التخطيط لتظاهر الشعب، فالحراك بدأ كاحتجاج في العالم الافتراضي قبل أن يخرج إلى أرض الواقع، إذ تعود بداية الحراك إلى صفحة على "الفيسبوك" أنشأها مجموعة من الشباب بمسمى " كلنا خالد سعيد"، وهو شاب مصري قتل على أيدي الشرطة المصرية جراء التعذيب في 6 جوان 2010، و دعا هؤلاء الشباب للخروج في مظاهرات تحت شعار "يوم الغضب"، وهو ما لقي تجاوبا كبيرا من مختلف الشباب

[1] **Egypt Human Development 20110, Youth in Egypt: building our future**. (Institute of national planning, Egypt 2010), p 11.

[2] **Ibid**, p 12.

[3] **Ibid**. p32.

المصري، قبل أن يصل الأمر لتشارك في المظاهرات مختلف الطوائف المصري بما فيها الحركات السياسية مثل حركة " الإخوان المسلمون".[1]

كما أن الإعلام كان له تأثير كبير، ففي الوقت الذي راح فيه الإعلام الحكومي يتبع أسلوب التعتيم على ما يحدث في مصر و يعتبر المتظاهرين بأنهم فئة قليلة تحركها أيادي أجنبية لضرب استقرار مصر، عملت مختلف وسائل الإعلام الأخرى لاسيما الأجنبية على نشر كل صغيرة وكبيرة عن الحراك، وفضح المعاملات القمعية للنظام المصري ضد المتظاهرين، ما ساعد المتظاهرين في كسب التأييد الدولي لاسيما من طرف المنظمات الدولية خاصة منها المختصة في مجال حقوق الإنسان، وعلى الصعيد العربي فقد لعبت قناة "الجزيرة" دورا بارزا حيث جندت كل ترسانتها الإعلامية لتغطية الأزمة المصرية، كما استضافت رموز المعارضة المصرية في مختلف برامجها لنقل مطالبهم.

4. أما على الصعيد الاقتصادي، من المعروف أن مصر من الدول ذات الموارد المحدودة، فهي ليست بتلك الدول التي تمتلك الموارد الطبيعية التي تساعدها على تحسين أوضاعها الاقتصادية، و الاستثمار فيها، كالدول النفطية المجاورة لها مثل ليبيا، وإنما هي دولة محدودة الموارد، حيث يقوم اقتصادها في الأساس على المساعدات المالية التي تتلقاها خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الخليج العربي، ثم على قطاع السياحة باستغلال الإرث الحضاري الفرعوني في مصر والذي يجلب سنويا (قبل بداية الحراك)، حوالي 14.5 مليون سائح أجنبي من مختلف أنحاء العالم، وبمجموع إيرادات تفوق 12.5 مليار دولار، حسب إحصائيات سنة 2010، كما تعتمد مصر في اقتصادها على العوائد الضريبية التي تجنيها من إيرادات مرور سفن الدول الأخرى عبر قناة السويس، والتي تمر من خلالها نسبة 12% من التجارة العالمية، وبمجموع إيرادات قدر ب 5 مليار دولار سنة2012.[2]

إلا أن العامل الاقتصادي، لم يكن بنفس تأثير العوامل السابقة في قيام هذا الحراك، وذلك أن معظم الدول التي عرفت الحراك الشعبي، شهدت معدلات نمو اقتصادي معتبرة، في السنوات التي سبقت الحراك، وهذا ما تشير إليه كل مؤشرات التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال ارتفع النصيب السنوي للفرد من الدخل في مصر بين سنة 2000 و 2010 من 500 دولار إلى 5500 دولار، وهو معدل

[1] David M. Faris, **La révolte en réseau: le printemps arabe et les medias sociaux**, (Politique étrangére, France, Janvier 2012). p 102.

[2] ياسر محمد علي لوز، **دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011**، (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013) ص 75.

ارتفاع معتبر يقارب 11 ضعفا، وهذا ما لم تحققه حتى إسرائيل مثلا، حيث ارتفع الدخل من 18,000 دولار إلى 29,000 دولار خلال نفس الفترة.[1]

والدليل الآخر هو أن هذه الاحتجاجات العربية ليست الأولى في الوطن العربي وفي مصر بالتحديد، بل هي احتجاجات متكررة منذ سنوات، وحتى تلك المظاهرات التي جاءت في ظروف اقتصادية خانقة لمصر، اقتصرت على المطالبة ببعض الإصلاحات لا أكثر، ولم تكن بنفس حدة هذا الحراك.

لكن لا يمكن أن ننكر أيضا أن كل تلك المعدلات في النمو الاقتصادي لم تنعكس على طبيعة الحياة الاجتماعية للمواطن المصري نتيجة غياب سياسات رشيدة، و هنا يكمن البعد الاقتصادي في قيام الحراك الشعبي، فالأوضاع الاقتصادية للدولة لم تؤثر في حد ذاتها، وإنما غياب سياسة اقتصادية، أو إرادة سياسية تعمل لتحسين الوضع المعيشي للمواطن المصري، ويأخذ هذا العامل بعدا سياسيا أكثر منه اقتصاديا.

II. عوامل خارجية:

وتتمثل هذه العوامل الخارجية في الأساس في عاملين رئيسيين:

1. رغبة بعض الأطراف الخارجية ضرب الاستقرار في الدول الإسلامية والعربية:

لا يمكن أن ننكر أن هناك أطراف أجنبية، دولا كانت، أو كيانات، أو حتى أشخاص، لطالما استهدفت تفكيك الدول الإسلامية والعربية، كيانا ومجتمعا، وضرب استقرارها، في حملة لها بعدها الإيديولوجي والتاريخي، ولعل هذه الحملة عرفت ذروتها مع نشأة ظاهرة الإرهاب، والتي شكلت ذريعة لضرب الدول الإسلامية، وكانت البداية باحتلال أفغانستان والعراق،[2] ثم تغذية فكرة "الربيع العربي"، للزيادة من حماسة الشباب الساخط على حكوماته في الأساس، وتقديم كل الدعم له خاصة إعلاميا، حيث جندت الوسائل الإعلامية التابعة للدول الكبرى كل إمكانياتها لتغطية الاحتجاجات في العالم

[1] ياسر محمد علي لوز، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

[2] أحمد إبراهيم الورتي، **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط**، (بغداد: دار الزمان، 2008) ص 223.

العربي، وتشجيعها، قبل أن تنقلب هي نفسها على إرادة هذا الشعب والتي عبر عنها عن طريق الانتخابات.[1]

يرجع العديد من الدارسين أن إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، كان لهما تأثير في قيام هذه الحركات، بالرغم من أن النظام السياسي المصري آنذاك كان حليفا لهما، إلا أن ضرورة خلق أزمات داخل دول الوطن العربي استنادا لمفهوم "الفوضى الخلاقة"[2] الذي أطلقته (كونديليزا رايس) مسؤولة الأمن القومي الأمريكي سابقا، يساعد في توجيه الرأي العام الداخلي والدولي، وشغله عن القضية المحورية للأمة والمتمثلة في القضية الفلسطينية، هذا ما أثبته الواقع، إذ أن إسرائيل و خلال الفترة الممتدة بين 2011-2012 المتزامنة مع ما يسمى " ثورات الربيع العربي" قامت بإنشاء ضعف ما أنشأته من مستوطنات في فترة 2006-2010، حيث بلغ عدد المستوطنات حوالي 144 مستوطنة رسمية ، تضم ما يزيد عن 3500 وحدة سكنية، ويقطنها 550ألف نسمة من المستوطنين اليهود، ليس هذا فقط بل زادت إسرائيل من المخططات الاستيطانية حيث أعلنت عزمها بناء851 وحدة سكنية استيطانية أخرى في الضفة المحتلة، بالإضافة إلى زيادة وتيرة عمليات القتل والاعتقال، وهذا ما يعبر عن هامش الحرية الذي منحه الحراك الشعبي لإسرائيل للمناورة بخصوص القضية الفلسطينية.[3]

كل هذا يجري وسط تجاهل إعلامي عربي وأجنبي واضح، نظرا لتركيز الإعلام على أحداث ما يسمى "الربيع العربي"، وفي مقدمتها قضية مصر، والتي تمثل أكبر ترسانة إعلامية في العالم العربي. في هذا الصدد تشير دراسة أجرتها مؤسسة (Comtrax Solutions) اللبنانية، المتخصصة في الرصد الإعلامي، سنة 2012، حملت هذه الدراسة عنوان " ساحات المعارك في الشرق الأوسط 2012"، ودرست التغطية الإعلامية للنشرات الإخبارية لقنوات " العربية"، "الجزيرة" و" بي بي سي"، للأحداث التي تعيشها المنطقة، حيث جاءت النسب كالتالي: سوريا 48%، العراق 30%، مصر 14%، بينما لم تنل تغطية القضية الفلسطينية إلا ب 2% من التغطية الإعلامية لنشرات القنوات المذكورة.[4]

[1] حسن محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** (بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013)، ص270.

[2] إبراهيم اللايذ، **الشرق الاوسط والفوضى الخلاقة**، (دمشق: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012) ص67.

[3] عبد الحي علي قاسم وآخرون، **التغيير في الوطن العربي: أي حصيلة؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2013)ص 82.

[4] عبد الحي علي قاسم وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

كما أنه لا يمكن إغفال الصراع المصري- الإثيوبي حول بناء سد النهضة في إثيوبيا، وعلاقته المباشرة مع إسرائيل، التي تعتبر حليفا رئيسيا لإثيوبيا، وتقدم لها الدعم المادي اللازم لتجسيد هذا المشروع، مقابل تزويد إسرائيل بحصة هامة من هذه المياه، ويعتبر مشروع سد النهضة، وسد الألفية، ملفا شائكا للسياسة الخارجية المصرية نظرا لما يمثله من تهديد لحصة مصر من مياه النيل، وما قد ينجر عنه من تهديد للأمن القومي المصري، فقد احتل هذا الموضوع مساحة كبيرة من نشاط السياسة الخارجية المصرية مؤخرا، وتم طرح خيار التدخل العسكري كبديل محتمل في حال عدم الوصول لتسوية في الملف مع الجانب الإثيوبي، وبالتالي فاختلاق أزمة داخل مصر من شأنه أن يوفر لإثيوبيا ومن خلفها إسرائيل، الأرضية الملائمة لتحقيق خطوات متقدمة في المشروع.[1]

عامل آخر يمكن أن يكون له تأثيره في ما تشهده المنطقة العربية من توترات، ألا وهو عودة التنافس الروسي-الأمريكي من جديد للساحة الدولية، فخلق أزمة داخل هذه الدول يمنح إمكانية أكثر للتدخل في هذه الدول وخرق سيادتها، عن طريق تبادل الأدوار بين القوى العظمى، قصد تحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية وكذلك الإيديولوجية، و هذا ما تبرره التدخلات العسكرية لكل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، تارة باسم مكافحة "داعش" وتارة أخرى باسم إسقاط الأنظمة الدكتاتورية.[2]

إلا أن البعض قد يرى أن الأمر لا يبدو كذلك في مصر، خاصة و أن نظام الرئيس " حسني مبارك" كان بمثابة الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل والتي صرح مسئولوها بأن الإطاحة بالرئيس "مبارك" بمثابة التهديد للأمن القومي الإسرائيلي، إلا أن الملاحظ أن هذه الدول تخلت بطريقة سهلة عن حلفاءها في المنطقة، ولم تتكفل بحمايتهم، كما تفعل روسيا مع نظام الرئيس "بشار الأسد"، وهذا يرجع لعامل هام، وهو أن هذه الدول ربما أيقنت أنه لا يمكن كبح حماسة الشباب الذي خرج عن أنظمته، بسبب ظروفه التي يعيشها، وبالتالي فبدل قمع هذه الحركات الاحتجاجية عملت على دعمها وتغذيتها، حتى يعتقد الشعب أن ثورته حققت أهدافها، وهنا تعود هذه الدول لمساعدة حلفاء آخرين لها للوصول إلى السلطة، ليعملوا على الحفاظ على مصالحها الحيوية.[3]

---

[1] عليان محمود عليان، **المياه العربية من النيل غلى الفرات: التحديات والأخطار المحيطة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد425، جويلية 2014) ص 09.

[2] حسن محمد الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص265

[3] **المرجع نفسه**، ص266.

وفي هذا السياق يرى العديد من الباحثين أن الدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ساعدت في إسقاط الأنظمة خاصة في كل من ليبيا، مصر و تونس، بالرغم من العلاقات الجيدة التي تربطها بهم، وذلك لتغير استراتيجيات هذه الدول، إذ يمكن أنها وجدت في هذه الأنظمة عالة عليها، نظرا لكم المساعدات التي كانوا يتلقونها، فعملت على إزاحتهم بدون تدخل عسكري، خاصة وأن دورهم الذي كان مبرمجا في المنطقة وصل إلى نهايته،[1] فالملاحظ أن هناك إعادة ترتيب للقوى في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد خروج القوات الأمريكية من العراق و أفغانستان في 2014، حيث يمكن أن ترتكز الدول العظمى في إستراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط، على خلق محورين متصارعين، يتشكل الأول من (السعودية، تركيا، قطر)، بينما يتشكل الثاني من (إيران، سوريا، حزب الله في جنوب لبنان).[2]

2. الحراك الشعبي في تونس: جاء الحراك الشعبي في تونس ، بعد حادثة حرق أحد المواطنين التونسيين – محمد البوعزيزي– نفسه، في 17 ديسمبر 2010، احتجاجا منه على عدم استقباله من طرف المسئولين المحليين لمدينته، حيث كان ينوي رفع تظلم ضد شرطية قامت بضربه وإهانته، ما أثار موجة غضب من الشعب التونسي الذي تضامن مع هذا الشاب، وخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، أين دعت بعض الصفحات إلى الخروج في مظاهرات احتجاجا على هذه الحادثة، وسرعان ما تطورت الأحداث، وتطورت الاحتجاجات التي كانت تقصد التنديد، و معاقبة الشرطية، إلى أن أصبحت مظاهرات داعية لفتح المزيد من الحريات، وإنهاء الممارسات القمعية البوليسية، قبل أن تصل لتصبح مظاهرات تهدف إلى إسقاط النظام، وهو ما نجحت فيه، بعد أقل من شهر من الاحتجاجات.[3]

شكلت هذه الاحتجاجات في تونس، البيئة النفسية اللازمة، لمختلف الشعوب العربية، التي كانت تعاني نفس ما عاناه الشعب التونسي، ومنها الشعب المصري، الذي رأى في هذه الفترة أنها الأنسب، للخروج مما يعانيه من استبداد وديكتاتورية، وتدهور في مختلف مجالات الحياة.

[1] أحمد إبراهيم الورتي، **مرجع سبق ذكره**، ص234.

[2] إبراهيم اللايذ، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[3] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات – الميادين – التحديات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015) ص192.

ويرجع عديد الدارسين السوسيولوجيين، قيام الحراك الشعبي في مصر، بالأساس إلى الحراك الذي شهدته تونس، خاصة وأنها دولة عربية ومجاورة لمصر، ما شكل تحديا عند الشعب المصري حول مدى قدرته على تغيير وضعه اقتداء بالشعب التونسي. يرجع هؤلاء الدارسون في مختلف مراكز الدراسات الاجتماعية خاصة في بيروت و القاهرة، أن الشعب المصري معروف بصبره على أنظمة الحكم الديكتاتورية منذ القدم، ولم يكن يثور ضدها لو لم تكن هناك تجربة مجاورة، تشكل لهذا الشعب تحديا نفسيا، حول مدى قدرته على التغيير كما فعل الشعب التونسي.[1]

وعلى العموم فإن الثورة التونسية، شكلت منطلقا للثورات العربية في الدول الأخرى، حيث توات الاحتجاجات، وتتابعت الأنظمة في السقوط، في وضع يشبه إلى حد كبير السقوط المتتابع لأحجار الدومينو ،[2] خاصة وأن الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الطبيعة السيكولوجية لشعوب هذه الدول تتشابه إلى حد كبير.

المطلب الثاني: كرونولوجيا أهم أحداث الحراك الشعبي المصري.

بداية الحراك وإسقاط النظام: تعود بداية الحراك في مصر في 25 يناير 2011، لعدة أوضاع وأسباب سبق ذكرها، خاصة في ظل التعبئة لدى مختلف المجتمعات العربية، بعد النجاح المبدئي الذي عرفته الاحتجاجات التونسية، ما كون لدى المواطن العربي وبصفة خاصة المصري إيمانا بقدرته على تغيير الأوضاع التي يعيشها. وجاءت حادثة مقتل الشاب (خالد محمد سعيد) الذي توفي على يد الشرطة في منطقة "سيدي جابر" في الإسكندرية يوم 6 جوان 2010، متأثرا بالضرب والتعذيب، لتشعل الشباب المصري والذي استغل الوضع للتذكير بالحادثة والتضامن مع الضحية، رغم مرور حوالي نصف سنة على وقوعها، حيث استغل مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها "فايسبوك"، وأدى التفاعل الكبير الذي أبداه الشعب المصري مع الحادثة، إلى التفكير في الخروج في مظاهرات حاشدة منددة بسوء الأوضاع المعيشية وبالممارسات القمعية للنظام المصري، وحدد يوم 25 يناير كتاريخ للمظاهرات

[1] محمد جواد بلقيس، "سوسيولوجية ثورات الربيع العربي""، (تونس: **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، 2012) ص 21.

[2] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

بـ"ميدان التحرير" وسط القاهرة، ما أدى إلى وقوع أزيد من 10 قتلى بعد تصدي الشرطة المصرية لهم، ما جعل كل المدن المصرية تخرج للتظاهر في اليوم الموالي.[1]

استمرت التظاهرات رغم كل محاولات نظام الرئيس (حسني مبارك) لاحتواء الوضع، عبر مجموعة من الإصلاحات والقرارات، أهمها إعلانه عدم نيته في الترشح أو في توريث الحكم، ثم قيامه بطلب استقالة الحكومة التي يرأسها (أحمد نظيف) في 28-01-2011، يقبل أن يكلف وزير الطيران المدني (أحمد شفيق) بتشكيل حكومة جديدة، كما قام بتعيين اللواء (عمر سليمان) نائبا له، بعد أن ظل هذا المنصب شاغرا منذ وصول (مبارك) إلى السلطة سنة 1981.[2]

إلا أن المظاهرات استمرت قبل أن تأتي الحادثة التي سميت ب "موقعة الجمال"، والتي تمثلت في هجوم بالجمال والخيول والأسلحة البيضاء من بعض المواطنين المصريين على المتظاهرين بميدان التحرير يوم 02-02-2011 ما أسفر عن سقوط 15 قتيلا وأزيد من 2000 جريحا، وهو ما زاد من درجة التعاطف مع هذه الاحتجاجات داخليا وخارجيا، والتي جعلت النظام المصري مجبرا على تقديم بعض التنازلات على أمل احتواء الوضع، حيث زادت درجة التنازلات من طرف (مبارك) بعد أن أعلن أنه قام بتفويض سلطاته لنائبه (عمر سليمان)، وطلب من مجلس الشعب إجراء تعديل على خمس مواد من الدستور 76، 77، 88، 93 و189، قبل أن يطالب بإلغاء المادة 179 بما يفتح الباب أمام إلغاء قانون الطوارئ.[3]

لم تكن هذه الإصلاحات لتقنع الشعب المصري، بل جعلته يدرك أنه يحقق المكسب تلو المكسب، معلنا أن وقت الإصلاحات قد فات، ولا حل دون التغيير وإسقاط النظام، وهو ما نجح في بالفعل بعد أن أعلن (عمر سليمان) عن تنحي الرئيس المبارك من منصب رئيس الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسيير البلاد بتاريخ 11-02-2011، حيث أصدر الجيش بيانا أعلن فيه توليه الحكم بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر إلى حين انتهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه، وتوفير الظروف الملائمة لإجراء انتخابات رئاسية مشددا في الوقت ذاته عن استمرار حالة الطوارئ غلى غاية إجراء

[1] بادية فواز ياسين، **ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين** (مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015) ص 38.

[2] **المرجع نفسه**، ص40.

[3] **المرجع نفسه**، ص41.

الانتخابات، وعلى صعيد السياسة الخارجية أكد الجيش التزامه الكامل بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر.[1]

بعد الاستفتاء على التعديلات التي اقترحتها لجنة التعديلات الدستورية المصرية بالأغلبية الساحقة (72%)، تم إجراء أول انتخابات مصرية بعد حراك 25 يناير، حيث فاز "حزب الحرية والعدالة "والذي أسسته جماعة "الإخوان المسلمين" في انتخابات "مجلس الشعب" ب 235 مقعدا، ما يعادل نسبة 47.2%، ولم يختلف الوضع في انتخابات مجلس الشورى حيث حقق التحالف الذي قاده هذا الحزب نسبة تقدر ب 58.3% من عدد المقاعد، قبل أن تجرى الانتخابات الرئاسية التاريخية في مصر على جولتين حيث انتهت بإعلان فوز مرشح الإخوان المسلمين (محمد مرسي) رئيسا للبلاد بتاريخ 2011-06-24.[2]

النظام السياسي الجديد: يأتي وصول الرئيس (مرسي) لرئاسة الجمهورية في مصر، بداية عصر جديد للشعب المصري، ولجماعة الإخوان المسلمين التي وصلت أخيرا للحكم في مصر، كما أن هذه الفترة حملت تحديات كبرى لدى صانع القرار الجديد على المستويين الداخلي والخارجي، فالوضعية المتدنية للاقتصاد المصري، و الظروف الاجتماعية المتدهورة لدى الشعب تضع نفسها بإلحاح لدى أولويات صانع القرار، وليس بمعزل عن هذا نجد الاضطرابات الإقليمية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، مختلف أشكال التهديد التي تواجهها، بالإضافة غلى الضغوطات الأجنبية على حكومات هذه الدول، دون إغفال الفئات المتأثرة بسقوط نظام الرئيس (مبارك)، ومدى أهمية ردود فعلها قريبة ومتوسطة المدى، فرموز النظام السابق الذين بقوا في مصر لا يمكنهم البقاء دون محاولة التأثير على النظام السياسي الجديد، وإعادة تموقعهم في الخارطة السياسية المصرية، خصوصا وان معظمهم يتكون من رجال الأعمال الذين لهم التأثير الكبير على الاقتصاد المصري.

لا يمكن الحكم حكما نهائيا على مدى نجاح أو فشل هذه الحكومة طالما أنها لم تعمر كثيرا، فما يقارب السنة غير كاف لتقييم عمل حكومة في ظل هذه التحديات والرهانات التي تواجهها.

[1] ياسر محمد علي لوز، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[2] بادية فواز ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى السبب الرئيسي الذي شكل بداية تهاوي حكومة (مرسي)، والذي تمثل فيما سمي ب "الأزمة الدستورية" بتاريخ 22-11-2012، حيث أصدر الرئيس (مرسي) إعلانا دستوريا بشكل غير توافقي[*]، يحصن به قراراته ويمنح لنفسه بموجبه صلاحيات تشريعية وتنفيذية تكاد تكون مطلقة، حيث تصبح قراراته إلى حين انتخاب مجلس الشعب الجديد قرارات نافذة وغير قابلة للطعن، وقامت بصياغة هذا الإعلان جمعية تأسيسية غير تعددية يتشكل أغلبها من حزب الحرية والعدالة الذي ينتمي إليه الرئيس، ما شكل حالة استقطاب سياسي كبير في مصر وخارجها، وجعلت الشعب يشك في أن ثورته تصادر، وأنه على مقربة من بدء عهد جديد من الديكتاتورية، بالرغم من أن الرئيس (مرسي) قد يكون أراد من خلال هذا الإعلان إحكام قبضته على السلطة وغلق الطريق على من يريد اختراق الثورة المصرية، خصوصا وأنه تزامن مع الوضع الذي كانت تعيشه صحراء سيناء على الحدود الفلسطينية، وما كانت تعانيه من انفلات أمني رهيب جعل إسرائيل وبعض رموز النظام السابق يستغلون الموقف ويشككون في مقدرة النظام المصري الجديد على تحقيق الأمن الداخلي.[1]

ومن هنا استغلت أطراف داخلية يتقدمها بقايا النظام السابق بالتعاون مع أخرى أجنبية تتقدمها إسرائيل لبدء حملة ضخمة للتمرد على هذا النظام، حيث تم توزيع استمارات "التمرد" على المواطنين في مصر، حيث أكد قادة هذه الحملة أن عدد المتضامنين معهم فاق 20 مليون نسمة، وهو ما يفوق عدد الذين انتخبوا على الرئيس (مرسي) في الانتخابات والبالغ عددهم حوالي 13 مليون مصري، وتم اختيار تاريخ 30جوان لإقامة المظاهرة الكبرى الداعية لإسقاط حكومة الإخوان المسلمين.

تولي المؤسسة العسكرية السلطة: تعتبر مظاهرات "التمرد"[*] في 30 جوان2013 بمصر، إحدى أهم نقاط مسار ا التحول لسياسي في مصر، ويمكن النظر إليها من منظارين مختلفين، بين من يعتبرها مظاهرات تمردية وانقلابية على الشرعية، وإرادة الشعب المصري التي عبر عنها في الصناديق، وأنها ستعيد مصر إلى ما كانت عليه في عهد (مبارك)، وبين من يعتبرها امتدادا لثورة يناير، وإعادتها لمسارها الصحيح. بين هذا وذاك لا يمكن إلا التأكيد أنها إحدى أهم المحطات التي

[*] انظر **الملحق رقم 1.**

[1] بادية فواز ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[*] تسمية مظاهرات 30 يونيو بـ "التمرد" لا يعبر عن موقف الباحث، بل هي تسمية اختارها رموز هذه المظاهرات لها، **انظر الملحق رقم 2.**

شهدتها مصر في العصر الحديث، وقدمت هذه المظاهرات للرئيس (مرسي) خيارين: إما أن يجري انتخابات رئاسية مبكرة، أو استفتاء حول شرعيته، وإما أن يتدخل الجيش لعزله وحكم البلاد.[1]

ومنح الجيش المصري مهلة ثلاث أيام للرئيس ليحسم موقفه من مطالب المتظاهرين ويحل الأزمة السياسية.[2]

كان موقف الرئيس مرسي حادا وصارما تجاه هذه المظاهرات حيث أكد في خطابه الأخير أنه متمسك بالشرعية ولا بديل عنها، ولن يتنازل عنها حتى لو اضطر لاستعمال القوة، وهو ما زاد من درجة الاحتقان لدى المتظاهرين ودفعهم للضغط بشكل اكبر على الجيش المصري.[3]

بعد انتهاء المهلة التي منحها الجيش، قام بالتدخل وعزل الرئيس (مرسي) في 03-07-2013، في قرار لقي دعم معظم القوى السياسية والرموز الدينية في مصر.[4]

بعد عزل الرئيس (مرسي) أعلن الجيش تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا لإدارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية، إلى حين إجراء انتخابات راسية مبكرة، كما قام بتعطيل العمل بدستور 2012، وتشكيل لجنة متعددة الأطياف والانتماءات لتعديله إضافة غلى تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الانتقالية.[5]

بتاريخ 14و15-01-2014 أجري الاستفتاء على الدستور الجديد، والذي صوت عليه المصريون ب "نعم" بنسبة تقدر ب 98.1%، ولعل أبرز نقاط هذا الدستور كانت إعادة هيبة الجيش المصري، وذلك بمنح صلاحيات أكبر لوزير الدفاع والذي لم يصبح يعين من طرف الرئيس، وإنما ينتخب من بين كبار ضباط الجيش على أن يوافق عليه المجلس العسكري الأعلى.[6]

---

[1] محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، (مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014) ص 132.

[2] عمر عاشور، **من التعاون إلى القمع: العلاقات الإسلامية-العسكرية في مصر** (الدوحة: مركز بروكنغز، العدد 14، مارس 2015) ص 11.

[3] Pascal DE Gendt; **Tunisie et Egypte :après le printemps arabe,les désillusions islamistes** (Bruxelle ,AEPI,Janvier 2014) p10.

[4] أحمد هاشم، "الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني" (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، جوان 2015) ص10.

[5] هشام بو ناصيف، "عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر" (الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2013) ص07.

[6] محمد سمير الجبور، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

أصدر الرئيس المصري المؤقت(عدلي منصور) قرارا بتقديم الانتخابات الرئاسية على الانتخابات النيابية،[1] ما شكل فرصة أمام المؤسسة العسكرية لتولي السلطة في ظل الدعم الجماهيري الكبير الذي تحظى به، وفي الذكرى السنوية ل"ثورة 25" يناير خرج الشعب المصري للاحتفال مهللين بدور المؤسسة العسكرية وحاملين صورا لوزير الدفاع (عبد الفتاح السيسي)، ما جعل هذا الأخير يستغل الموقف ويعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية في مصر، بعد تفويض من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبعد إعلانه تنحيه من منصبه كوزير للدفاع. فاز الرئيس (السيسي) في الانتخابات الرئاسية 2014 بنسبة تقدر ب 96.6%.[2]

لم يكن عزل الرئيس (مرسي) ليمر دون تخليف مجموعة من العوائق للنظام المصري الجديد، حيث تواصلت المظاهرات الشعبية للمؤيدين لحكم الإخوان المسلمين، فرغم منعهم من التظاهر في "ميدان التحرير"، فقد شكلوا مظاهرات يومية في ميدان "رابعة العدوية"، ما جعل النظام المصري يتعامل معهم بصرامة كبيرة حيث شن سلسلة من الاعتقالات والمعاملات القمعية.

في نفس السياق استمر الرئيس (مرسي) و جماعة الإخوان المسلمين خطاباتهم التحريضية على النظام الجديد، وقد تعامل النظام الجديد مع هذه الجماعة بنفس الطريقة التي كان يتعامل بها الرئيس الأسبق (مبارك)، حيث اعتقل معظم رموزها وأفراد الحكومة السابقة، بالإضافة إلى تحويل الرئيس (مرسي) للقضاء بخصوص مجموعة من التهم الموجهة إليه.[3]

لقد كان وصول (السيسي) للحكم عودة للحكم التقليدي للمؤسسة العسكرية، ولكنه في هذه المرة جاء بصفة مغايرة تكتسي بالرغبة الشعبية، وتواجه تحديات جديدة تتمثل في إعادة بناء مصر من جديد داخليا على كافة الأصعدة بالإضافة إلى لعب الدور الذي يليق بمصر خارجيا.

[1] بادية فواز ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.
[2] **المرجع نفسه**، ص70.
[3] **المرجع نفسه**، ص81.

المبحث الثاني: المواقف الدولية من الأزمة المصرية:

لا شك أن الأزمة المصرية شكلت اهتماما لدى مختلف الدول، نظرا لما تمثله دولة مصر من أهمية إستراتيجية على الساحة الإقليمية، حيث عبرت هذه الدول عن مواقفها تجاه هذه الأزمة في مختلف مراحلها، سواء بشكل فردي أو تحت غطاء المنظمات الدولية والإقليمية، هذه المواقف كانت تعكس أهداف هذه الدول ومصالحها الحيوية تجاه الوضع في مصر.

سيحاول هذا المبحث سرد وتحليل أهم المواقف الدولية تجاه الوضع في مصر منذ بداية الحراك الشعبي إلى غاية في 2011 نهاية 2015، ومعرفة خلفية هذه المواقف والأهداف منها، ومدى تأثيرها على رسم التوجهات العامة للسياسة الخارجية المصرية اليوم، بالتركيز على ثلاث محطات محورية في مسار هذا الحراك (بداية الحراك وإسقاط النظام، وصول الإخوان المسلمين للسلطة، الانقلاب وتولي المؤسسة العسكرية للحكم).

المطلب الأول: مواقف القوى العظمى.

1. الولايات المتحدة الأمريكية: لقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة المصرية بحذر شديد، وبازدواجية في المواقف، ففي الوقت الذي كانت تشيد فيه بضرورة بقاء نظام الرئيس السابق (حسني مبارك) على رأس السلطة في مصر نظرا لما يمثله من حماية لمصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة، إلا أنها لم تقم بأي مجهود للحفاظ على هذا النظام وتأييده فعليا، مؤكدة احترامها لإرادة الشعب المصري في التغيير، ما سارع من إسقاط نظام الرئيس (مبارك)،[1] ولم تبدي الولايات المتحدة أي انزعاج من وصول جماعة إسلامية للسلطة، بل بالعكس حاولت رسم علاقات ايجابية مع هذه الجماعات، ووقفت موقف الحياد في الانتخابات التشريعية والرئاسي، رغم التخوفات الإسرائيلية الكبرى.[2]

وبعد فوز (مرسي) في الانتخابات الرئاسية، يعت الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء هذا النظام الجديد، خاصة وأنم مصر منذ فترة مبارك تعودت تلقي مساعدات مالية ضخمة كانت تقدمها لها

[1]Jeremy M. Sharp, **Egyp : The January 25 Revolution and Implications for U.S Foreign Policy**, (Congressional Rsearch Service , USA, February 2011) p 11.

[2] بادية فواز ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

الولايات المتحدة الأمريكية، فعملت على بناء علاقات مع هذا النظام معبرة عن عدم قلقها من خلفيته الإيديولوجية، وقد أشادت به خاصة في موقفه من الأزمة في سوريا حيث وجه الرئيس (مرسي) إنذارا شديد للرئيس (بشار الأسد)، أنذره فيه بضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة السورية، وهو ما شكل عامل ارتياح لدى الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

إلا أن تحركات الرئيس (مرسي) على مستوى السياسة الخارجية يبدو أنها شكلت نوعا من القلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنه ربط علاقات مع كل الأنظمة التي لم تكن تربطها علاقات جيدة مع نظام الرئيس (حسني مبارك)، ونخص بالذكر روسيا، تركيا، وإيران، حيث تبادل الزيارات مع قادة هذه الدول ممضيا اتفاقيات للتعاون في مختلف المجالات، ومن هنا يرجع العديد من الباحثين أنو الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تخطط للإطاحة بهذا النظام خاصة وأنه أصبح يمثل عامل تشويش لإستراتيجيتها في المنطقة، فتم التخطيط للطريقة الأمثل لإسقاطه ولا بديل في ذلك عن انقلاب عسكري تتولى على إثره المؤسسة العسكرية الحكم في مصر، وهو ما حصل حيث قادت أطراف داخلية ممثلة في بقايا ورموز النظام السابق متحدة مع المؤسسة العسكرية، ومدعمة من أطراف خارجية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، تمردا أشرك فيه الشعب ليكتسب نوعا من الشرعية، وبتاريخ 30-06-2013، قاد وزير الدفاع المصري (عبد الفتاح السيسي) انقلابا عسكريا على الرئيس (مرسي)، قبل أن يعلن نفسه مرشحا في الانتخابات الرئاسية والتي فاز بها ليصبح رئيسا جديدا لمصر.[2]

إلا أن الولايات المتحدة قصد المناورة، عبرت عن أن نظام الرئيس (مرسي) هو نظام شرعي ومنتخب ويعكس إرادة الشعب المصري، ولكنها في المقابل لم تتكلف عناء الدفاع عنه حتى بأدنى الوسائل الممكنة، كما رفضت في البداية التعامل مع نظام الرئيس (السيسي) باعتباره غير شرعي، حيث جمدت مساعداتها المالية المقدرة بحوالي 572 مليون دولار أمريكي، قبل أن ترفع التجميد في وقت لاحق بعد أن استأنفت علاقاتها مع الحكومة الجديدة بقيادة (السيسي)،[3] ومنذ ذلك الوقت لم تشكل هذه الحكومة أي عائق أمام الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسير في فلك سياستها وتربطهم علاقات جيدة، تشبه تلك التي كانت تربط الولايات المتحدة الأمريكية بنظام الرئيس (حسني مبارك).

---

[1] بادية فواز ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

[2] **المرجع نفسه**، ص75.

[3] Amine Ait-Chaalal, **Les états unis face au printemps arabe; mise en perspevtive à partir des revolutions tunisienne et egyptienne**, (Alternative Sud, 19-2012) p197

ومنه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الوضع في مصر من منطلق براغماتي حذر، وفق ما يخدم مصلحتها، فلم تتشبث بالنظام الذي كان حليفا لها، ولم تقف موقف مضادا لحراك الشعب واحتجاجه، وإنما صبت جهودها على توجيه هذا الحراك وفق ما يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة.

2. الاتحاد الأوروبي: عرف موقف الاتحاد الأوروبي نوعا من الارتباك مع بداية الحراك الشعبي في الدولة العربي ومن بينها مصر، ولقد عرفت هذه الفترة تحرك دول أوروبا تحت إطار الاتحاد الأوروبي عن طريق رسم سياسة خارجية موحدة تجاه ما يسمى "بالربيع العربي"، فعرفت مواقف معظم الدول الأوروبية توافقا كبيرا، حيث كانت المفوضة الأوروبية للشؤون الخارجية (كاثرين اشتون)، بمثابة الناطق الرسمي لهذه الدول.

تعاملت دول الاتحاد الأوروبي مع بداية الحراك بحذر شديد، حيث بدأت بدعم الأنظمة القائمة وتشجيعها على الاستمرار، بل ودعمها ماديا، حيث تم صياغة "سياسة الجوار" في سنة 2011 ببرشلونة، والتي التزم الاتحاد الأوروبي بمقتضاها بتقديم 2.5 مليار أورو، لدول الربيع العربي لتحقيق مزيد من التنمية. إلا أن إصرار المتظاهرين على تحقيق مطالبهم السياسية المتمثلة في إسقاط النظام، جعلت الاتحاد الأوروبي يستجيب لإرادة الشعوب، حيث عبرت (كاثرين اشتون) عن احترام الاتحاد الأوروبي للمطالب الشعبية المشروعة.[1]

ومنه يمكن القول أن الموقف الأوروبي مر بثلاث مراحل مختلفة مع بداية الحراك الشعبي في مصر:

- المرحلة الأولى: دعم النظام القائم ومحاولة احتواء الاحتجاجات.
- المرحلة الثانية: التحفظ والترقب، والمطالبة بعدم الإفراط في استعمال القمع ضد المتظاهرين.
- المرحلة الثالثة: دعم المطالب الشعبية والوقوف إلى جانبها، والضغط على النظام السياسي للتنحي.

إلا أن انقلاب 30 جوان 2013، شكل بداية التباين والاختلاف في مواقف دول الاتحاد الأوروبي، وبدأ تتفكك تلك السياسة الموحدة التي رسمت لمواجهة الربيع العربي، فقد تحفظت فرنسا عن اتخاذ أي موقف مترقبة ما ستؤول له الأوضاع، بينما دعمت بريطانيا الانقلاب معتبرة إياه أمرا واقعا

[1] Francesco Cavatorta, **The EU and The Arab world**,The Arab Spring Of Discontent, (E-International Relations, London 2013). P14.

يعكس الإرادة الشعبية، وينبغي التعامل معه ورسم خارطة الطريق الجديدة، في حين اعتبرته ألمانيا انقلابا على الشرعية، سيسرق كل مكتسبات الحراك الشعبي المصري، ويعكس تباين مواقف هذه الدول التباين في مصالحها، بعيدا عن كل ما يتحججون به من قيم للديمقراطية والسلام.[1]

فموقف فرنسا وبريطانيا يأتي بحكم مصالحهما الكبرى في المنطقة، بينما وقفت ألمانيا موقفا أكثر صلابة، نتيجة عدم امتلاكها لمصالح كبرى في المنطقة، على عكس علاقاتها الجيدة مع تركيا الداعمة لحكومة الرئيس (مرسي) والتي تعتبر أيضا حكومة الرئيس (السيسي) غير شرعية.[2] إلا أن الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي على لسان (كاثرين اشتون) اعتبر ما حدث استكمالا لعملية الانتقال الديمقراطي الذي بدا في 2011، ودعت في الوقت ذاته إلى عدم اعتقال الرئيس المعزول أو أحد رموز حكومته، والإفراج عنهم، و عدم قمع المتظاهرين المحتشدين في ميدان "رابعة العدوية" تأييدا له.[3]

3. روسيا والصين: يعتبر موقف روسيا والصين من الحراك الشعبي في المنطقة العربية عموما، وفي مصر خصوصا موقفا هاما، نظرا لتميزه عادة عن مواقف الدول الغربية الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا. ويأتي دمج الموقفين باعتباره توجهاتهما المتوافقة والمتطابقة في مجال السياسة الخارجية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الإرث الشيوعي المشترك بين الدولتين، فعادة ما شكلت هذان الدولتان العائق الأكبر أمام الدول الغربية، خاصة داخل مجلس الأمن، باعتبارهما تمتلكان حق "الفيتو".

لقد كان موقف الدولتين وخاصة روسيا، في البداية معارضا للحراك الشعبي الذي شهدته مصر، وإن كان مفترضا أن تساند روسيا حركة التغيير في مصر لتشكيل علاقات جديدة متقدمة مع هذه الدولة، التي لم تكن تربطها أي صلة ب"موسكو" في عهد الرئيس (حسني مبارك)، إلا أن اعتقاد صناع القرار في روسيا بأن هذه الاحتجاجات ستنتهي ببقاء نفس النظام السياسي في مصر، نظرا لتأييده من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، جعلها تتخذ موقفا مؤيدا لهذا النظام على أمل إعادة تحسين العلاقات معه بعد هدوء الأوضاع، كما يأتي موقف روسيا المنزعج من الثورات الشعبية في

[1] Francesco Cavatorta, **Opcit,** p 14.

[2] **Ibid**, p 15.

[3] **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، (الدوحة: وحدة تحليل السياسات ،المركز العربي للأبحاث والدراسات، أبريل 2012) ص 26.

البلدان العربية، نظرا لتزامنها مع محاولات روسيا إعادة التموقع في المنطقة، خصوصا مع وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) والذي كرر زيارته لدول المنطقة، في محاولة لإعادة صياغة العلاقات مع العالم العربي، وهذا ما يجعل قيام حركات التغيير تعصف بكل الجهود الروسية وتدفعها لإعادة ترتيبها من جديد.[1]

أما الصين فكانت على نفس الخط مع روسيا، إلا أنها اهتمت بشكل اكبر بمصالحها الاقتصادية في المنطقة، التي أصبحت تمثل إحدى أكبر المناطق تلقيا واستهلاكا للخدمات والمنتجات الصينية، في إطار محاولات الصين الانفتاح على العالمين العربي والإفريقي، للتخلص من السيطرة الأمريكية الاقتصادية.

ولكن مع تسارع الأحداث في مصر، والرغبة القوية لدى الشعب في التغيير لم يكن بمقدور أي دولة الوقوف في وجه هذه الإرادة الشعبية، حيث عمدت روسيا والصين إلى مراقبة الأوضاع داخل هذه الدول بما فيها مصر، آملة وصول نظام جديد ذو خلفية شيوعية، أو على الأقل معادية للأنظمة الغربية.[2]

وبعد وصول الرئيس (مرسي) للحكم، تحول الحراك الشعبي في مصر، من عائق إلى فرصة ورهان من شأنه إعادة دفع العلاقات مع مصر خصوصا مع ما تمثله من عمق استراتيجي للعالم العربي، فبدأت روسيا خاصة في ربط علاقاتها مع هذا النظام مبدية رغبتها الجادة في التعاون معه في مختلف المجالات، بالرغم من التحفظ الذي طبع التعاملات الروسية مع مصر، عكس ما كان يتوقع، وقد يعود هذا لموقف روسيا من جماعة الإخوان المسلمين، إذ سبق وأن صنفتها كمنظمة إرهابية، خصوصا مع المشاكل التي شكلتها لحكومة (جمال عبد الناصر) سابقا باعتباره الحليف الأول للمعسكر الشرقي في المنطقة، وكذلك بسبب موقف (مرسي) بخصوص الأزمة السورية والذي جاء معارضا لحكومة (بشار الأسد) وبالتالي معارضا للموقف الروسي، وانعكس هذا على طريقة استقبال الرئيس (مرسي) في موسكو، على إثره زيارته الأولى لروسيا بتاريخ 18-04- 2013 والتي وصفت ، حيث وجد في استقباله رئيس مدينة "سوتشي"، عكس ما تقتضيه البروتوكولات والأعراف الدبلوماسية، كما لم تأت

[1] باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** (الإسكندرية: أوراق للنشر والتوزيع، 2013) ص30.

[2] **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الزيارة بما كان مخططا له، إذ اقتصرت على وعود بمساعدات مالية و تعاون في مجالات الأسلحة، الغاز والتجارة. [1]

أما الجانب الصيني فقد استثمر في التحول السياسي الذي شهدته مصر، وقام بربط علاقات جيدة مع حكومة الرئيس (مرسي)، هدفت لتحقيق مصالح اقتصادية بعيدا عن الخلفيات السياسية والإيديولوجية، حيث شهدت الزيارة التي قام بها الرئيس (مرسي)، في وفد ضخم يضم 7 وزراء و 70 رجل أعمال، إلى الصين والتي وصفت بالتاريخية باعتبارها زيارته الأولى لدولة غير عربية، توقيع سلسلة اتفاقيات في مجالات متنوعة لاسيما المتعلقة بالاستثمار، وهدفت الاتفاقيات إلى تقليص فجوة الميزان التجاري والذي يصب في صالح الصين بما يتجاوز 7ملايير دولار.

وبعد عزل الرئيس (مرسي)، استغلت روسيا الموقف حيث أكدت على شرعية الانقلاب معبرة أنه يعكس إرادة الشعب وأنه استكمال لثورة 25 يناير، بينما أبدى الجانب الصيني تحفظه بخصوص الوضع في مصر. [2]

مع وصول الرئيس (عبد الفتاح السيسي)، أكدت روسيا أنها ستكون فاعلا أساسيا في إعادة مصر إلى مكانتها، وأصبحت المواقف الروسية تجاه مصر أكثر وضوحا، حيث انتهت فترة التحفظ التي عرفتها العلاقات الروسية المصرية في فترة حكم الرئيس مرسي، وشكلت زيارة الرئيس (السيسي) لروسيا في أوت 2014، بداية فصل جديد في العلاقات بين البلدين. حيث استغلت روسيا توتر العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، على إثر الانقلاب الذي لم تتقبله أمريكا، حيث أحدثت هذه الزيارة تقاربا نوعيا بين البلدين، تم الاتفاق خلالها على زيادة التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، واستئناف التعاون العسكري، وشهدت هذه الزيارة اختلافا عن زيارة الرئيس السابق، حيث حظي (السيسي) باستقبال رسمي حافل من طرف الرئيس (بوتين)، كما تلت هذه الزيارة زيارة للرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) إلى القاهرة في فيفري 2015، في زيارة هي الأولى له منذ 10 سنوات.

أما الصين فقامت باعتماد حكومة (السيسي) حكومة شرعية، واستأنفت تعاملها معها خصوصا في المجال الاقتصادي، حيث طورت من حجم المبادلات التجارية ولاستثمارات بين البلدين ، بالإضافة

[1] **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] باسم راشد، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

إلى تبادل الرؤى حول القضايا الراهنة في المنطقة خاصة القضية السورية، ومكافحة الإرهاب، وذلك على إثر زيارة الرئيس (السيسي) ل "بكين" في سبتمبر 2015.[1]

موقف القوى الإقليمية

1. إسرائيل: إن تتبع أحداث الحراك الشعبي في مصر، وتعامل إسرائيل معه خاصة في بدايته، يوضح لنا الازدواجية التي كانت تتعامل بها إسرائيل تجاه الأزمة المصرية في مختلف مراحلها. فبعد بداية الحراك في 25 يناير 2011، أبدت إسرائيل عدم انزعاجها من المطالب الشعبية للمصريين، خاصة بعد أن أكد (أفيف كوخافي Aviv Kochavi) رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، يوم 26 يناير 2011، أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أن النظام في مصر مستقر، ولا يوجد ما يهدده، كما أن حركة الإخوان المسلمين ليست حركة منظمة بما فيه الكفاية لكي تستولي على الحكم، ولا توجد إمكانية كبرى لتكرار التجربة التونسية، كما أشار الرئيس السابق لنفس الجهاز (أهارون فركشAharon Farkash) أن "النظام المصري لديه السلطة والقوة الكافية لمواجهة هذه الاضطرابات الداخلية".[2]

ولكن بمجرد تعالي الشعارات المطالبة بإسقاط النظام، أدركت حكومة الكيان الصهيوني خطورة الموقف الذي يواجهه حليفها الاستراتيجي في المنطقة الرئيس المصري آنذاك " حسني مبارك"، وقدم (شاؤول موفاز Shaul Mofaz) وزير الدفاع الإسرائيلي السابق ثلاث سيناريوهات محتملة لتطورات الوضع في مصر، ملحا على الحكومة الإسرائيلية على صب جهودها ليتحقق السيناريو الأمثل لها، وكانت الاحتمالات التي طرحها كالتالي:[3]

- إصرار الرئيس "مبارك" على الاستمرار في الحكم، ومواصلة قمع المظاهرات، وهو ما يمكن أن ينجح فيه، خصوصا مع افتقار هذا الحراك لقيادة منظمة تقوده وتوجهه، وهو السيناريو الأمثل لإسرائيل.

[1] العلاقات الثنائية لمصر، **التقرير السنوي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية**، مديرية البلدان العربية، 2014، ص 02.

[2] **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2012، ص42.

[3] **المرجع نفسه**، ص44.

- استيلاء الجيش على السلطة، كأسلوب يعبر فيه عن وقوفه لجانب الشعب، خصوصا مع موقفه بعدم مواجهة المتظاهرين، وهو سيناريو ليس سيئا لإسرائيل، نتيجة العلاقات الجيدة التي تربطها بقيادات الجيش المصري.
- نجاح المظاهرات واستقالة مبارك وتولي جماعة الإخوان المسلمين للحكم، وهنا يكمن مبعث القلق والتهديد للإسرائيليين.

وعلى ضوء هذه الاستشارة المستعجلة، عملت إسرائيل على محاولة تسيير هذا الحراك وفق ما يخدم مصالحها مستخدمة كافة القنوات الرسمية وغير الرسمية. كما أعطى رئيس الحكومة الإسرائيلي (بينيامين نتانياهو) أمرا للوزراء وكافة الناطقين الرسميين بعدم التحدث إلى وسائل الإعلام، كي لا يتضح الموقف الرسمي لإسرائيل.[1]

إلا أن الملاحظ أن إسرائيل لم تبذل أي جهد في حماية النظام السياسي الذي اعتبرته حليفا لها، والذي اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية خسارته خسارة لكل جهود السلام في المنطقة، وقد يرجع هذا لإدراكها باستحالة كبح اندفاع الشعب المصري المتظاهر، أو ربما إستراتيجية جديدة يتوهم من خلالها الشعب المصري انه حقق أهداف ثورته بإسقاط النظام الفاسد، بينما تستبدل إسرائيل حليفها السابق بحليف آخر قد يكون أكثر ايجابية، وفي ظروف أحسن باعتباره يعبر عن إرادة الشعب المصري، حيث كانت تشير كل التحركات الإسرائيلية أنها كانت تسعى لإنجاح السيناريو الثاني الذي طرحه وزير الدفاع السابق والمتمثل في تولي الجيش الحكم في مصر، أو ربما قد تكون إسرائيل صبت كل جهودها لعدم وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم، بغض النظر عن الأطراف الأخرى الساعية إلى السلطة، وهذا ما أكده (بنيامين بن إليعازر) القيادي في حزب العمل بقوله في تصريح نقله التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ 30-01-2011 " أن أي نظام يصل للحكم في مصر سيحترم بنود معاهدة السلام، التي تصب في مصلحة إسرائيل، غلا في حال وصول الإخوان المسلمين أو نظام مدعوم من طرفهم".[2]

[1] الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

[2] لبنى علي حسن دار سلامة، **الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية**،(مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس- فلسطين، 2013) ص66.

في هذا السياق عملت إسرائيل بكل الطرق الممكنة على منع هذا التيار من الوصول إلى الحكم، خاصة بعد إعلان حسني مبارك عن تنحيه من رئاسة مصر في 11-02-2011، إلا أنه لم يتسنى لها التأثير بشكل كبير في الجيش أو في الحكومة المؤقتة لصياغة مخطط النظام المصري الجديد، رغم محاولاتها تمهيد الطريق لنائب الرئيس (عمر سليمان) ليكون خيار الشعب في الحكومة، إلا أنها لم تفلح نظرا للاستفاقة الكبيرة للشعب المصري في تلك الفترة، والتي أصبح يتابع فيها كل الشؤون السياسية صغيرة كانت أو كبيرة، خصوصا مع الاهتمام الزائد الذي أظهره بخصوص القضية الفلسطينية، كما صبت إسرائيل كل جهودها الدبلوماسية على احترام النظام الجديد الذي يصل للحكم في مصر على اتفاقية السلام، منوهة بدور الجيش المصري في تحقيق ذلك.[1]

عقب وصول الرئيس (محمد مرسي)، والذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، للحكم في 24-06-2012، سادت حالة من القلق لدى إسرائيل، ولكنها بدت متحفظة وحاولت ربط علاقات ودية مع النظام الجديد حيث أكد رئيس الوزراء (نتانياهو) بأنه يشيد بالعملية الديمقراطية في مصر ويحترم نتيجتها، مبديا ارتياحه من أن الحكومة الجديدة ستسعى جاهدة لتحقيق بنود اتفاقية السلام، وأرسل برقية تهنئة يهنئ فيها الرئيس (مرسي) بفوزه في الانتخابات.[2]

وبالرغم من إعلان الرئيس (مرسي) احترامه للاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر بما فيها اتفاقية السلام مع إسرائيل، إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يبد ارتياحه التام، خاصة مع الانفلات الأمني في صحراء سيناء على الحدود الفلسطينية، ما جعل الإسرائيليين يشككون في قدرة النظام السياسي في مصر على تحقيق الاستقرار في المنطقة، و ما زاد الأمور حدة هو الرد الصارم من الرئيس (مرسي) العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 14-11-2012، حيث قام بسحب سفير مصر في إسرائيل، واستدعى السفير الإسرائيلي وسلمه رسالة احتجاج على هذا العدوان، وأكد في تصريحه أن أمن فلسطين من أمن مصر، وأنه سيضطر لاتخاذ إجراءات استثنائية،[3] ما رأت فيه الحكومة الإسرائيلية تلميحا لإمكانية خرق اتفاقية السلام، ومن هنا أصبح من صالح إسرائيل خلق اضطرابات لذا النظام قصد تنحيته وهو ما تم بالفعل بعد حرك "التمرد" التي قادها رموز من بقايا النظام المصري السابق

[1] لبنى علي حسن دار سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[2] **المرجع نفسه**، ص 173.

[3] التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

وبالتعاون مع المؤسسة العسكرية وأطراف خارجية في 30-06-2013، والتي أسفرت عن إسقاط حكومة (مرسي) وتولي المؤسسة العسكرية للحكم بقيادة (عبد الفتاح السيسي)، القائد العام للقوات المسلحة المصرية ووزير الدفاع، الذي عينه الرئيس (مرسي) في هذا المنصب بعد وصوله إلى السلطة.

بعد تنحية حكومة الإخوان المسلمين، لم ترغب إسرائيل والدول الكبرى في تكرار التجربة السابقة، وعليه فقد عملت بشكل دقيق على تمكين أحد حلفاءها داخل مصر من الوصول إلى الحكم، ولعل أحسن حليف في ذلك الوقت كان يتمثل في المؤسسة العسكرية التي تربطها علاقات جيدة مع إسرائيل، خاصة وأن هذه المؤسسة تحظى بدعم غالبية الشعب المصري نظرا لموقفها في مظاهرات 25 يناير 2011، ورفضها التدخل لقمع الاحتجاجات. ولعل الشخص الأمثل كان (عبد الفتاح السيسي)، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، والذي ترشح لينتخب رئيسا جديدا لمصر في 08-06-2014.[1]

مع وصول الرئيس (عبد الفتاح السيسي)، بدأت العلاقات الإسرائيلية المصرية تتحسن شيئا فشيئا خصوصا مع تحسن الأوضاع في صحراء سيناء والتي كانت تشكل هاجسا للأمن الإسرائيلي، وأصبحت إسرائيل أكثر توافقا مع متطلبات البيئة الداخلية المصرية مع تواجد نظام سياسي يتلاءم وأهدافها ومصالحها في المنطقة، كاستعادة لنظام الرئيس السابق (حسني مبارك).[2]

2. تركيا: لاشك أن الوضع في مصر يعني بشكل مباشر تركيا، باعتبارها إحدى القوى الصاعدة في المنطقة، والتي تسعى لأن تلعب دورا إقليميا على مستوى سياستها الخارجية، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية "الإسلامي"، بقيادة رئيس الحكومة (رجب طيب أردوغان) للحكم في تركيا، ما جعل تركيا تبحث عن محاولة للتغيير على مستوى الدول الإسلامية وتصدير تجربتها، لتمكن الأحزاب الإسلامية من الوصول إلى الحكم.

لم تبد تركيا أي تحفظ تجاه الحراك الشعبي في مصر، فبعد بداية احتجاجات 25 يناير، وتعالي الأصوات المنادية بإسقاط النظام، سارعت تركيا إلى اتخاذ موقف رسمي ترجمته تصريحات الرئيس (عبد الله جول) ورئيس الحكومة (أردوغان)، حيث أكدت تركيا على ضرورة احترام الإرادة الشعبية في

[1] الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[2] لبنى علي حسن دار سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

مصر، وضرورة تغيير النظام الذي استمر في الحكم حوالي ثلاثين عاما، خاصة وأن العلاقات المصرية-التركية عرفت توترا وتضاربا في المواقف خاصة بخصوص القضية الفلسطينية، وموقف مصر منها، خاصة بعد اعتداء إسرائيل على غزة 2008، والاعتداء على سفينة "مرمره" التركية، والتي كانت تنقل مساعدات للفلسطينيين، حيث حملت الحكومة التركية نظيرتها المصرية مسؤولية كما يتعرض له الفلسطينيون من حصار واعتداء.[1]

ومع إسقاط نظام الرئيس (مبارك) سارعت تركيا إلى ركوب أمواج التغيير في مصر، في محاولة منها لتكرار تجربة وصول الإسلاميين للحكم في مصر أيضا، حيث كان الرئيس التركي (عبد الله جول) أول رئيس يتنقل إلى مصر مباشرة بعد سقوط النظام، حيث استقبل من رئيس المجلس العسكري، كما التقى المرشد العام للإخوان المسلمين، قبل أن يقوم (أردوغان) أيضا بزيارة للقاهرة في نفس السنة، داعيا جماعة الإخوان المسلمين لاستغلال الفرصة، مؤكدا على أنها فرصتهم الأولى والأخيرة.[2]

بعد وصول الرئيس (مرسي) عملت تركيا على مساعدته بكل الوسائل الممكنة، حيث دعمت نظام مرسي ب 2 مليار دولار كقرض في البنك المركزي، كما أرسلت تركيا شركات مختصة بالنظافة لتطوير العاصمة ومختلف المدن المصرية، ووفرت كل الظروف الملائمة للحكومة الجديدة.[3]

تزامنت مظاهرات 30 جوان والتي انتهت بعزل الرئيس مرسي، مع مظاهرات شارع تقسيم في اسطنبول ضد حكومة (أردوغان)، ما جعل تركيا تغض الطرف قليلا عما يحدث في مصر. ومع عزل الرئيس (مرسي)، أبدت تركيا موقفها الواضح والمندد بما حصل في مصر، حيث اعتبرته انقلابا عسكريا على الشرعية، مشددة في الوقت ذاته على أن الرئيس (مرسي) هو رئيس المصريين وأن تركيا لن تتعامل مع أي رئيس آخر، وعرفت العلاقات المصرية التركية- المصرية مع وصول الرئيس (السيسي) للحكم تدهورا غير مسبوق وصل إلى حد تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بمبادرة مصرية، بالإضافة إلى إلغاء المناورات العسكرية المشتركة، كما تواصل تركيا ومصر إلى يومنا هذا تبادل التهم، حيث تدين تركيا سياسة الحكومة المصرية، وتصفها بأنها تتنافي وأسس الديمقراطية التي قامت من أجله ثورة يناير الشعبية، بينما تتهم مصر تركيا بدعم الجماعات المسلحة التي تستهدف

[1] التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] **المرجع نفسه**، ص29.

[3] سعيد الحاج، "التقارب المصري-التركي: الأسباب والعوائق"، (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، ، يناير 2015) ص 03

قوات الأمن المصرية في منطقة سيناء، وإيواء قيادات إسلامية مطلوبة لدى القضاء المصري، والسماح للتنظيم الدولي للإخوان بعقد اجتماعات على أراضيها.[1]

3. إيران: يعتبر الحراك الشعبي في البلدان العربية بما فيها مصر، محور اهتمام السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك لعدة محددات، أهمها:

- الموقع الجيوستراتيجي لمصر، وأهميته بالنسبة لإيران، وتداعيات الوضع في مصر على الوضع في المنطقة.
- العلاقات المتوترة والتي وصلت إلى درجت القطيعة مع مصر، منذ الثورة الإسلامية.
- البعد الديني في العلاقات بين الدولتين باعتبارهما دولتين إسلاميتين، مختلفتين مذهبيا.
- مبدأ تصدير الثورة الذي ينص عليه الدستور الإيراني والذي يفرض عليها التعامل مع الحراك الشعبي في مصر على انه صحوة إسلامية كالتي شهدتها إيران.

لقد جاء الموقف الإيراني واضحا منذ بداية الحراك الشعبي وشجع قيام الحراك، ودعمه بكل الطرق الممكنة، بل حاول اختراقه بعد أن تداوله الإعلام الرسمي على أنه صحوة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية يقودها الشيعة في مصر، ويأتي الدافع الأول وراء دعم الحراك ضد النظام القائم في مصر، العلاقات المنقطعة بين البلدين، ما جعل إيران ليس لديها ما تخسره، بل قد تستطيع الاستفادة من النظام الجديد الذي سيأتي في مصر.[2]

فور سقوط نظام الرئيس (مبارك) باركت إيران بداية التغيير في مصر، دون أن تخفي أملها أن يكون النظام الجديد ذو خلفية إسلامية، ومع وصول الرئيس (مرسي) سارعت إيران في بناء علاقات قوية مع النظام المصري الجديد، لاسيما في المجال السياسي، إلا أن الأزمة السورية شكلت عائقا أمام تقدم هذه العلاقات، حيث أعلن الرئيس (مرسي) من طهران في أوت 2012، على هامش الجلسة الافتتاحية لقمة دول عدم الانحياز، أن نظام بشار الأسد، والذي يعتبر الحليف الأول لإيران في المنطقة، هو نظام فاقد للشرعية ودعا المجتمع الدولي للتدخل لإيجاد حل للازمة السورية، في إشارة إلى تقارب مصري سعودي ضد (بشار الأسد)،[3] ما أصاب محاولات إيران لبناء علاقات جديدة مع

---

[1] سعيد الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

[2] محمد السعيد إدريس، **إيران والثورة المصرية: تفاعلات التحدي والاستجابة**، (الأردن: مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار عمار للنشر، ، ط2، 2012) ص170.

[3] التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص30..

مصر بالخيبة، بالإضافة إلى موقف النظام المصري الجديد المتحفظ من التقارب مع إيران بحكم الاختلاف المذهبي بين الدولتين.[1]

هذا الأمر جعل إيران تستغل فرصة حراك "30 جوان"، ضد حكم الرئيس (مرسي) لتضغط أكثر على النظام المصري، حيث تم حشد الإعلام الإيراني الرسمي وغير الرسمي لتوجيه الانتقادات لحكومة (مرسي) في سياستها الداخلية والخارجية.[2]

وبعد وصول الرئيس (السيسي) للحكم، استأنفت إيران محاولاتها لتطوير علاقاتها مع مصر، وقد نجحت في ذلك على المستوى الاقتصادي والتجاري، ولكن على المستوى السياسي فقد عرفت العلاقات عديد التضاربات في المواقف، وعرف هذا الاختلاف ذروته عندما وافقت مصر على المشاركة في الحلف العسكري الذي قادته السعودية لضرب "الحوثيين" في اليمن باعتبارهم امتداد لإيران في المنطقة، تحت ما سمي ب "عاصفة الحزم"، ثم موقف مصر المؤيد للسعودية بعد الاعتداء على سفارتها في طهران،[3] ومنذ ذلك الوقت بقيت العلاقات السياسية بين البلدين تراوح مكانها، رغم محاولات الجانب المصري أحيانا في المناورة بين الجانبين السعودي والإيراني.

4. دول الخليج العربي: شكلت موجة الاحتجاجات التي شهدها العالم العربي ضد الأنظمة الاستبدادية، تهديدا مباشرا لدول الخليج العربي، باعتبارها لا تختلف كثيرا عن تلك البلدان التي شهدت الحراك على صعيد النظام السياسي، كما أن هذه المنطقة أصبحت محور السياسات الدولية وبالتالي أصبحت تتأثر بكل الأحداث الدولية حتى التي لا تقع على مقربة منها مثل أحداث 11 سبتمبر، وبالأحرى أحداث "الربيع العربي"، والتي تجري على بعد خطوات من هذه الدول، ما جعل هذه الدول ترى أن هذه الأحداث ستزيد من درجة التهديد الأمني الذي تعاني منه هذه المنطقة، وهو ما دفع دول الخليج تأخذ موقفا واضحا وحاسما منذ بداية الحراك، يقضي بضرورة رجوع المتظاهرين، والتخلص من هذه الاحتجاجات بأي طريقة ممكنة لأنها تهدد استقرار الدول مقابل استحداث إصلاحات في مختلف المجلات وفقا لإرادة هذه الشعوب، وكان الرد أكثر صرامة من هذه الدول في الحراك الشعبي في

[1] صلاح جواد شبر، **ثورات الربيع العربي، نظرة من الداخل وعامل ثقافة التشيع** (د ب ن، دار روافد،ط1، 2013) ص 49.

[2] بادية فواز ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

[3] السياسة الخارجية المصرية، **التقرير السنوي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية**، مديرية البلدان العربية، 2014، ص 03.

البحرين، حيث استعملت مباشرة قوات "درع الجزيرة" لقمع هذه المظاهرات معتبرة إياها جماعات شيعية تسعى لتنفيذ الأجندة الإيرانية في المنطقة.[1]

أكدت دول الخليج مع بداية الحراك الشعبي في مصر دعمها لنظام الرئيس (حسني مبارك) معبرة في الوقت ذاته عن تفهمها لمطالب الشعب التي تتضمن إصلاحات في مختلف شؤون حياته، ولكن سقوط النظام في مصر شكل بداية اختلاف هذه الدول بخصوص الأزمة المصرية، حيث عمدت كل دولة لاسيما قطر من جهة، والسعودية، الإمارات والبحرين من جهة أخرى، إلى محاولة توجيه هذا الوضع في مصر وفق مصالحها، حيث وجهت اتهامات لقطر بتمويل الجماعات الإسلامية في مصر ومساعدتهم للوصول إلى السلطة.[2]

بعد وصول الرئيس (مرسي) للحكم، قامت دول الخليج بالتعامل مع هذا النظام، ولكن قطر احتلت المساحة الأكبر من اهتمام السياسة الخارجية المصرية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تسير بشكل اكبر في فلك السياسة الخارجية القطرية، ما جعل السعودية تبدي تحفظها من مسار العلاقات القطرية-المصرية.[3]

إلا أن الإطاحة بالرئيس (مرسي) من الحكم، شكل فرصة أمام السعودية وباقي دول الخليج لتحسين علاقاتها مع الحكومة المصرية الجديدة بقيادة (السيسي)،[4] حيث دعمت كل من السعودية، الإمارات، البحرين والكويت هذه الحكومة بكل الوسائل الممكنة، حيث تلقت مصر من هذه الدول مساعدات بقيمة 12 مليار دولار، تنوعت بين قروض ومنح ومواد بترولية، كما دعا العاهل السعودي الراحل (عبد الله بن عبد العزيز) إلى تنظيم مؤتمر للمانحين قصد دعم الاقتصاد المصري، كما عرفت السياسة الخارجية تقاربا كبيرا خاصة مع السعودية، بخصوص القضايا الراهنة حيث شاركت مصر في الحلف العسكري الذي قادته السعودية في اليمن، ووافقت على اقتراح السعودية لإنشاء القوات الإسلامية لمكافحة الإرهاب، وذلك رغم التحفظ الذي أبدته السعودية حول موقف مصر المؤيد للتدخل العسكري الروسي في سوريا، والذي تعارضه السعودية بشكل تام.

---

[1] محمود سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**،(شهادة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، 2013) ص 123.

[2] **المرجع نفسه**، ص 83.

[3] منذر أحمد زكي شراب، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية** (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2014) ص139.

[4] فرج العكلوك، "السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي" (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2014).

بينما قامت قطر بعدم الاعتراف بحكومة (السيسي) معتبرة أن حكومة الرئيس المعزول (مرسي) هي الحكومة صاحبة الشرعية والتي تعكس إرادة الشعب المصري من خلال صناديق الانتخابات، وسخرت مختلف الوسائل لمهاجمة الحكومة المصرية الجديدة لاسيما عن طريق قناة "الجزيرة"، كما قامت قطر بإيواء لعدد من قيادي "التحالف الوطني لدعم الشرعية" المحسوب على حركة الإخوان المسلمين، ما ساهم في زيادة التوتر بين البلدين في مختلف المجالات، حيث قام البنك المصري بإعادة وديعة قطرية بقيمة مليار دولار إلى الدوحة، بسبب عزم هذه الأخيرة تغيير شروط العقد، كما رفضت قطر الاستمرار في تصدير الغاز لمصر. لقد أثر موقف قطر على علاقاتها مع دول الخليج حيث قامت كل من السعودية، الإمارات والبحرين بسحب سفراءها من الدوحة في مارس 2014، قبل أن تتعهد قطر بتنفيذ وثيقة التفاهم مع دول الخليج وعدم دعم حركة الإخوان المسلمين، إلا أن علاقاتها مع مصر لازالت تتسم بالغموض و التناقض في العديد من القضايا وعلى رأسها القضية الليبية.[1]

موقف الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية:

1. موقف الاتحاد الإفريقي: يمكن القول إن موقف الاتحاد الإفريقي في بداية الحراك الشعبي في مصر بدا محايدا، حيث التزمت معظم الدول الإفريقية وضعية المراقبة، مع التشديد في كل مرة على ضرورة ضمان الانتقال السلمي للسلطة في مصر، وبرجع ذلك لضبابية المشهد، حيث لم يكن تتوقع معظم الدول تكرار سيناريو الثورة التونسية في مصر، إلا أن تسارع الأحداث في مصر فرض على هذه الدول المتابعة الحذرة للأحداث. ولكن مع سقوط النظام السياسي في مصر، باركت كل الدول الإفريقية بشكل فردي أو تحت إطار الاتحاد الإفريقي نجاح هذه "الثورة الشعبية" كما أسمتها معظم الدول، بما في ذلك دول حوض النيل، بالرغم من استغلال إثيوبيا للحراك الشعبي في مصر للتقدم في مشروع انجاز السدود الضخمة بما فيها سد النهضة وسد الألفية، وأبدت معظم الدول استعدادها للتعامل مع الحكومة الجديدة التي تصل إلى السلطة، والتي ستعكس إرادة الشعب المصري، وهو بالفعل ما قامت به هذه الدول مع وصول الرئيس (مرسي) للحكم، بالرغم من أن هذا الأخير لم يمنح الدول الإفريقية اهتماما كبيرا في سياسته الخارجية بما في ذلك دول حوض النيل.[2]

[1] منذر أحمد زكي شراب، **مرجع سبق ذكره**، ص140.

[2] السياسة الخارجية المصرية، **التقرير السنوي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية**، مديرية البلدان العربية، 2014، ص 03.

ويأتي الدور الأبرز للاتحاد الإفريقي في مسار الحراك الشعبي في مصر، بعد إسقاط حكومة (مرسي)، حيث قام بتعليق عضوية مصر داخل مجلس السلم والتعاون التابع له، بناء على قرار "لومي" 2000، والذي يقضي بعدم اعتراف دول الاتحاد الإفريقي بالأنظمة الانقلابية داخل القارة، وهو الأمر الذي أعاق كثيرا السياسة الخارجية المصري في توجهاتها الإفريقية خصوصا تجاه دول حوض النيل، قبل أن يتم رفع التجميد عن عضوية مصر عقب انتخاب (السيسي) رئيسا جديدا، حيث اتخذ مجلس السلم والتعاون الإفريقي قرارا برفع التجميد على عضوية مصر بتاريخ 17-06-2014، وتجدر الإشارة إلى الدور البارز الذي لعبته الجزائر، ووساطتها لدى دول الاتحاد الإفريقي لرفع التجميد عن مصر.[1]

2. موقف جامعة الدول العربية: لا تعتبر جامعة الدول العربية كغيرها من المنظمات الدولية والقارية، منظمة ذات تأثير كبير في القضايا التي تخص الدول الأعضاء فيها، حتى في حال مقارنتها بالاتحاد الإفريقي، أو مجلس التعاون الخليجي، ذلك لأن الدول العربية عادة ما تتحرك بصفة فردية على الساحة الدولية أو عن طريق تحالفاتها الخاصة، إذ تبقى هذه المنظمة عاجزة عن إيجاد حلول أو اتخاذ مواقف تجاه القضايا التي تخص الدول العربية. إلا انه مع بداية الحراك الشعبي في مصر إلى غاية وصول الرئيس (السيسي) للحكم، تأثرت هذه المنظمة كثيرا بدل أن تؤثر في الوضع، فتداعيات الأزمة المصرية كادت تعصف بالجامعة في حد ذاتها، حيث أصبحت حكرا على الأمين العام داخلها (عمرو موسى)، والذي استغل علاقاته الجيدة مع نظام (حسني مبارك) ، وأصبح يتحدث باسم الدول العربية خاصة مع بداية الحراك، حيث دعا النظام المصري إلى إجراء إصلاحات داخلية ولكنه وقف في وجه دعوات الشعب المصري بإسقاط النظام، ولم يكن للجامعة موقف واضحا عقب إسقاط نظام الرئيس (مرسي)، أو وصول الرئيس (السيسي) للحكم.

وعلى كل يمكن القول أن أحداث "الربيع العربي" زادت من حالة الركود لهذه المنظمة وعكست بشكل كبير عجزها عن اتخاذ مواقف حاسمة حتى في الأزمات الكبرى، بل وأثبتت تناقضها خاصة في الأزمات السورية،الليبية واليمنية، حيث تبقى المواقف العربية تتميز بالفردية، ما يستحيل تحقيقه داخل هذه المنظمة.

[1] Tawfiq Noffel," Challenges Facing Egypt's Policy in Africa", (**Africa Perspectives Reports**, Vol 11, 2013) p2.

المبحث الثالث: تأثير التحول السياسي في مصر على صنع وتوجيه السياسة الخارجية:

تعتبر السياسة الخارجية جزءا لا يتجزأ من سياسة الدولة، فهي ذات أهمية بالغة لأي نظام سياسي، إذ أنها تشكل فرصة وتحديا في نفس الوقت، فصانع القرار يمكنه استغلال السياسة الخارجية لتحقيق مزيد من الشعبية والشرعية الداخلية، كما أن فشله في تسيير بعض القضايا الخارجية يجعل منصبه محل تهديد.

يحاول هذا المبحث معرفة تأثير التحول السياسي الذي حصل في مصر، والناجم عن الحراك الشعبي بمرحلتيه 25 يناير 2011 و 30 جوان 2014، على صنع السياسة الخارجية، ورسم توجهاتها من حيث الفواعل المؤثرة الجديدة والتقليدية، وكذا الخلفية الإيديولوجية لصانع القرار ومدى تأثيرها في توجيه هذه السياسة مع التمييز بين مرحلتين، فترة الرئيس (مرسي) والذي يمثل الحكومة المدنية ذات الطابع الإسلامي، وفترة الرئيس (السيسي) والذي يمثل المؤسسة العسكرية، مع العلم أن المرحلتين الانتقاليتين بعد سقوط كل من (مبارك) و(مرسي)، لم تشهد نشاطا للسياسة الخارجية، حيث اهتمت بالشؤون الأمنية الداخلية للبلاد.

المطلب الأول: السياسة الخارجية في عهد الرئيس (مرسي).

يعتبر وصول الرئيس (مرسي) للسلطة بمثابة عهد جديد لدولة مصر، باعتباره أول رئيس مدني يحكم مصر الحديثة، ما يجعل فرضية التغيير الجذري في النشاط السياسي للحكومة داخليا وخارجيا مطروحة وبشدة، ولعل قضايا السياسة الخارجية من أبرز القضايا التي تطرح لدى أي نظام جديد في أي دولة العالم، ولاسيما مصر باعتبارها فاعلا إقليميا هاما، ما شكل تحديا أمام النظام الجديد، لتفعيل السياسة الخارجية المصرية، بالرغم من الفترة القصيرة التي عاشها هذا النظام والتي لم تتجاوز السنة، والتي لا تسمح بتقييم مدى إيجابية أو سلبية أداءه على مستوى السياسة الخارجية، إلا أنه بالإمكان استنتاج التوجهات العامة والأسس التي وضعت عليها هذه السياسة.

دستوريا لن يختلف الدستور الجديد المنتظر (دستور 2013)، عن سابقه في خصوص صلاحيات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فهي من صلاحيات الرئيس، يقودها ويوجهها، وفق ما تقتضيه المصلحة القومية لمصر، ووفق ما يفرضه الدستور من احترام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومن هنا

فلا يمكن اعتبار التحول السياسي في حد ذاته ذو تأثير في على صنع السياسة الخارجية، ذلك أن فواعل صنع السياسة الخارجية المصرية التقليدية تتمثل في فاعلين اثنين هما، المؤسسة العسكرية، وصانع القرار الذي كان دوما أحد أبناء هذه المؤسسة، بينما تعتبر مختلف الفواعل الأخرى سواء الرسمية (وزارة الخارجية، البرلمان...)، أو غير الرسمية (الأحزاب، وسائل الإعلام، جماعات الضغط)، مجرد متغيرات توظفها السلطة لتحقيق أهداف معينة على الصعيدين الداخلي والخارجي.[1]

لعل وجه الاختلاف في النظام السياسي المصري الجديد يكمن في كون الرئيس مدنيا، مايشكل له مواجهة مباشرة مع المؤسسة العسكرية عند اتخاذ أي قرار خارجي. وهذا ما سعى الرئيس (مرسي) لتجاوزه بعد أن حاول إحكام سيطرته على المؤسسة العسكرية، حيث أقال أغلب قادتها، قبل أن يقوم بترقية (عبد الفتاح السيسي) من لواء إلى فريق أول ليعينه في منصب وزير الدفاع.

استغل الرئيس (مرسي) فترة إعداد الدستور ليستبقها بإعلان دستوري بتاريخ 22-11-2012، تمت المصادقة عليه من طرف جمعية تأسيسية تابعة لمجلس الشعب الذي يتمتع فيه الإخوان المسلمون بالأغلبية، يمنحه صلاحيات واسعة ويجعل قراراته نافذة وغير قابلة للطعن من أي جهة ، إلى غاية نفاذ الدستور وإجراء انتخابات مجلس الشعب الجديد، ما من شأنه أن يمنحه حرية أكبر في التحرك على المستوى الداخلي وعلى الساحة الدولية.[2]

لقد وضعت أسس السياسة الخارجية المصرية للحكومة الجديدة على أساس القطيعة مع السياسة الخارجية للنظام السابق ومحاولة بناء سياسة مستقلة تعكس إرادة الدولة المصرية وسيادتها، ساهمت شخصية صانع القرار بشكل كبير في رسم معالم السياسة الخارجية المصرية، حيث اتسمت في عهد الرئيس (مرسي) بالمناورة والتنوع، ومحاولة ربط علاقات مع مختلف القوى الإقليمية والعالمية. سعى (مرسي) في سياسته للانفتاح بشكل أكبر على الدول وعدم البقاء تحت المظلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] Jannis Grimm and Stephan Roll, "Egyptian Foreign Policy under Mohamed Morsi "(Berlin :**SWP Comments** , November 2012) p 6.

[2] بادية فواز ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

قامت السياسة الخارجية المصرية على إقامة علاقات مع الأطراف المنافسة والمتصارعة، لكسب أكبر قدر من التأييد الدولي وعدم الانحياز لطرف معين، فمع العلاقات التقليدية التي تربط مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية سعت أيضا لإقامة علاقات مع روسيا، كما جمعت أيضا بين العلاقات مع دول الخليج العربي ومحاولة الانفتاح على إيران، بالإضافة إلى العلاقات الجيدة مع النظام التركي وفي نفس الوقت احترام اتفاقية السلام مع إسرائيل، وعلى الصعيد الاقتصادي عملت مصر على توسيع علاقاتها خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي والصين.

لقد كانت السياسة الخارجية المصرية تحت قيادة الرئيس (مرسي) رغم قصر فترتها ذات توجهات عالمية، منفتحة على مختلف القوى والدول، ولكن ما يؤخذ على هذه السياسة تهميشها الكبير للانتماء الإفريقي لمصر، والذي تفرضه الجغرافيا، لاسيما جيوبوليتيكية "نهر النيل" والذي يعتبر أحد أهم قضايا السياسة الخارجية المصرية، التي عرفت علاقاتها مع دول "حوض النيل" في هذه الفترة أسوأ مستوياتها.[1]

مما سبق نستخلص أن صنع السياسة الخارجية في مصر في فترة الرئيس (مرسي) كان بصفة كبيرة حكرا على صانع القرار وجماعة الإخوان المسلمين، إلا أنه لا يمكن إخفاء ظهور عامل آخر له تأثير في السياسة الخارجية المصرية، ألا وهو الفاعل الشعبوي المتمثل في الرأي العام، والذي أصبح يهتم بكل القضايا التي تخص دولته حتى فيما يخص الشؤون الخارجية، وهو ما شكل ربما عائقا أمام الحكومة المصرية للتحرك خارجيا وفق إيديولوجيتها الخاصة، خاصة مع الحملات المتكررة ضد النظام المصري من بعض فئات الشعب المصري، ولذا عملت على الموازنة في علاقاتها مع الدول، وكذا في مواقفها خاصة تجاه "ثورات الربيع العربي" أين كانت مصر دائما مؤيدة لها بحكم التعاطف الجماهيري داخل مصر مع هذه الثورات.

[1] Tawfik Noffel, **Opcit**, p 17.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية في عهد الرئيس (السيسي)

عرفت مصر بعد سنتين من إسقاط نظام الرئيس (مبارك)، وبداية التحول السياسي في مصر، مرحلة ثانية لهذا التحول، وذلك بوصول الرئيس (السيسي) للحكم خلفا للرئيس المعزول (مرسي)، وطرح هذا التحول عديد الإشكاليات والمواقف المتضاربة على الساحتين المحلية والدولية، بين من يعتبرها خطوة للخلف وانقلابا على الشرعية ومحاولة لاسترجاع نظام الرئيس (مبارك) مع تغير في الأشخاص، وبين من يعتبرها خطوة هامة لإعادة ثورة الشعب المصري إلى مسارها الصحيح، ومنع بداية مرحلة أخرى من الاستبداد السياسي. ويأتي موضوع السياسة الخارجية ليطرح نفسه بإلحاح لدى أولويات النظام الجديد، حيث طرحت ثلاث سيناريوهات محتملة للسياسة الخارجية للنظام الجديد في مصر:

- أن يتبنى نفس توجهات السياسة الخارجية للرئيس الأسبق (مبارك)، بحكم التشابه في شخصية صانع القرار العسكرية والتكوين الإيديولوجي وطريقة الوصول إلى السلطة.
- أن يستثمر في الخطوات التي قام بها الرئيس السابق (مرسي) على المستوى الخارجي، ويحاول تدارك النقائص والأخطاء.
- تصميم سياسة خارجية جديد تقوم على أساس القطيعة مع النظامين السابقين، وتعكس إرادة النظام الجديد والمصلحة القومية لمصر.

قبل التطرق لتوجهات السياسة الخارجية للحكومة الجديدة في مصر لابد من معرفة الفواعل الحقيقيين في صناعة هذه السياسة، ومدى التغير الذي طرأ عليهم مقارنة بالنظام السابق.

لاشك أن الرئيس الجديد لمصر (عبد الفتاح السيسي)، وصل إلى السلطة بانتخابات شعبية وبنسبة كبيرة جدا، ولكن لا يمكن إغفال أن وصوله جاء بعد قيادته تدخلا عسكريا لعزل الرئيس (مرسي)، وبالتالي فحتى كونه رئيسا منتخبا فهذا لا يعني تجرده من خلفيته العسكرية، منه فأن الحكومة الجديدة في مصر إنما تستمد سلطتها بدرجة أولى من المؤسسة العسكرية، في ما يشبه رجوعا للوضع الذي كان عليه النظام السياسي في مصر قبل قيام الحراك الشعبي "25 يناير"، حيث استعاد الجيش سلطته التقليدية في مصر.

لم يختلف دستور 2014 عن الدساتير السابقة بخصوص الشؤون الخارجية للبلاد إذ تعتبر من صلاحيات رئيس الجمهورية بدرجة أولى، باستثناء الرجوع للبرلمان في المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بينما لم تعرف مصر تطورا كبيرا في دور الفاعلين غير الرسميين في صنع السياسة الخارجية، باستثناء الوعي الشعبي الذي كونه الوضع السياسي في مصر والذي جعل الشعب يتتبع كل تحركات صانع القرار على مستوى الساحة الدولية، ما يشكل متغير هاما لدى صانع القرار عند اتخاذه أي قرار خارجي.

من خلال ديباجة الدستور المصري الجديد 2014، يمكن استنباط أهم التوجهات الذي يمكن لصانع القرار الاستناد عليها في صنع السياسة الخارجية، حيث جاء فيها ما يلي:

« مصر هبة **النيل**...، مصر **العربية** بعبقرية مكانها...، وهي رأس **إفريقيا** المطل على **المتوسط**...، مصر مهد **الدين**»[1]

من خلال ما سبق أن مصر توظف انتماءها الجغرافي بشكل كبير حيث ركزت الديباجة أن مصر تنتمي بحكم الجغرافيا للعالم العربي، والقارة الإفريقية، ودول البحر الأبيض المتوسط، كما ركزت على أهمية نهر النيل لدى دولة مصر، كما أن الديباجة أشارت للانتماء الإسلامي لمصر، رغم عدم التصريح بذلك احتراما للأقليات القبطية التي تعيش فيها.[2]

كما تشير المادة 152 من الدستور المصري على مبدأ هام في السياسة الخارجية المصرية، وهو أنه لا يحق لرئيس الجمهورية إرسال القوات المسلحة في مهمة قتالية خارج الدولة دون أخذ موافقة ثلثي البرلمان[3]، ما من شانه أن يشكل عائقا أمام صانع القرار خاصة إذا كان البرلمان يتكون من أغلبية معارضة.

بالرجوع إلى السياسة الخارجية للرئيس السيسي، والتي كان لها هامش أكبر من النشاط بحكم الفترة الزمنية التي مازالت مستمرة إلى اليوم، فإنه بإمكاننا القول أنه حاول أن يصنع لنفسه سياسة مستقلة عن سابقه، حتى ولو لم تختلف في التوجهات العامة، نظرا للعائق الكبير الذي وجده في البداية

[1] **دستور جمهورية مصر العربية 2014**، ص01.

[2] جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان** (الإسكندرية: دار الهلال، 1995) ص 16.

[3] **دستور جمهورية مصر العربية 2014**، ص26

بخصوص شرعيته، التي كانت محل تحفظ لدى العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، تركيا والاتحاد الإفريقي، ما جعل الرئيس (السيسي) يضطر للتوجه بسياسته نحو الأقطاب المنافسة لهذه الدول، حيث سعى لربط علاقات قوية مع روسيا، خصوصا في الشؤون السياسية العسكرية، كما اتجه بعلاقاته الاقتصادية نحو الصين، بالرغم مما كان منتظرا أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورا كبيرا فيها، كما اتخذ الرئيس (السيسي) موقفا واضحا في الخلاف الخليجي- الإيراني، حيث أكد في أحد خطابات أن العلاقات المصرية –الإيرانية تمر عبر الخليج، وبدا ذلك واضحا في إرساله القوات المصرية المسلحة للمشاركة في (عاصفة الحزم) في اليمن ضد "الحوثيين" بقيادة السعودية[1].

مع أواخر 2014 عرفت السياسة الخارجية المصرية انفتاحا أكثر بعد كسب الحكومة المصرية لتأييد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

مما سبق لا يمكن تحديد مبدأ واضح وضعت عليه الحكومة الجديدة سياستها الخارجية، بل كانت تهتم فقط بإيجاد حل لعائقين يواجهانها: أزمة الشرعية التي يعانيها النظام المصري، وكسب الدعم المادي لتحسين وضع الاقتصاد المصري.

وهذا ما جعل السياسة الخارجية تتسم بنوع من التناقض في التوجهات حيث كانت تقدم دعمها اللامشروط للدول التي تدعمها ماليا كدول الخليج وعلى رأسها السعودية. كما يمكن ذكر الفاعل الجديد الذي أصبح يؤثر في بعض قرارات السياسة الخارجية منذ "حراك 25 يناير"، والمتمثل في الرأي العام، وأوضح مثال عن ذلك الاحتجاجات التي قام بها الأقباط المصريون وبعض المتعاطفين معهم من المسلمين، على خلفية قتل 21 قبطيا مصريا في ليبيا من طرف تنظيم "داعش"، ما جعل الرئيس المصري يعطي أمرا بتوجيه ضربات عسكرية مركزة ضد أماكن تمركز هذا التنظيم في ليبيا بتاريخ 15 فيفري 2015.

[1] عمر عاشور،" تصدير القمع:تحولات السياسة الخارجية المصرية 2013-2015"، (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2015) ص3.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تتضح الأسباب الرئيسية لقيام الحراك الشعبي في مصر في 2011، والذي لم يكن فقط لأسباب سياسية ورغبة الشعب المصري في التغيير، ولكن ساهمت فيه أطراف أجنبية أخرى من صالحها عدم استقرار الوضع في الشرق الأوسط، كما أججه سوء إدراك الموقف من صانع القرار المصري وعدم الحكمة في التعامل مع هذا الحراك منذ بدايته.

عرفت مصر طيلة بعد هذا الحراك تحولات سياسية هامة، تمثلت الأولى في إسقاط النظام القديم بقيادة الرئيس (حسني مبارك)، ثم صعود " الإخوان المسلمين" للسلطة، بقيادة الرئيس محمد مرسي الذي يعتبر أول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث، ما جعله يحمل آمالا كبيرة، ويواجه رفضا من بعض القوى السياسية، خاصة مع خلفيته الإسلامية.

جاء حراك 30 يونيو كاستنساخ للحراك الذي سبقه، ولكن مع مشاركة المؤسسة العسكرية هذه المرة ما أدى إلى إسقاط حكومة الرئيس (مرسي) ورجوع المؤسسة العسكرية إلى سدة الحكم في مصر، وانتخاب (السيسي) رئيسا لمصر.

لم تحمل التحولات التي شهدتها مصر تغييرا كبيرا على مستوى صنع السياسة الخارجية، حيث بقيت حكرا على رئيس الجمهورية، يوجهها وفقا لإدراكاته وتصوراته، كما لم تظهر فواعل أخرى تشارك الرئيس في اتخاذ القرار، باستثناء الوعي الشعبوي المتواجد في مصر والذي شكل ضغوطا في بعض الأحيان على صانع القرار لاتخاذ موقف معين.

الفصل الثالث:

أداء السياسة الخارجية المصرية 2011-2015.

يعتبر هذا الفصل محاولة لتقييم نشاط السياسة الخارجية المصرية إبان الحراك الشعبي الذي شهدته في مختلف مراحله، وذلك بمقارنة مواقفها التاريخية والدور الذي اعتادت لعبه تاريخيا تجاه القضايا الإقليمية الهامة، بمدى تأثيرها في مختلف القضايا في هذه الفترة، التي شهدت تحولات هامة على مستوى الوضع الداخلي في مصر، ثم محاولة التعرض إلى الرهانات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في المنطقة و الحلول الأنسب لكسبها.

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية المصرية.

يتعرض هذا المبحث لتطور السياسة الخارجية لجمهورية مصر الحديثة، حيث يستعرض أهم مواقفها الدولية والإقليمية، وطريقة تنامي دورها كفاعل هام في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق ربط هذه المواقف التي شكلت نقاطا بارزة في تاريخ مصر، مع صناع القرار الذين كانوا الطرف الأبرز فيها، وبالتالي سينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام بمراعاة الفترة الزمنية التي قضاها كل رئيس من رؤساء مصر الحديثة (جمال عبد الناصر، أنور السادات، حسني مبارك)، وأهم القضايا التي شاركوا فيها.

المطلب الأول: قرار تأميم قناة السويس، بداية بروز مصر على الساحة الدولية.

يعتبر القرار الذي اتخذه الرئيس المصري السابق (جمال عبد الناصر) بتاريخ 21 جويلية 1956، أحد أهم القرارات العربية على الساحة الدولية، في وقت كان يعرف العالم إعادة تشكل للقوى على خلفية انتهاء الحرب العالمية الثانية، والدخول في حرب باردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل الدول حديثة الاستقلال في مرحلة جد حساسة لتحديد توجهاتها على صعيد السياسة الخارجية.

جاء هذا القرار على خلفية قرار البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا بسحب تمويلهم لبناء السد العالي، والذي علم به جمال عبد الناصر يوم الخميس 19 يوليو 1956، بالرغم من التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ في 16 ديسمبر 1955، يقضي أن يتولى البنك الدولي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، تمويل مشروع السد العالي بتكلفة تقديرية قدرها 1.3 مليار دولار، على مرحلتين.[1]

يأتي هذا الرجوع في القرار نتيجة ضغط الرأي العام البريطاني، وعدم رغبته في دعم بلده لهذا المشروع، إضافة إلى استمرار الاعتراض الإسرائيلي على المشروع باعتباره تهديدا مباشرا للأمن القومي الإسرائيلي، وأيضا رغبة الاتحاد السوفيتي في دعم المشروع.[2]

[1] " الحروب العربية الإسرائيلية"،(**مجلة الوسط السياسي**، العدد 2074، ماي 2008) ص01.

[2] ياسر محمد علي لوز، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

بالرغم من أن قرار التأميم يعتبر ذو أهمية سيادية داخلية، إلا أن له انعكاسات دولية خاصة من الدول الغربية والتي تمتلك مصلحة حيوية في القناة. وجاء قرار الرئيس (جمال عبد الناصر) مبنيا على ما يلي:[1]

- اقتناع الرئيس (عبد الناصر) أن الاتحاد السوفيتي سيؤيده في كل تصرف يطيح بالمصالح الغربية.
- انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات، وعدم اقتناع وزير الخارجية الأمريكي (جونفوستر دالاس)، باستخدام القوة ضد مصر، وتفضيله الضغط الاقتصادي عليها.
- عدم الاقتناع باستخدام بريطانيا وفرنسا، إسرائيل ذريعة لاحتلال القناة بالقوة، خاصة وأن القوات البريطانية، منتشرة، وتحتاج إلى شهرين على الأقل، للتعبئة وتنظيم حملة عسكرية ضد مصر.

بعد قرار التأميم تحركت الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا التي كانت تمتلك ما يقارب نصف شركات القناة، لإعلان عقوبات اقتصادية وتجميد الأرصدة والمساعدات، خاصة في ظل تحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل العسكري.

في ظل التأييد الذي لقيه قرار التأميم من كل الدول العربية، الاتحاد السوفياتي، ألمانيا الغربية وإيطاليا، بحثت الولايات المتحدة الوضع جيداً، ووجدت أن ما أقدم عليه جمال عبد الناصر لا يمكن قبوله لأنه لو ترك فسوف يؤثر على المنطقة، وبالتالي لابد من خطوات لإسقاط النظام يكون أخرها استخدام القوة، التي من الممكن أن تشارك فيها بريطانيا وفرنسا على أن يكون تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كما قررت إنجلترا وفرنسا أن تخوضا حرباً أفضل من أن تُسلّم القناة لمصر، وأعدتا العدة لغزو مصر بتخطيط مسبق عن طريق عقد مؤتمر للدول الموقعة علي معاهدة القسطنطينية عام 1888م، والدول الأخرى التي يهمّها استخدام القناة، وذلك يوم 16 أغسطس 1956م، حضره ممثلو 23 دولة اختارتهم إنجلترا وفرنسا وأمريكا.[2]

[1] إبراهيم محمد سيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] محمد سمير الجبور، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

لم يكن قرار التدخل العسكري في مصر بتاريخ 29 أكتوبر 1956، ليتم دون إشراك إسرائيل باعتباره العدو الأول للدول العربية في المنطقة، حيث بادرت على اتفاق مسبق مع فرنسا وبريطانيا إلى التغلغل داخل صحراء سيناء المصرية وإثارة الجيش المصري، ومن ثم تدخلت القوات البريطانية والفرنسية بذريعة فض النزاع بين الدولتين، إلا أن التأييد الذي شكله الاتحاد السوفياتي وتهديده بضرب لندن، باريس وتل أبيب بالسلاح النووي، إضافة للمقاومة التي أبداها الجيش المصري، جعلت الأمم المتحدة تتحرك لإنهاء هذه الأزمة بعد ضغط الولايات المتحدة على فرنسا وبريطانيا لسحب قواتهما من القناة في 23 ديسمبر 1956، لتنسحب إسرائيل بعدها في بداية 1957.[1]

شكل هذا العدوان نقطة تحول جوهرية في العلاقات الدولية، حيث بدأ دور القوى الاستعمارية التقليدية في التراجع، مقابل تصاعد لدور الولايات المتحدة الأمريكية، كما اعتبرت بداية لظهور مصر كفاعل مؤثر على الساحة الإقليمية.

حيث أوضح الرئيس (جمال عبد الناصر) أن أمن مصر يعتمد على شيئين "النيل"، والذي يضمن أن تكون سياسة مصر الخارجية ذات توجهات أفريقية، وجسر أرضي إلى آسيا والذي يعني أن يكون له سياسة شرقية، مؤكدا على حتمية ومسئولية مصر كفاعل جوهري في نطاق ثلاثة دوائر هي: الدوائر العربية، الأفريقية، والإسلامية. وبفعل هذه السياسات أصبحت القاهرة مركزا للمؤتمرات الآسيوية والأفريقية ذات البرنامج واللغة المعادية للغرب، ومن ناحية أخرى تضمنت دعوة عبد الناصر للقومية العربية خصومة تجاه النظم المحافظة في العالم العربي والتي أدت إلى التأييد العسكري من مصر للنظام الثوري في اليمن 1963.[2]

مما سبق يمكن استنتاج أن تأميم قناة السويس، شكل حجر الزاوية للسياسة الخارجية المصرية، خاصة مع متغيرات الحرب الباردة، وميلها نحو المعسكر الشرقي بالرغم من اعتبار الرئيس جمال عبد الناصر أحد أهم مؤسسي " حركة عدم الانحياز" 1955، ثم تبنت مصر دعمها لكافة الحركات التحررية والشعوب المستعمرة.

[1] إبراهيم محمد سيف، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

[2] محمد سمير الجبور **مرجع يبق ذكره**، ص 27.

كما خوّل لها الدور الإقليمي الجديد لعب دور محوري في القضية الفلسطينية، حيث توالت الاشتباكات المصرية الإسرائيلية، بشكل فردي أو تعاوني مع الدول العربية (حرب الست أيام –جوان 1967–، و حرب أكتوبر 1973)،[1] وحاولت مصر أيضا تحصين أمنها القومي متمثلا في "نهر النيل" حيث عمدت إلى تصفير المشاكل مع دول الحوض والمصب، ولعب دور قيادي في مختلف القضايا التي تخص هذه الدول.

المطلب الثاني: "معاهدة السلام"، وتحول مسار السياسة الخارجية المصرية.

بعد اتفاقية "كامب ديفيد 1978"، جاءت "معاهدة السلام،[(*)] بين مصر وإسرائيل وقع عليها كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي (مناحيم بيغن) تحت رعاية الأمم المتحدة وبوساطة الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) سنة1979.[2]

تنص هذه المعاهدة على أربع نقاط رئيسية:[3]

- إنهاء الحرب بين إسرائيل ومصر وإقامة علاقات ودية بينهما.
- انسحاب إسرائيل من صحراء سيناء التي احتلتها عام 1967.
- ضمان العبور الآمن للسفن الإسرائيلية عبر" قناة السويس"، بالإضافة إلى اعتبار "مضيق تيران" و"خليج العقبة" ممرات مائية الدولية.
- التفاوض لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة.

ما جعل هذه المعاهدة تأخذ طابع التنازلات من طرف مصر، أكثر من كونها معاهدة تضمن مصالح الطرفين. قوبلت هذه المعاهدة بموجة غضب عارمة من معظم الحكومات العربية ما أدى إلى تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية 1979، كما خلفت استياء داخليا على مستوى

[1] هشام سليم عبد الله المغاري، **الاستراتيجية العسكرية لمصر واسرائيل في حرب 1971** (مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2008) ص149.

[(*)] **انظر الملحق رقم 03.**

[2] حسين السيد حسين، "معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي "(القاهرة: **مجلة دراسات تاريخية**، العدد 117، يناير2007) ص 13.

[3] جعفر عبد السلام، **معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية** (مصر: دار النهضة للطبع والنشر، 1980) ص 160.

الشخصيات الرسمية حيث قدم وزير الخارجية آنذاك (محمد إبراهيم هيكل) استقالته معبرا على أنها اتفاقية سلام ضائع.[1]

إلا أن الرجوع إلى خلفية الوضع قبل إمضاء الاتفاقية يجعل الأمر أكثر اختلافا، ففي ظل اتجاه العالم نحو الانفراج الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، بدأ الفكر القومي في التناقص، وهذا ما تشكل لدى الرئيس (أنور السادات) الذي تعامل من منطلق المصلحة القطرية لمصر على حساب المصلحة القومية للدول العربية، حيث اعتمد في سياسته القطيعة مع السياسة الخارجية لـ(جمال عبد الناصر) وتبنى سياسة أكثر انفتاحية خاصة على دول العالم الغربي وعلى رأسها أمريكا.[2]

يرى البعض أن هذه المعاهدة جاءت كحتمية لإنهاء الحرب بين إسرائيل ومصر، خصوصا مع التشتت الذي بدأت تظهر عليه الدول العربية، والانفراج بين المعسكرين الشرقي والغربي، خاصة وأن مصر يمكن أن تكون قد حققت من خلالها مكاسب اقتصادية وسياسية ثمينة، أهمها كسب تحالف القوة العظمى في العالم ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن الأكيد أن السياسة الخارجية المصرية أصيبت بضربة على خلفية هذه المعاهدة، وتراجع الدور الإقليمي الذي كانت تلعبه مصر في المنطقة، إذ دخلت في عزلة إقليمية خاصة مع تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، وحاولت دول أخرى مثل سوريا والعراق سد الفراغ الذي تركته مصر على الساحة الإقليمية.[3]

قبل أن تأتي حرب الخليج الأولى1980، لتعصف بكل الجهود لحل القضية المحورية للدول العربية المتمثلة في القضية الفلسطينية.

بينما اكتفت مصر بعد " معاهدة السلام" على القيام بالوساطة الدبلوماسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكذا بين مختلف القوى الفلسطينية المتضاربة، وعملت على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

[1] إبراهيم محمد سيف، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

[2] حسين السيد حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

[3] **المرجع نفسه**، ص81.

[4] جعفر عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

المطلب الثالث: الانتفاضة الفلسطينية1987، وعودة مصر للساحة العربية.

بعد وصول الرئيس (حسني مبارك) للسلطة، وجد نفسه أمام رهانين متضاربين على صعيد السياسة الخارجية لمصر، إذ يتوجب عليه احترام "معاهدة السلام" مع إسرائيل من جهة، ومحاولة إخراج مصر من عزلتها العربية واستعادة دورها الإقليمي من جهة أخرى.

ولعل الأحداث التي مرت بها الدول العربية في هذه الفترة شكلت فرصة مواتية أمام صانع القرار المصري لكسب رهاناته الخارجية. فمع الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان 1982، بحجة احتضانها لأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية على أراضيها، حاول الرئيس (مبارك) أن يلعب دورا بارزا من شأنه أن يعيد مكانة مصر عند الدول العربية، ويلمع صورته كنظام جديد بطموحات جديدة تحفز الدول العربية على التعامل معه.[1]

قامت مصر بإدانة الحرب على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقامت بتعليق كل اتصالاتها السياسية مع إسرائيل، وسحبت سفيرها في تل أبيب إلى حين خروج القوات الإسرائيلية من لبنان، وفي وقت لاحق رحب الرئيس (مبارك) بإقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة، كما أكد الرئيس (مبارك) أنه ملتزم باتفاقية السلام بشقها الأول الذي يخص مصر، أما بخصوص الفلسطينيين فهم أحرار في اختيار الطريقة الأمثل لحل قضيتهم.

شكلت هذه المواقف بداية تحسن العلاقات المصرية- الفلسطينية والعربية، قبل أن تقوم الانتفاضة الفلسطينية في 1987، أين لعبت مصر مع بعض الدول العربية على رأسها الجزائر دورا محوريا في الترويج للقضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة، ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما قام (مبارك) بفتح قناة حوار مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

مهدت الجهود التي قام بها الرئيس (مبارك) الطريق لعودة مصر إلى جامعة الدول العربية أواخر سنة 1989 قبل أن يتم إرجاع مقرها من تونس للقاهرة ويترأسها المصري (أحمد عصمت عبد المجيد)، ومنذ ذلك رجعت مصر للعب دورها الإقليمي.[3]

---

[1] إبراهيم محمد سيف، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

[2] **المرجع نفسه**، ص 83.

[3] ياسر محمد علي لوز، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

إلا أن التحولات التي طرأت على الساحة الدولية جعلت السياسة الخارجية المصرية تشهد تنوعا من حيث الاهتمامات، فمع بقاء القضية الفلسطينية كقضية جوهرية، ظهرت قضايا أخرى عرفت نشاطا كبيرا للدبلوماسية المصرية، لعل من بين ابرز هذه القضايا قضية "مياه النيل" والمشكل مع دول المنبع وخاصة إثيوبيا والتي شرعت في بناء سدود عملاقة أثرت وستؤثر بشكل كبير على حصة مصر من المياه، بدعم من إسرائيل،[1] بالإضافة إلى مختلف القضايا الدولية والإقليمية كظاهرة "الإرهاب" وتأثيرها على الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

كما يعتبر العائق الذي بقي يواجه السياسة الخارجية المصرية هو ضعف اقتصاد مصر، ما جعلها دائما محتاجة لمساعدة الدول الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي، ما فرض عليها في الكثير من الأحيان تبني مواقف أو اتخاذ قرارات تتوافق مع رؤية هذه الدول حتى ولو تنافت مع مبادئ السياسة الخارجية المصرية.

المبحث الثاني: دور مصر في القضايا الإقليمية 2011-2015.

يحاول هذا المبحث استعراض أداء السياسة الخارجية المصرية في فترة الحراك الشعبي، ثم تقييمها ومدى فعاليتها ونجاعتها، وما إذا عكست بالفعل الدور المخول لمصر لعبه على الساحة الإقليمية، دون أن تتأثر بحالة اللااستقرار الداخلي، وذلك عن طريق التطرق لدور مصر في أهم القضايا الإقليمية في هذه الفترة، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالمصلحة القومية لدولة مصر، كـ"القضية الفلسطينية"، "حركات الربيع العربي"، "أزمة مياه النيل" و "الملف النووي الإيراني".

المطلب الأول: جهود مصر في القضية الفلسطينية.

عرف السياسة الخارجية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة نوعا من الفتور بعد سقوط نظام الرئيس مبارك جراء أحداث يناير 2011، ففي فترة حكم المجلس العسكري أولى هذا الأخير اهتمامه للشأن الداخلي، موضحا بشكل عام احترامه لاتفاق السلام الذي يربطه بإسرائيل.

[1] عليان محمود عليان، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

إلا أن القضية وإن غابت عن اهتمام الرسميين، فإنها لم تغب عن اهتمام الرأي العام المصري، خاصة الشباب المشارك في الحراك، إذ جعل من القضية الفلسطينية أولوية لاهتماماته الخارجية، حيث أقيمت عدة فعاليات مناصرة للقضية، تزعمتها حركة "الإخوان المسلمين" في مصر، ولعل أهم المواقف كانت بتأثير من القوى الشعبية داخل مصر وخير مثال، هو قرار المجلس العسكري بفتح معبر لإغاثة الفلسطينيين على خلفية دعوة بعض الجمعيات الشبابية لإقامة "يوم الزحف"، والتوجه نحو معبر "رفح لفتحه.[1]

كما قامت نفس الفئة بتنظيم مظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية، تحت شعار " مليونية طرد السفير، على خلفية الاعتداء الإسرائيلي على غزة في 18-08-2011.[2]

لم تدخل القضية الفلسطينية اهتمام الجهات الرسمية إلا بعد حادثة قتل ستة من الجنود المصريين على الحدود الفلسطينية جراء قصف عشوائي قامت به إسرائيل، ما دفع مصر إلى سحب سفيرها من "تل أبيب"،[3] كما أكدت على أن أي استهداف لقطاع غزة، هو خرق لعملية السلام بين البلدين، إلا أن زيارة مسؤول الخارجية الأمريكية المكلف بشؤون الشرق الأوسط (جيفري فيتمان) إلى القاهرة أعاد الأمور إلى وضعها.[4]

لم تلعب مصر دورها تجاه القضية الفلسطينية في هذه الفترة في ظل شغور منصب الرئاسة، وإنما اكتفت أحيانا بالاستجابة لجزء من المطالبات الشعبية تجاه هذه القضية، كفتح المعبر، والتنديد بالعدوان على "غزة".

ولعل أبرز موقف لمصر بخصوص القضية الفلسطينية هو وساطتها لتوقيع اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة، تخت رعية جهاز المخابرات المصرية، ما قرئ من الجانب الإسرائيلي بأنه تحسن في العلاقات المصرية-الفلسطينية وخاصة مع حركة "حماس".[5]

---

[1] إبراهيم محمد سيف، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

[2] ظافر فواز يوسف جبر، **أثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية**(مذكرة ماجستير،كلية الدراسات العليا، جامعة،نابلس،فلسطين2013)ص93.

[3] **المرجع نفسه**، ص97.

[4] بادية فواز، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[5] محمد سمير الجبور، **مرجع سبق ذكره**، ص121.

بينما يرجع البعض أن إشراف المخابرات المصرية على هذا الاتفاق ما هو إلا لتلطيف الأجواء الداخلية، مع الشعب من جهة، ومع حركة "الإخوان المسلمين" التي كانت تعتزم دخول المعترك السياسي من جهة أخرى، باعتباره الحركة الأم لـ"حماس".[1]

دور آخر تنسيقي لعبه المجلس العسكري المصري في إتمام صفقة تبادل الأسرى بين "حماس" وإسرائيل، بتاريخ 11-10-2011، بوساطة ألمانية.[2]

لعل وصول الرئيس(محمد مرسي) للحكم، اعتبر انتصارا للقضية الفلسطينية ولحركة "حماس"، خاصة بعد الحجم الكبير الذي أخذته القضية في حملة الرئيس الانتخابية، إلا أن المعطيات تغيرت بوصول الرئيس (مرسي) إلى السلطة، فقد أعلن كسابقيه احترام معاهدة السلام بكافة بنودها، كما أكد أن مصر ستتعامل مع السلطة الفلسطينية، ما وجه ضربة لـ" حركة حماس"، كما قامت الحكومة المصرية بغلق معبر "رفح" في أوت 2012.[3]

ما زاد من خيبة الفلسطينيين تلك الرسائل المسربة التي كان يتراسل بها الرئيس (مرسي)، مع حكومة إسرائيل، وطريقة تحريرها، وما احتوته من عبارات ودية،[*] ما جعل أتباع الرئيس (مرسي) يردون عنها أحيانا بحجة عدم صحتها، وأحيانا أخرى بذريعة أنه نمط تحرير ثابت تتعامل به الحكومة المصرية مع مختلف الحكومات، ويأتي تسريبها من الطرف الإسرائيلي ربما لكسر هيبة نظام الإخوان المسلمين وإدخال الشك لدى المعولين عليه وعلى رأسهم حركة "حماس".

ولعل أهم موقف لحكومة (مرسي) تجاه القضية الفلسطينية، كان بعد العدوان الإسرائيلي على غزة 2012، أين ألقى خطابا شديد اللهجة، وقام بالإشارة إلى انه سيتخذ إجراءات غير عادية ما لم تتوقف إسرائيل عن ممارساتها، ما فهم على انه إشارة لمحاولة خرق معاهدة السلام.

[1] ياسر محمد علي لوز، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

[2] محمد سمير الجبور، **مرجع سبق ذكره**، ص126.

[3] ظافر فواز يوسف جبر، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

[*] **انظر الملحق رقم 04**.

لم يبق نظام (مرسي) كثيرا ليقيم أداؤه للسياسة الخارجية، فما أن بدأ بترتيب الوضع الداخلي، إلى أن تم عزله من منصبه، ليأتي نظام الرئيس (السيسي) المحسوب على المؤسسة العسكرية ليطرح عديد التكهنات حول مستقبل الدور المصري في القضية الفلسطينية.

إلا أن النظام الجديد في مصر لم يأت بأي جديد بخصوص القضية الفلسطينية، ففور وصوله للسلطة تعهد الرئيس (السيسي) باحترام معاهدة السلام مع إسرائيل، وتعهد بدعم القضية الفلسطينية، بل تطور الأمر ليصبح عداء واضحا لحركة "حماس" وتصنيفها كحركة إرهابية ساهمت في قتل المتظاهرين في " ثورة يناير"، وفي سيناء، وجمدت أنشطتها في مصر بحكم قضائي.[1]

ولعل قرار الرئيس الجديد بدفن كل الأنفاق التي كانت بمثابة متنفس للفلسطينيين ومعبرا لضروريات حياتهم، أتى ليشكك في استقلالية الموقف المصري تجاه القضية، خاصة مع الانفلات الأمني الذي كانت تعيشه "سيناء" على الحدود المصرية-الفلسطينية، والذي شكل عامل ضغط للإسرائيليين على الحكومة المصرية.

توجه صانع القرار الجديد في مصر بسياسته الخارجية نحو العلاقات الاقتصادية مع الدول الكبرى ودول الخليج لتلقي المساعدات المالية وتحسن الظروف الداخلية للبلاد، مهمّشا القضايا التي قد لا تتعدى أن تكون سياسية فقط.

ومنه نستخلص أن السياسة الخارجية المصرية ركزت طيلة الفترة التي تلت الحراك على القضايا الحيوية التي تخص المصلحة القومية لمصر، حيث كانت القضية الفلسطينية تبرز كلما تعلق الأمر بتهديد للأمن أو الاقتصاد المصري، ثم تتراجع من على سلم الأولويات بعد ذلك، فمختلف الحكومات في مصر تعاملت مع القضية من منطلق براغماتي، فرضته الأوضاع الداخلية المتدهورة لاسيما الأمنية والاقتصادية.

لم يكن للفراغ الذي تركته مصر تجاه القضية الفلسطينية ليمر هكذا، على دول تحاول البحث عن لعب دور إقليمي يزيد من مكانتها، فقد أصبحت القضية الفلسطينية محور اهتمام السياسة الخارجية

[1] ظافر فواز يوسف جبر، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

القطرية خاصة مع وصول الأمير (تميم بن حمد) للسلطة،[1] حيث أصبحت قطر الوسيط الأول للعلاقات بين الفصائل الفلسطينية فيما بينها، وتجاه الدول الأخرى، بالإضافة إلى المساعدات المالية، ومشاريع إعادة إعمار قطاع غزة التي قطعت أشواطا كبيرة،[2] وكذلك تجنيد الترسانة الإعلامية القطرية للترويج للقضية ودعمها،[3] بغض النظر عن الأهداف التي تسعى قطر لتحقيقها، إلا أن هذا يؤكد تراجع الدور المصري تجاه هذه القضية التي لطالما كانت مصر فاعلا أساسيا فيها.

المطلب الثاني: تعامل مصر مع الحراكات العربية.

يعود تأثير الحراك الشعبي الذي عرفته مصر في 25-01-2011، لكونه جاء متزامنا مع حراكات متشابهة في معظم الدول العربية المجاورة لمصر، ما أطلق عليه " ثورات الربيع العربي"، والتي تبقى مجرد تسمية، نظرا لما خلفته من دمار في هذه الدول.

فرضت قضية "الربيع العربي" نفسها كقضية إقليمية، ودولية في هذه الفترة، لا تقل شأنا عن قضايا العصر الأخرى كـ " الإرهاب "، نظرا لما حملته من تحولات جوهرية سواء داخل هذه الدول التي عاشتها، أو على مستوى تفاعلات الدول الأخرى، ولاسيما القوى الكبرى.

كان مفترضا أن تلعب مصر دورا هاما في هذه القضايا في الظروف العادية، خاصة باعتبارها تتعلق بالدول المجاورة، ما يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري، إذ أن مصر عانت من "قوس أزمات" في مختلف حدودها وجوارها، بدءا بالتحول السياسي في تونس نهاية سنة 2010، ثم الأزمة الليبية، الأزمة السورية 2011، وصولا إلى الأزمة اليمنية بداية 2012.

علما أن كل هذه الأزمات بالتزامن مع " الربيع العربي" في مصر، وتحولات هذا الحراك وما خلفه من عدم استقرار داخلي، انفلات أمني، وصولا إلى انسداد سياسي بين الحركات الإسلامية والمؤسسة العسكرية حول السلطة.

[1] منذر أحمد زكي شراب، **مرجع سبق ذكره**، ص145.

[2] محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[3] محمد أحمد محمد أبو الرب، **دور الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**(مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، 2013) ص74.

سنحاول استعراض وتحليل المواقف المصرية وخلفياتها، ودرجة تأثيرها في كل أزمة من هذه الأزمات، مع العلم أن موقف مصر في بداية كل أزمة كان واضحا ومتمثلا في دعم إرادة الشعب في التغيير، والتعامل السلمي مع هذه الاحتجاجات، ويعود هذا الموقف لتأثير البيئة الداخلية في مصر والتي تعاطفت ودعمت كل حركات التغيير في الدول العربية، معتبرة إياها سيرا على نهج كل من تونس ومصر لإنهاء زمن الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة، إلا أن تعامل مصر مع تطورات هذه الاحتجاجات جاء مغايرا ومتناقضا أحيانا، خاصة مع التغير الذي طرأ على مركز صنع القرار سنة 2013.

1. الأزمة الليبية: تعتبر الأزمة الليبية وتطوراتها، التي وصلت إلى حد تصنيف ليبيا في صف "الدول الفاشلة"، بداية إخفاق للدبلوماسية المصرية في القضايا الإقليمية، بالرغم من تداعياتها الخطيرة على الأمن القومي المصري، فقد جاء الموقف المصري في بداية الأزمة الليبية باهتا، حيث تبنت موقفا شبه محايد مع التأكيد على احترامها لإرادة الشعب الليبي، و أصدر المجلس العسكري -الذي كان يحكم مصر مؤقتا آنذاك- بتاريخ 24-04-2011 قرارا يقضي بـ:[1]

- ✓ حرص المجلس الأعلى ومصر على عدم التدخل في الشأن الداخلي لليبيا الشقيقة.
- ✓ يتمنى المجلس الأعلى ومصر استقرار الأوضاع في ليبيا الشقيقة حقناً للدم الليبي العزيز على كافة المصريين.

بالرغم من الدعم المطلق من الشعب المصري للثورة الليبية، إلا أن الموقف الرسمي جاء متوازنا ولم يستطع التضحية بالعلاقات مع نظام الرئيس (معمر القذافي).

وجاء التدخل العسكري في ليبيا بتاريخ 19-03-2011، من طرف حلف "الناتو" وقوات التحالف الدولية، على رأسها " قطر"، ليعكس درجة التراجع في السياسة الخارجية المصرية، التي لم تلعب أي دور في تنفيذ القرار، أو منعه، أو حتى التعليق الرسمي عليه، بالرغم مما شكله من تهديد مباشر لمصر، مكتفية بفتح مجالها الجوي لقوات التحالف لتنفيذ العملية.[2]

[1] علاء الدين زرودي، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**،(رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013) ص130.

[2] **المرجع نفسه**، ص 133.

شكل الاعتراف المصري بنظام المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا بتاريخ 22-08 – 2011، بداية عهد جديد في العلاقات الليبية المصرية، إلا إن التطورات الخطيرة التي شهدتها الثورة الليبية، وتوتر الأوضاع في مصر جراء الانقلاب العسكري على الرئيس (مرسي) شكل عائقا أمام لعب دور لحل الأزمة الليبية. بعد وصول الرئيس (السيسي) حاولت مصر القيام بجهود دبلوماسية لحل الأزمة الليبية إلا أنها جاءت بطابع إيديولوجي إقصائي،[1] ما جعلها جد محدودة التأثير، حيث عملت مصر على دعم موقف " حكومة طبرق" معتبرة إياها الممثل الوحيد الشرعي للشعب الليبي، وهو نفس موقف دول الخليج باستثناء "قطر".[2]

جاءت حادثة إعدام الرعايا الأقباط المصريين في ليبيا من طرف تنظيم "داعش" بتاريخ 16-02-2015، حيث رد الرئيس (السيسي) جراء ضغط داخلي بشن غارة جوية على أماكن تمركز التنظيم شرقي ليبيا.

ساعدت هذه الحادثة في دعم الموقف المصري المناهض للأطراف الإسلامية داخل ليبيا، بحكم انتماءهم المشترك مع " حركة الإخوان المسلمين"، وسط أنباء عن نية مصر تقديم طلب لمجلس الأمن لاتخاذ قرار تدخل عسكري في ليبيا من جديد للقضاء على هذه الجماعات.[3]

لم تستطع مصر لعب دور دبلوماسي فعال في الأزمة الليبية، وإنما اتخذت موقفا معينا مساندا لطرف على حساب الأطراف الأخرى، ما يدفع للاعتراف بأن الجهود الدبلوماسية الجزائرية خطفت الدور المصري في هذه القضية، وذلك عن طريق المقاربة الجزائرية "الذكية" الداعية لعدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي ورفض أي تدخل عسكري جديد، ودعم الحوار الوطني الليبي بين كل الفصائل دون إقصاء أي جهة، الأمر الذي لقي استحسانا لدى معظم الدول ما جعل الجزائر تلعب دورا محوريا في القضية الليبية.[4]

---

[1] السنوسي بسيكري،" ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية "، (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات: تقارير**، 5 مايو 2013) ص ص 2-8.

[2] زياد عقل،" الاتحاد الافريقي والثورة الليبية: البروتوكولات والمصالح" (القاهرة: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، جويلية 2014). ص 03.

[3] Omar Ashour, **Libya's Muslim Brotherhood faces the future**, (Foreign Policy: March 9, 2012). p 04.

[4] Mhaned Berkouk, **L'Algérie joue un rôle stabilisateur en Lybie**, (Alger ;Journal Liberté, mai 2015) p13 .

في المقابل اتسم الموقف المصري بالكثير من الصلابة والتحيز، خاصة مع استغلال مصر للأزمة الليبية للدعوة لإنشاء القوة العربية المشتركة، ما يعتبره الكثير بداية سياسة خارجية تدخّلية وذات طابع عسكري تحت قيادة الرئيس السيسي، كما أنه يؤخذ على أنه كان موقفا يسير في فلك الموقف السعودي الداعم الأول للنظام المصري، وليس موقفا يعكس بالضرورة تصور صانع القرار للمصلحة القومية المصرية.

2. الأزمة السورية: شكلت الأزمة السورية بمختلف تطوراتها فرصة أمام مصر للعب دور محوري، إلا أن مصر التزمت الصمت الدبلوماسي منذ بداية الأزمة في 15-03-2011، حيث أكد المجلس العسكري على أن الشأن السوري شأن داخلي، يخص السوريين وحدهم، ولكن مع وصول الرئيس مرسي تغير الموقف المصري، حيث أعلن على أن تنحية الرئيس (بشار الأسد) ضرورة حتمية، وأن بقاءه يعني اغتيال إرادة الشعب السوري، وبادر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، إلا أنه بقي موقفا، دون أن يرتقي ليصبح دورا تلعبه مصر لحل الأزمة.[1]

على النقيض من ذلك شكلت سوريا مجالا لتقاسم الأدوار بين القوى الكبرى والإقليمية، حيث ساندت كل من إيران، روسيا والصين النظام القائم في سوريا، بينما تشكل محور آخر مناهض لبقاء هذا النظام، يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية وتركيا.[2]

حاولت مصر أن تلعب دورا في الأزمة السورية باستقبالها لرموز الائتلاف الوطني للقوى المعارضة، بالإضافة إلى عقد مؤتمر وطني شامل للمعارضة السورية في القاهرة في ربيع 2015.

في ظل التقارب الروسي-المصري، شكلت الأزمة السورية امتحانا صعبا للدبلوماسية المصرية للحفاظ على مصالحها، إلا أنها اتخذت خطوة مفاجئة بدعمها للتدخل الروسي في سوريا، وهو عكس توجه السعودية لأول مرة منذ وصول الرئيس (السيسي) للحكم، ما يمكن اعتباره محاولة التميز والخروج من فلك السياسة الخارجية السعودية، أو انه قد يبقى مجرد موقف للحفاظ على المكاسب التي حققتها مصر في علاقاتها مع روسيا.

[1] خالد وليد محمود،" الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول المجاورة"، (الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، سبتمبر 2013) ص05.

[2] محمد أبو الفضل، **فك الالتباس بين مصر والأزمة السورية**، من الموقع الالكتروني لجريدة العرب: www.alarab.co.uk/m/?id=6174

وعليه فإن الموقف المصري في هذه الأزمة لم يكن ليؤهلها لتلعب دورا حاسما يفترض أن تلعبه، بل قامت بهذا الدور دول أخرى كالسعودية وإيران،[1] ولذلك فالسياسة الخارجية المصرية تجاه القضية السورية ليست بذلك التأثير الذي يمكننا من القول أنها لعبت دورها الإقليمي في هذه القضية.

3. الأزمة اليمنية: لم تشكل هذه الأزمة أي حافز لمصر للقيام بدور إقليمي فاعل، بالرغم من العمق الاستراتيجي الذي تمثله اليمن لمصر، بل أصبحت اليمن مكانا لصراع فاعلين إقليميين آخرين، هما السعودية وإيران خاصة بعد سقوط الرئيس(عبد الله صالح) ، ووصول الرئيس(عبد ربه منصور هادي) للحكم خلفا له، حيث واجه هذا الأخير محاولة انقلابية من طرف جماعات الحوثيين المحسوبين على الشيعة بدعم إيراني، فردت السعودية بشكل مباشر وتدخلت عسكريا بتحالف عربي "لدعم الشرعية" في اليمن تحت اسم " عاصفة الحزم" في مارس 2015.[2]

التحقت مصر بالحملة وقدمت الدعم العسكري للسعودية، بحجة أنها تملك مسؤولية تاريخية وقومية لحماية الأمن العربي من امتداد إيران في المنطقة.

إلا أن هذا الموقف جعل نظام الرئيس (السيسي) في موقف محرج جدا، ذلك أنه تدخل لدعم الشرعية التي وصل هو بالأساس للسلطة على حسابها، ما جعل البعض يدرك أن التدخل العسكري في اليمن أضر بمصلحة مصر أكثر مما نفعها.

ولكن يمكن إرجاع هذا الموقف إلى الظروف الاقتصادية والأمنية التي تعيشها مصر، فمن الناحية الاقتصادية حاولت مصر إظهار دعمها الكامل للسعودية التي كانت تدعم مصر ماليا، بل وحاولت تعظيم هذا الدعم خاصة في حال وصول التدخل إلى العمليات البرية. ومن الناحية الأمنية استفادت مصر من دعم قواتها في مضيق باب المندب لمواجهة أي تهديد من الجهة اليمنية، كما استغلت الوضع للترويج لفكرتها بإنشاء قوة عربية مشتركة.[3]

أما في الناحية السياسية لم تلعب مصر ذلك الدور الكبير، إلا أنها تحاول ذلك بعد نهاية العاصفة، وتعمل على إيجاد حل سلمي في اليمن، ولعب دور الوسيط بين السعودية وإيران.

---

[1] بشير زين العابدين، "سوريا: تأزم المشهد السياسي والفرص الكامنة"،(اسطنبول: **مركز عمران للدراسات الاستراتيجية**، نوفمبر 2014، ص11.

[2] عبدالله فهد النفيسي، "المشروع الإيراني في المنطقة العربية والاسلامية"،(عمّان: **مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ط2، 2014) ص195.

[3] عمر عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

المطلب الثالث: الدبلوماسية المصرية تجاه " أزمة النيل" و "الملف النووي الإيراني".

1. أزمة مياه النيل: تمثل " مياه النيل" أحد أهم وأخطر القضايا التي تواجه السياسة الخارجية المصرية، ذلك لتعدد الأطراف المباشرة وغير المباشرة فيها، وتضارب المصالح الحيوية لدول النيل فيما بينها.

ويأتي التهديد الأول من مشروع بناء "سد النهضة الإثيوبي"، والذي تموله إسرائيل، وما يشكله من تهديد لحصة مصر من المياه وللمصلحة القومية المصرية، بل وصل الأمر في عهد الرئيس حسني مبارك إلى غاية التهديد بتوجيه ضربة عسكرية لهذا السد.[1]

مع توتر الأوضاع في مصر بداية من سنة 2011، تراجع الاهتمام بملف النيل لحساب القضايا الداخلية، ولعل وصول الرئيس (مرسي) وتوجهاته خارج القارة الإفريقية،[2] ساهمت في إهمال هذا الملف، وبتولي الرئيس (السيسي) السلطة، تزامنا مع تجميد عضوية مصر في الاتحاد الإفريقي، ركزت السياسة الخارجية المصرية على تلقي المساعدات المالية والتوجه نحو الدول الكبرى لتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية للبلاد، قبل أن يتم رفع التجميد في 2014.[3]

حققت إثيوبيا خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2015 مراحل جد متقدمة في إنجاز مشروع سد النهضة، دون إبداء أي اهتمام للمطالبات المصرية والسودانية بإيقاف العمل حتى إنهاء المفاوضات.

في ظل افتقاد مصر لأدوات التأثير في سلوك دول المنبع خاصة "إثيوبيا" و"أوغندا"، فقد اتجهت مصر للدبلوماسية "الشعبية"، للتأثير في مشاريع هذه الدول بإرسال وفود غير رسمية تستعمل روابط الحضارة بين شعوب النيل للتحاور، وقد كانت أكثر نشاطا من نظيرتها الرسمية.

مع إخفاق مصر في لعب دور محوري في القضية، والتأثير لمنع بناء هذه السدود، يبدو أنها اتجهت نحو أسلوب آخر للتعامل مع هذه الأزمة، ألا وهو الموافقة على بناءها والتنازل في ذلك، مقابل الإشراف الجماعي لدول النيل على تسييرها وتوزيع حصصها، وهذا ما يمكن استنباطه من بعض

[1] عليان محمود عليان، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] Jannis Grimm and Stephan Roll, **Opcit**, p 3.

[3] Tawfik Noffel, **Opcit**, 3.

التصريحات الرسمية المصرية التي اعتبرت أحيانا أن "سد النهضة" هو مصدر رخاء لكل الدول المحيطة بالنيل.

في ظل هذا التراجع الرهيب للموقف المصري في هذه القضية، يأتي نجاح دبلوماسي مصري، من شانه أن يعطي دفعا للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول النيل، يكمن هذا النجاح في تمكن مصر من استقطاب دولة جنوب السودان، وضمها لدول المصب، بعدما تلقت كما هائلا من الاستقطاب الإثيوبي- الأوغندي لضمها لدول المنبع.[1]

وبالتالي يمكن القول أن مصر أصبحت تفاوض من موقف ضعف في وجه دول منبع نهر النيل، ومستعدة لتقديم تنازلات جوهرية في هذه القضية، التي يرى فيها البعض أنها ستكون نقطة تحول سياسي آخر داخل مصر، وهو ما يتنافى مع مقدرات مصر ومكانتها القارية والإقليمية.

2. الملف النووي الإيراني: يعتبر الملف النووي الإيراني أحد أهم الملفات في الساحتين العالمية والإقليمية، نظرا لما يحمله من تهديد أمني لمختلف دول المنطقة، إلا أن تعامل مصر مع هذا الملف تاريخيا عرف نوعا من الازدواجية، بين المواقف الرسمية، والتطلعات غير المعلنة.

فمنذ انطلاق فكرة المشروع النووي الإيراني، أظهرت مصر تخوفها من الأقدام على هذه الخطوة خاصة لما يمثله من تهديد لأمن الدول العربية، إلا أنها في الوقت ذاته لم تكن تبذل جهدا كافيا لوضع حد لهذا المشروع، وقد يعود ذلك لعاملين اثنين:

- امتلاك إيران للسلاح النووي قد يشكل عامل توازن في المنطقة ضد السلاح النووي الإسرائيلي.[2]
- عزم مصر منذ مرحلة جمال عبد الناصر على امتلاك سلاح نووي، والمبادرة الإيرانية قد تشكل فرصة أمام مصر بحجة شعورها بالتهديد.

[1] إسلام حجازي،" ثورة 25 يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل"، **(تقارير آفاق إفريقية**، 2014) ص2.

[2] محمد المهدي شنين، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013** (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر) ص79.

تعمل مصر هي الأخرى على امتلاك السلاح النووي، اقتداء بالتجربة التركية والإيرانية والإسرائيلية في المنطقة، ولذلك فإنه يمكننا لمس نوع من الارتياح المصري تجاه التسوية التي وصل إليها الملف النووي الإيراني، بالرغم من بعض مواقفها أحيانا المعادية لإيران بحكم علاقات مصر الجيدة مع السعودية.[1]

شكل الملف النووي الإيراني، ومفاوضات التسوية فرصة لمصر للعب دور هام، خاصة في ظل عدم قدرة السعودية على الدخول كطرف في المفاوضات، إلا أن الملاحظ أن مشروع التسوية للملف النووي الإيراني جاء هذه المرة بوساطة فاعل جديد على الساحة الإقليمية، ممثلة في " سلطنة عمان" التي طالما عرفت بمواقفها المناقضة لدول الخليج.[2]

بالرغم من الوضع غير المستقر في مصر إلا أنه كان بالإمكان لعب دور رائد بخصوص الملف النووي الإيراني، إلا أن تبعية السياسة الخارجية المصرية للمواقف السعودية حدّ كثيرا من دورها في هذه القضية ومختلف القضايا الأخرى التي تكون السعودية طرفا فيها.

[1] هاجر أبو زيد، "الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني"(**مجلة أوراق الشرق الاوسط**، العدد 62، مارس 2014ب ب ن)

[2] عطا محمد زهرة، " البرنامج النووي الإيراني"،(بيروت: **مركز الزيتونة للدراسات العربية**، ط1، 2015) ص43.

المبحث الثالث: رهانات السياسة الخارجية المصرية.

يتعرض هذا المبحث إلى أهم رهانات وتحديات السياسة الخارجية، ويحاول تقديم الحلول الأنسب لاستعادة مكانة مصر على الساحة الإقليمية، وذلك عبر التطرق لمختلف العوائق التي تواجه السياسة الخارجية المصرية وكيفية تجاوزها، ثم توقع لمستقبل السياسة الخارجية المصرية في ظل التحولات الإقليمية.

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار الداخلي.

مما تقدم اتّضح التأثّر الكبير الذي عرفته السياسة الخارجية المصرية جراء عدم استقرار الوضع الداخلي في البلاد على كافة الأصعدة، ومن هذا المنطلق فإن إعادة تفعيل هذه السياسة الخارجية يبدأ أيضا بتحسين هذه الأوضاع، وتحسين العلاقة بين النظام والشعب، ما من شأنه أن يمنح السياسة الخارجية المصرية الثبات والاستمرارية.

يبدأ تحسين الأوضاع في مصر على مرحلتين بالتزامن، على أن تضمن المرحلة الأولى، الأولويات الاقتصادية والأمنية للبلاد، بينما تمثل المرحلة الثانية، إعادة هيكلة للوضع السياسي.

يبدأ تحسين الوضع الأمني عن طريق إنهاء حالة الانفلات الأمني في سيناء، ثم تأمين الحدود الغربية لمنع أي تغلغل للجماعات المسلحة القادمة من ليبيا داخل مصر، بالإضافة للتعامل العقلاني والسلمي مع الحركات الاحتجاجية والمظاهرات المختلفة التي تعيشها مصر وخاصة القاهرة.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، يواجه النظام المصري تحديات كبرى، تتمثل في محاولة سد عجز الموازنة المتزايد كل سنة، ومحاولة إنشاء قاعدة اقتصادية قوية، تزيد من إيرادات مصر، على أن يتم ترشيد هذه النفقات وفقا لما يخدم مصالح الشعب المصري، وهو ما من شأنه أن يضفي شرعية متزايدة على النظام المصري، ويجعل مصر تتخلى تدريجيا عن سياسة القروض والإعانات التي تتلقاها، والتي شكلت دوما عائقا كبيرا أمام مواقف مصر في السياسة الخارجية.[1]

[1] ياسر زيادة،" تحديات السياسة الخارجية المصرية"،(اسطنبول: **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، يناير 2015) ص 2.

تأتي الإصلاحات السياسية على رأس أولويات النظام الجديد في مصر، خاصة في ظل الضغوطات الدولية، إذ يتوجب على النظام الرئيس (السيسي) التعامل الذكي والحذر مع مستجدات الساحة السياسية المصرية، خصوصا في تعامله مع رموز "حركة الإخوان المسلمين" وسلسلة الإعدامات التي صدرت في حقهم ما من شأنه أن يعيد التوتر داخل مصر، خصوصا بعد الاعتراضات على عدم استقلالية القضاء المصري.[1]

كما يتوجب على النظام المصري بناء دولة مؤسسات، وعدم إقصاء الأطياف السياسية الأخرى، وضمان التداول السلمي على السلطة حتى لو بقي حكرا على المؤسسة العسكرية، ذلك أن الشعب المصري قد يعود مرة أخرى للتحرك في حال شعوره أن ثورته ستصادر.

المطلب الثاني: حل أزمة الشرعية، وتصفير المشاكل مع دول الجوار.

شكل انقلاب 30 جوان2013 في مصر، والذي انتهى بعزل الرئيس (مرسي) وإنهاء حكم حركة الإخوان المسلمين، ووصول الرئيس (السيسي) للسلطة، بداية عهد جديد في العلاقات مع الدول المعادية للتوجه الإسلامي، إلا أنه ساهم بشكل آخر في توتر العلاقات مع دول أخرى طالما شكلت اهتماما كبيرا للسياسة الخارجية المصرية، ما طرح أزمة "شرعية" بصبغة دولية للنظام المصري الذي لم تعترف بعض الدول بشرعيته.

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الإفريقي على رأس هذه الدول، بالرغم من اعترافهم "الحذر" مؤخرا بشرعية هذا النظام، بعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية رفع التجميد عن مساعداتها المالية لمصر في أبريل 2015، وقرار الاتحاد الإفريقي برفع التجميد عن عضوية مصر بوساطة جزائرية في 2014، إلا أن هذا الاعتراف من هذه الدول ودول أخرى، لم يعكس بالفعل طريقة تعاملها من النظام المصري الجديد، حيث بقيت هذه المعاملات يطبعها نوع من التحفظ في معاملاتها مع هذا النظام مثل إيران.[2]

[1] جمال نصار، "مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي حالة تونس ومصر"،(الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2015) ص3.

[2] Abdel Monem Said Aly, **Post-Revolution Egyptian Foreign Policy**, (Grown Center for Middle East Studies, Novembre 2014, N86) p 6.

إضافة إلى وجود نوع من ضعف الثقة في النظام المصري الجديد من السلطة الفلسطينية، وحركة "حماس"، والتي أصبحت تميل أكثر للتوجه نحو قطر في وساطتها الدبلوماسية.

بينما توجد دول لم تعترف بشكل كلي بهذا النظام المصري الجديد إلى اليوم، وعلى رأسها قطر وتركيا، التي تعتبر النظام الجديد انقلابا على الشرعية وأنه جاء لكسر تفوق الإسلاميين سياسيا بمساعدة خارجية، وترفض التعامل معه حتى فيما يخص القضايا الإقليمية، ما شكل عائقا كبيرا أمام محاولات مصر لاستعادة دورها الإقليمي لاسيما في الأزمة السورية والليبية.

ومنه فإن النظام المصري اليوم مطالب أكثر من أي وقت مضى لتكريس جهوده الدبلوماسية، قصد تلميع صورة النظام خارجيا، والدفاع على شرعيته، وتبيين التأييد الداخلي له، ثم يتحتم على مصر أن تبرز كفاعل أساسي في القضايا التي تهدد أمنها لاسيما القضيتان السورية والليبية، والقيام بمبادرات حقيقية لهذه الأزمات، بدل الاكتفاء بردود الأفعال.

رهان آخر يواجه السياسة الخارجية المصرية مع دول الجوار، وهو تحسين العلاقات وعدم خلق مشاكل جديدة،[1] عن طريق عدم إظهار الانحياز كما حصل في القضية الليبية، والوقوف على مسافة واحدة بين الدول أو الأطراف المتنازعة ما من شأنه أن يقوي من موقف مصر على الساحة الإقليمية، ونذكر من بين هذه الاختلافات : الخلاف بين الجزائر والمغرب في قضية الصحراء الغربية، الخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين حول السلطة في تونس، الخلاف بين القوى المتصارعة في ليبيا، والخلاف بين حركة "حماس" و "فتح" في فلسطين، الخلاف بين دول الخليج وإيران بخصوص الملف النووي الإيراني، كل هذه القضايا تشكل تحديا وفرصة للسياسة الخارجية المصرية، في طريقها نحو استعادة دورها الإقليمي في حال أجادت التعامل معها.

[1] ياسر زيادة، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

المطلب الثالث: بناء سياسة خارجية مستقلة.

إن المنافسة الكبرى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط من أجل لعب الدور الريادي في المنطقة، يجعل محاولة مصر استعادة دورها الإقليمي صعبا وعقدا للغاية، خاصة في ظل تزايد الفواعل وظهور قوى إقليمية صاعدة يتعاظم دورها عند كل أزمة.

فالصراع في الشرق الأوسط لم يعد يقتصر على المثلث السعودي- الإسرائيلي- الإيراني، وحلفاءهم من القوى الأخرى كتركيا ومصر، و إنما يتعداه لفواعل أخرى تحاول فرض نفسها في قضايا المنطقة مثل قطر وبصفة أقلّ عمان.

لا يمكن بناء سياسة خارجية مستقلة وسيادية إلا بعد تحقيق الرهانين السابقين المتمثلين في، تحسين الأوضاع الداخلية وحل المشاكل الثنائية مع الدول، ثم بعد ذلك وضع إستراتيجية محكمة تشارك فيها جميع الفواعل، لتوضيح أهداف مصر الحيوية مستقبلا، و إرساء توجهات جديدة للسياسة الخارجية، أو تعديل التوجهات التقليدية، وفقا للقضايا الراهنة التي تعيشها المنطقة.

فالدوائر التي حددتها مصر لسياستها الخارجية منذ فترة الرئيس (جمال عبد الناصر) : إفريقية، عربية، إسلامية، أصبحت تحتاج اليوم إلى مراجعة كبيرة، حتى وإن لم يقتضي الأمر تغييرها، إلا أنه قد يقتضي تعديلها وترتيب أولويات مصر على الساحتين الدولية والإقليمية، فالاهتمام بالقضايا السياسية التقليدية كالقضية الفلسطينية، أو الصراع السني الشيعي، لم تعد له تلك الأهمية البالغة في ظل العجز عن الوصول حتى إلى اتفاقات مبدئية حول هذه القضايا، بينما تطرح ملفات أخرى نفسها بإلحاح، خاصة منها ذات الطابع الأمني. فأزمة "مياه النيل" أضحت اليوم مسألة أمن قومي لمصر، من شأنه أن يضربها في كافة مجال الحياة، ولكن رغم هذا يقابل هذا الملف بنوع من الليونة من السلطات المصرية.

كما يعتبر " الإرهاب" ظاهرة تقتضي الاهتمام بها وتشكل تحديا و فرصة في نفس الوقت للسياسة الخارجية المصرية، خاصة مع تأزم الوضع في ليبيا، إذ يفترض بمصر أن تلعب دورا هاما وجوهريا، مهما كانت طريقته، في هذه القضية بدل الانغماس في حروب بالوكالة في اليمن وغيرها.

تحتاج مصر لوضع إستراتيجية بعيدة المدى في تصميم سياستها الخارجية الجيدة، حيث ترتكز هذه الإستراتيجية على ما يسمى بالدبلوماسية العامة Public Diplomacy، وعدم الاقتصار على الفواعل الرسمية للدولة، حيث ستساعد هذه الطريقة في إعادة بناء صورة دولة مصر في الخارج، خصوصا بعد تحولات" 30 يونيو"، بقدر يعكس الطموحات الديمقراطية للشعب، وتهدف هذه الدبلوماسية العامة، إلى التأثير على التصورات الدولية السائدة عن النظام السياسي المصري، من خلال الإقناع Persuasion ، وذلك باستخدام كل الوسائل لاسيما الثقافية والتي تمتلكها مصر بشكل كبير.[1]

إن صنع سياسة خارجية مستقلة عن ضغوطات القوى الإقليمية المنافسة، يمر عبر تقوية العلاقات الخارجية مع الدول الكبرى والصاعدة، ما من شأنه أن يمنح مصر دورا أكثر فاعلية إقليميا، فقد يشكل التقارب مع دول الـ "بريكس" مثلا دفعا قويا للاقتصاد المصري ومواقفها على الساحة الإقليمية. فتشكيل تحالف مصري- جنوب إفريقي قد يساهم في تقوية موقف مصر في أزمة مياه النيل، كما أن التوجه بالعلاقات الاقتصادية نحو دول شرق وجنوب شرق آسيا، من شأنه أن يخلص مصر من تبعيتها شبه المطلقة لدول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية.

شكل آخر قد تستعيد به مصر دورها على الساحة الإقليمية، وهو التقارب مع دول المغرب العربي، خاصة الجزائر والمغرب، في ظل الأوضاع التي تعيشها دول المشرق، ما من شأنه أن يجعل مواقف مصر أكثر قوة وتأييدا لاسيما في الساحة الإفريقية باعتبار الوزن الذي تمثله الجزائر فيها.

عنصر آخر قد يساعد في تفعيل السياسة الخارجية المصرية، وهو التخلي عن السياسة الهجومية العسكرية التي جاء بها النظام الجديد والتي ورطت مصر في اليمن وليبيا، ومحاولة ترشيد هذه التدخلات العسكرية وربطها بالمصلحة القومية لمصر، لا بدعوات الدول الأخرى مقابل الحصول على مساعدات مالية، ومن هنا فإن دعوة مصر لإنشاء قوة عربية مشتركة إنما يصب في تعزيز هذه السياسة التدخلية، وقد تتورط في مختلف القضايا الإقليمية الراهنة.[2]

[1] إيمان رجب، " السياسة الخارجية المصرية والمجتمع الدولي بعد ثورة 30 يونيو 2013"، (**مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 61، أكتوبر 2013).

[2]

ومنه نستنتج بأنه لا دور لمصر تقريبا، تحت مظلة القوى الأخرى ونخص بالذكر السعودية، فهذه الدول إنما توظف مصر ودورها التاريخي وفقا لمصالحها، بينما يتوجب على مصر بحكم ما شهدته من أزمة وتحول، أن تتحرك في سياستها الخارجية وفقا لمصلحتها الوطنية القُطرية، بعيدا عن سياسات الدول الأخرى.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل اتضح كيف تطورت السياسة الخارجية عبر التاريخ وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأميم قنوات السويس، قبل أن تمر بعدة محطات هامة ومتغيرة بتغير صناع القرار، ذلك أن السياسة الخارجية في مصر لطالما ارتبطت بالبيئة السيكولوجية لصانع القرار.

شكلت هذه المحطات التاريخية بما حملت من قضايا لاسيما القضية الفلسطينية، تشكّل دور مصر على الساحة كفاعل هم على الساحة الإقليمية والعربية، حيث أصبحت مصر بمثابة مركز للسياسات الخارجية العربية، بالرغم من العزلة التي عانتها على خلفية التوقيع على اتفاقية "كامب ديفيد" مع الجانب الإسرائيلي، إلا أنها استعادت دورها بعد وصول الرئيس (حسني مبارك).

بعد (موجة الربيع العربي) 2011 التي لحقت مصر، عاشت مصر نوعا من الانكفاء على قضاياها الداخلية، وما عرفته من تحولات وتطورات، وبالتالي فقدت الكثير من دورها الذي كان يفترض أن تلعبه على الساحة الإقليمية، خاصة في ظل القضايا الهامة التي عاشتها المنطقة في هذه الفترة، على غرار" ثورات الربيع العربي"، القضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني، ما جعل المواقف المصرية في هذه القضايا غير واضحة أحيانا ومتناقضة أحيانا أخرى.

يعود ذلك لعدة عوامل يتوجب على الحكومة المصرية حلها لاسترجاع دورها كفاعل أساسي في المنطقة، تتمثل هذه العوامل التي أثرت في السياسة الخارجية المصرية في سبب أساسي، وهو الوضع الداخلي غير المستقر في مصر، وسببان آخران ناتجان عن سابقهما وهما أزمة الشرعية التي يعاني من النظام المصري خاصة مع بعض دول الجوار مثل قطر وتركيا، وعدم قدرة مصر على صنع سياسة خارجية متمايزة ومستقلة عن سياسات القوى الإقليمية الأخرى وعلى رأسها السعودية.

الخـــاتمة.

لطالما كانت البيئة الداخلية متغيرا هاما في صنع، تنفيذ وتوجيه السياسات الخارجية للدول، بالرغم من تفاوت درجات تأثيرها من دولة لأخرى، ولعل هذا التأثير يتعاظم عند الأزمات الداخلية التي تمر بها الدولة، خاصة تلك الدول ذات الأدوار الفاعلة على الساحتين الإقليمية والدولية، فتأزم الوضع الداخلي قد يحتم على الدولة الانكفاء على نفسها لإيجاد الحلول المناسبة له، على حساب أدوارها الخارجية.

يعتبر " الحراك الشعبي" الذي عرفته الدول العربية عموما، ومصر خصوصا، أحد مظاهر تأزم الأوضاع الداخلية، خاصة بعد ما انجر عنه من حالة لا استقرار وانفلات أمني، لا زالت هذه الدول تعاني من مخلفاته، فهو يعكس قمة التأزم الداخلي التي تواجه نظاما سياسيا معينا، تجعله مجبرا على التعامل معها والتركيز عليها لحل بأنسب طريقة ممكنة.

عمل صانع القرار المصري على حل الأزمة الداخلية بشكل جدي، ما جعله يهمش دور مصر على الساحة الإقليمية، فالوضع غير المستقر في مصر لم يكن يسمح ببناء سياسة خارجية مستقرة، أو اتخاذ قرارات ومواقف تعكس قناعات وإدراكات النظام السياسي بتقلّباته، بقدر ما كانت هذه المواقف والقرارات موجهة للاستهلاك الشعبي، وكسب رضا الرأي العام، ولعل الوعي القومي واهتمام الشعب المصري بقضايا السياسة الخارجية بعد الحراك، جعلت صانع القرار أمام ضغط كبير في كل قضية خارجية يشارك فيها. فلم تشفع الإيديولوجية الإسلامية للرئيس (مرسي) برسم توجهات إسلامية تعكس خلفيته، كما أثرت الاحتجاجات الشعبية على الرئيس (السيسي) في اتخاذ قراراته.

بالنظر لموقف مصر غير الحاسم والمتناقض أحيانا في مختلف القضايا الإقليمية المتزامنة مع الحراك الشعبي في مصر، فإنه من الممكن القول بأن مصر لم تلعب ذلك الدور الذي كان مخولا لها لعبه في هذه الفترة، وفسحت المجال أمام قوى إقليمية أخرى لتعظيم دورها مثل إيران، السعودية وتركيا، بالإضافة إلى محاولات دول أخرى للبروز في ظل الفراغ الذي تركته مصر، مثل الإمارات، قطر و سلطنة عمان.

على عكس تلك الدول التي تستغل ظروف الأزمات الداخلية لتفعيل سياستها الخارجية، واتخاذ قرارات حاسمة، فشلت مصر في تسيير القضايا الخارجية، حتى تلك المتعلقة مباشرة بأمنها القومي، مثل الأزمة الليبية ، وأزمة مياه النيل، وقد يكون هذا راجعا بالأساس إلى مقدرات وإمكانيات مصر، التي لا تمكنها من خلق توازن بين تسيير الأزمات الداخلية والمحافظة على دورها في الشؤون الخارجية، وكذلك

بسبب التحول السياسي الجذري الذي عرفته مصر على مرحلتين: 25 يناير و 30 يونيو، وهو ما أثر سلبا على استقرار السياسة الخارجية، وتوجهاتها، وشبكة العلاقات التي رسمها كل صنع قرار.

بعد رجوع المؤسسة العسكرية لسدة الحكم في مصر، وعودة نوع من الاستقرار النسبي، تحاول مصر استرجاع دورها كفاعل على المستوى الإقليمي، إلا ان ذلك لا يبدو سهلا في ظل التقدم الذي حققته القوى الإقليمية الأخرى، وفي ظل الاستقطاب الذي تعانيه مصر من هذه الدول، ويبقى أهم تحد للسياسة الخارجية المصرية، هو الخروج عن إطارا سياسيات هذه الدول، وتبني سياسة خارجية مستقلة ومتمايزة،

بالرغم من أن منهج دراسة الحالة لا يقتضي بالضرورة تعميم النتائج، إلا أن هذه الدراسة تؤكد وتدعم الفرضية المطروحة سابقا، والتي تشير إلى تأثُّر السياسة الخارجية بتحولات وتأزم الوضع الداخلي، لاسيما في دول العالم الثالث التي ليس لها القدرة الكافية، على تسيير الشؤون الداخلية والخارجية بالتوازي، ولذلك يمكن القول أن الاتجاه القائل بأن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية والوضع الداخلي له مبرراته، فالاستقرار الداخلي من شأنه أن يمنح السياسة الخارجية للدولة الفعالية والاستمرارية، ويعطي مواقف الدولة قوة وتأييدا، عكس الدول ذات الأوضاع غير المستقرة، وخاصة منها تلك الدول ذات الأنظمة المتنازع حول شرعيتها، وهو ما من شأنه أن يؤثر في مكانتها الدولية.

قائمة الملاحق.

الملحق رقم (01): نص الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس (مرسي) في نوفمبر 2012.[1]

أصدر الرئيس المصري محمد مرسي إعلانا دستوريا في الثاني والعشرين من نوفمبر/ تشرين الأول 2012 نص فيه على ما يلي:

"بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 أغسطس 2012.

لما كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 قد حققت رئيس الجمهورية مسؤولية تحقيق أهدافها والسهر على تأكيد شرعيتها وتمكينها بما يراه من إجراءات وتدابير وقرارات لحمايتها وتحقيق أهدافها، وخاصة هدم بنية النظام الباد والقضاء رموزه والقضاء على أدواته في الدولة والمجتمع والقضاء على الفساد والإفلات بثوره وملاحقة المتورطين فيه وتطهير مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية مصر وشعبها والتصدي بمنتهى الحزم والقوة لرموز النظام السابق والتأسيس لشرعية جديدة تأتيها دستور يُرسي ركائز الحكم الرشيد الذي ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية ويلبي طموحات الشعب ويحقق آماله، فقد قررنا ما يلي:

المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

المادة الثانية: الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

المادة الثالثة: يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب، ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء وألا يقل سنه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

المادة الرابعة: تُستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

المادة الخامسة: لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة السابعة: يُنشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء 21 نوفمبر 2012.

إقالة النائب العام

كما صدر عن رئيس الجمهورية القرار التالي:

[1] نقلا عن موقع قناة الجزيرة الالكتروني: www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/12/7

قرر رئيس جمهورية مصر العربية بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس عام 2011، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 أغسطس 2012، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بقانون رقم 46 عام 1972 وتعديلاته، قرر:

المادة الأولى: يعين السيد المستشار طلعت إبراهيم محمد عبد الله نائبا عاما لمدة أربع سنوات.

المادة الثانية: ينشر هذا القرار ويُعمل به من تاريخ صدوره.

كما صدر عن رئيس الجمهورية قرارا بقانون جاء فيه:

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 30 مارس 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 11 أغسطس 2012 وعلى القانون رقم 71 لعام 1964 بشأن منح معاشات ومكافآت استثنائية وتعديلاته وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 285 لعام 2011 الصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم 136 لعام 2011 بتفويض رئيس مجلس الوزراء باختصاصات رئيس الجمهورية بمقتضى اللوائح والقوانين، وكذلك على قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام 303 لعام 2011 ، 206 و632 لعام 2012 بتقرير معاش استثنائي لأسر الشهداء والمصابين، وبناء على ما عرضته وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية، قرر:

المادة الأولى: يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 632 لعام 2012 الصادر بتاريخ 2012/6/5.

المادة الثانية: تضاف فقرة إلى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 303 لعام 2011 نصها التالي: كما يمنح كل من أصيب بشلل رباعي أو فقد في البصر في العينين خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011 والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار معاشا استثنائيا مساويا لمعاش الشهيد المشار إليه بالفقرة الأولى اعتبارا من تاريخ الإصابة.

المادة الثالثة: يمنح كل من أصيب بشلل نصفي أو عجز كلي أو غير القادر على العمل أو المصاب الذي تجاوز السن 55 عاما بسبب أحداث ثورة 25 من يناير وأحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود وأمام مجلس الوزراء والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار معاشا استثنائيا مساويا للمعاش الممنوح للشهيد المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 303 لعام 2011 المشار إليه وذلك طبقا لتقرير اللجنة الطبية المنوطة بذلك.

المادة الرابعة: يمنح كل من أصيب بعجز جزئي خلال أحداث ثورة 25 يناير وأحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود وأمام مجلس الوزراء والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار ولم يكن قد تسلم وظيفة أو عملا أو مشروعا صغيرا معاشا استثنائيا بحسب نسبة عجزه مساويا للمعاش الممنوح للشهيد والتي تقررها اللجنة الطبية المنوطة بذلك، ويجوز الجمع بين هذا المعاش وأي دخل آخر.

المادة الخامسة: يبدأ صرف المعاش الاستثنائي المنصوص عليه في المادتين الثالثة والرابعة من هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره.

المادة السادسة: على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره.

الملحق رقم 02: استمارة " التمرد"، االتي وزعت لجمع توقيعات عزل الرئيس (مرسي).[1]

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لجريدة العرب: نقلا عن من الموقع الالكتروني لجريدة العرب:

www.alarab.co.uk/m/?id=6174

الملحق رقم 03: نص اتفاقية " كامب ديفيد" للسلام بين مصر وإسرائيل 1978، وملاحقها.[1]

The Camp David Accords

The Framework for Peace in the Middle East

Muhammad Anwar al-Sadat, President of the Arab Republic of Egypt, and Menachem Begin, Prime Minister of Israel, met with Jimmy Carter, President of the United States of America, at Camp David from September 5 to September 17, 1978, and have agreed on the following framework for peace in the Middle East. They invite other parties to the Arab-Israel conflict to adhere to it.

Preamble

The search for peace in the Middle East must be guided by the following:

The agreed basis for a peaceful settlement of the conflict between Israel and its neighbors is United Nations Security Council Resolution 242, in all its parts.

After four wars during 30 years, despite intensive human efforts, the Middle East, which is the cradle of civilization and the birthplace of three great religions, does not enjoy the blessings of peace. The people of the Middle East yearn for peace so that the vast human and natural resources of the region can be turned to the pursuits of peace and so that this area can become a model for coexistence and cooperation among nations.

The historic initiative of President Sadat in visiting Jerusalem and the reception accorded to him by the parliament, government and people of Israel, and the reciprocal visit of Prime Minister Begin to Ismailia, the peace proposals made by both leaders, as well as the warm reception of these missions by the peoples of both countries, have created an unprecedented opportunity for peace which must not be lost if this generation and future generations are to be spared the tragedies of war.

The provisions of the Charter of the United Nations and the other accepted norms of international law and legitimacy now provide accepted standards for the conduct of relations among all states.

To achieve a relationship of peace, in the spirit of Article 2 of the United Nations Charter, future negotiations between Israel and any neighbor prepared to negotiate peace and security with it are necessary for the purpose of carrying out all the provisions and principles of Resolutions 242 and 338.

Peace requires respect for the sovereignty, territorial integrity and political independence of every state in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force. Progress toward that goal can accelerate movement toward a new era of reconciliation in the Middle East marked by cooperation in promoting economic development, in maintaining stability and in assuring security.

Security is enhanced by a relationship of peace and by cooperation between nations which enjoy normal relations. In addition, under the terms of peace treaties, the parties can, on the basis of reciprocity, agree to special security arrangements such as demilitarized zones, limited armaments areas, early warning stations, the presence of international forces, liaison, agreed measures for monitoring and other arrangements that they agree are useful.

Framework

Taking these factors into account, the parties are determined to reach a just, comprehensive, and durable settlement of the Middle East conflict through the conclusion of peace treaties based on Security Council resolutions 242 and 338 in all their parts. Their purpose is to achieve peace and good neighborly relations. They recognize that for peace to endure, it must involve all those

1

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية المصرية www.mfa.gov.eg

who have been most deeply affected by the conflict. They therefore agree that this framework, as appropriate, is intended by them to constitute a basis for peace not only between Egypt and Israel, but also between Israel and each of its other neighbors which is prepared to negotiate peace with Israel on this basis. With that objective in mind, they have agreed to proceed as follows:

West Bank and Gaza

Egypt, Israel, Jordan and the representatives of the Palestinian people should participate in negotiations on the resolution of the Palestinian problem in all its aspects. To achieve that objective, negotiations relating to the West Bank and Gaza should proceed in three stages:

Egypt and Israel agree that, in order to ensure a peaceful and orderly transfer of authority, and taking into account the security concerns of all the parties, there should be transitional arrangements for the West Bank and Gaza for a period not exceeding five years. In order to provide full autonomy to the inhabitants, under these arrangements the Israeli military government and its civilian administration will be withdrawn as soon as a self-governing authority has been freely elected by the inhabitants of these areas to replace the existing military government. To negotiate the details of a transitional arrangement, Jordan will be invited to join the negotiations on the basis of this framework. These new arrangements should give due consideration both to the principle of self-government by the inhabitants of these territories and to the legitimate security concerns of the parties involved.

Egypt, Israel, and Jordan will agree on the modalities for establishing elected self-governing authority in the West Bank and Gaza. The delegations of Egypt and Jordan may include Palestinians from the West Bank and Gaza or other Palestinians as mutually agreed. The parties will negotiate an agreement which will define the powers and responsibilities of the self-governing authority to be exercised in the West Bank and Gaza. A withdrawal of Israeli armed forces will take place and there will be a redeployment of the remaining Israeli forces into specified security locations. The agreement will also include arrangements for assuring internal and external security and public order. A strong local police force will be established, which may include Jordanian citizens. In addition, Israeli and Jordanian forces will participate in joint patrols and in the manning of control posts to assure the security of the borders.

When the self-governing authority (administrative council) in the West Bank and Gaza is established and inaugurated, the transitional period of five years will begin. As soon as possible, but not later than the third year after the beginning of the transitional period, negotiations will take place to determine the final status of the West Bank and Gaza and its relationship with its neighbors and to conclude a peace treaty between Israel and Jordan by the end of the transitional period. These negotiations will be conducted among Egypt, Israel, Jordan and the elected representatives of the inhabitants of the West Bank and Gaza. Two separate but related committees will be convened, one committee, consisting of representatives of the four parties which will negotiate and agree on the final status of the West Bank and Gaza, and its relationship with its neighbors, and the second committee, consisting of representatives of Israel and representatives of Jordan to be joined by the elected representatives of the inhabitants of the West Bank and Gaza, to negotiate the peace treaty between Israel and Jordan, taking into account the agreement reached in the final status of the West Bank and Gaza. The negotiations shall be based on all the provisions and principles of UN Security Council Resolution 242. The negotiations will resolve, among other matters, the location of the boundaries and the nature of the security arrangements. The solution from the negotiations must also recognize the

2

legitimate right of the Palestinian peoples and their just requirements. In this way, the Palestinians will participate in the determination of their own future through:

The negotiations among Egypt, Israel, Jordan and the representatives of the inhabitants of the West Bank and Gaza to agree on the final status of the West Bank and Gaza and other outstanding issues by the end of the transitional period.
Submitting their agreements to a vote by the elected representatives of the inhabitants of the West Bank and Gaza.
Providing for the elected representatives of the inhabitants of the West Bank and Gaza to decide how they shall govern themselves consistent with the provisions of their agreement.
Participating as stated above in the work of the committee negotiating the peace treaty between Israel and Jordan.
All necessary measures will be taken and provisions made to assure the security of Israel and its neighbors during the transitional period and beyond. To assist in providing such security, a strong local police force will be constituted by the self-governing authority. It will be composed of inhabitants of the West Bank and Gaza. The police will maintain liaison on internal security matters with the designated Israeli, Jordanian, and Egyptian officers.
During the transitional period, representatives of Egypt, Israel, Jordan, and the self-governing authority will constitute a continuing committee to decide by agreement on the modalities of admission of persons displaced from the West Bank and Gaza in 1967, together with necessary measures to prevent disruption and disorder. Other matters of common concern may also be dealt with by this committee.
Egypt and Israel will work with each other and with other interested parties to establish agreed procedures for a prompt, just and permanent implementation of the resolution of the refugee problem.

Egypt-Israel
Egypt-Israel undertake not to resort to the threat or the use of force to settle disputes. Any disputes shall be settled by peaceful means in accordance with the provisions of Article 33 of the U.N. Charter.

In order to achieve peace between them, the parties agree to negotiate in good faith with a goal of concluding within three months from the signing of the Framework a peace treaty between them while inviting the other parties to the conflict to proceed simultaneously to negotiate and conclude similar peace treaties with a view the achieving a comprehensive peace in the area. The Framework for the Conclusion of a Peace Treaty between Egypt and Israel will govern the peace negotiations between them. The parties will agree on the modalities and the timetable for the implementation of their obligations under the treaty.

Associated Principles
Egypt and Israel state that the principles and provisions described below should apply to peace treaties between Israel and each of its neighbors - Egypt, Jordan, Syria and Lebanon.

Signatories shall establish among themselves relationships normal to states at peace with one another. To this end, they should undertake to abide by all the provisions of the U.N. Charter. Steps to be taken in this respect include:

full recognition;
abolishing economic boycotts;

1

guaranteeing that under their jurisdiction the citizens of the other parties shall enjoy the protection of the due process of law.

Signatories should explore possibilities for economic development in the context of final peace treaties, with the objective of contributing to the atmosphere of peace, cooperation and friendship which is their common goal.

Claims commissions may be established for the mutual settlement of all financial claims.

The United States shall be invited to participated in the talks on matters related to the modalities of the implementation of the agreements and working out the timetable for the carrying out of the obligations of the parties.

The United Nations Security Council shall be requested to endorse the peace treaties and ensure that their provisions shall not be violated. The permanent members of the Security Council shall be requested to underwrite the peace treaties and ensure respect or the provisions. They shall be requested to conform their policies an actions with the undertaking contained in this Framework.

For the Government of the Arab Republic of Egypt : Muhammed Anwar al-Sadat

For the Government of Israel: Menachem Begin

Witnessed by: Jimmy Carter, President of the United States of America

4

ملحقات الاتفاقية:

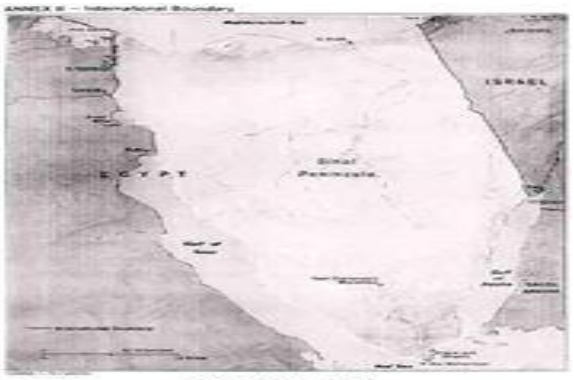

الملحق رقم 04: نسخة من مراسلات الرئيس (مرسي) لرئيس الوزراء الاسرائيلي(بيريز) [1]

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية

إلى صاحب الفخامة السيد شيمون بيريز رئيس دولة إسرائيل

عزيزي وصديقي العظيم

لما لي من شديد الرغبة في أن أطور علاقات المحبة التي تربط لحسن الحظ بلدينا قد اخترت السيد السفير عاطف محمد سالم سيد الأهل ليكون سفيرا فوق العادة ومفوضا من قبلي لدى فخامتكم.

وإن ما خبرته من إخلاصه وهمته، وما رأيته من مقدرته في المناصب العالية التي تقلدها مما يجعل لي وطيد الرجاء في أن يكون النجاح نصيبه في تأدية المهمة التي عهدت إليه فيها.

ولاعتمادي على غيرته وعلى ما سيبذل من صادق الجهد ليكون أهلا لعطفكم وحسن تقديركم أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا فتحوطوه بتأييدكم، وتولوه رعايتكم، وتتلقوه بالقبول وتمام الثقة ما يبلغه إليكم من جانبي ولاسيما إذا كان له الشرف بأن يعرب لفخامتكم عما أتمناه لشخصكم من السعادة ولبلادكم من الرغد.

وإني أيها الصديق العزيز

صديقكم الوفي

محمد مرسي

تحريرا بقصر الجمهورية بالقاهرة

في ٢٩ شعبان ١٤٣٣

١٩ يوليو ٢٠١٢

رئيس ديوان رئيس الجمهورية

وزير الخارجية

---

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية المصرية **www.mfa.gov.eg**

قائمة المصادر والمراجع.

I. قائمة المصادر:

دستور جمهورية مصر العربية 2014.

الإعلان الدستوري للرئيس (محمد مرسي) نوفمبر 2012.

II. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب :

1. إدريس، محمد السعيد. إيران والثورة المصرية: تفاعلات التحدي والاستجابة. الأردن: دار عمار للنشر، ط2، 2012.
2. باسم ، راشد. **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** .الإسكندرية: أوراق للنشر والتوزيع، 2013.
3. بسيوني، محمد شريف و محمد هلال. **الجمهورية الثانية في مصر**. القاهرة: دار الشروق ط1، 2012.
4. جنسن، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**. تر: محمد السيد سليم و أحمد بن محمد مفتي، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989.
5. حمدان، جمال . **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان** .الإسكندرية: دار الهلال، 1995.
6. حمودة، عادل. **لعبة السلطة في مصر**. القاهرة: دار الشروق، ط2، 1997.
7. زهرة، عطا محمد. **البرنامج النووي الإيراني**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات العربية، ط1، 2015.
8. الزين، حسن محمد. **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**. بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013.
9. سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة، ط3، 1999.
10. شبر، صلاح جواد. **ثورات الربيع العربي، نظرة من الداخل وعامل ثقافة التشيع** . (د ب ن، دار روافد، ط1، 2013.

11. الشوبكي، عمر وآخرون. **البرلمان في دستور مصر الجديد**. القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2013.

12. عبد السلام، جعفر. **معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية**. مصر: دار النهضة للطبع والنشر، 1980.

13. فاروق ،عبد الخالق. **الفساد في مصر**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009.

14. اللايذ، إبراهيم. **الشرق الأوسط والفوضى الخلاقة**. دمشق: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012

15. لخضاري ، منصور . **السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات – الميادين – التحديات** . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.

16. محمد، فرج أنور. **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

17. مصباح، عامر. **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2010.

18. مصباح، عامر. **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

19. مقلد ، صبري. **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

20. النعيمي، أحمد. **السياسة الخارجية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

21. النفيسي، عبدالله فهد . **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والاسلامية**. عمّان، مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 2014.

22. الورتي، أحمد إبراهيم. **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط**. بغداد: دار الزمان، 2008

23. ولد أباه، السيد . **الثورات العربية الجديدة، المسار والمصير**. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

ب. الرسائل والمذكرات:

1. أبو الرب، محمد أحمد محمد ، **دور الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، 2013.
2. بيرم، فاطمة. **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية،جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2009.
3. جبر ظافر، فواز يوسف. **أثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير ،كلية الدراسات العليا، جامعة،نابلس،فلسطين2013.
4. الجبور، محمد سمير. **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.
5. حجاب، عبد الله. **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
6. دالع، وهيبة . **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
7. الرنتيسي، محمود سمير . **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، شهادة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، 2013.
8. زرودي، علاء الدين. **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2013.
9. سلامة، لبنى علي حسن دار . **الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس-فلسطين، 2013.
10. سيف ، إبراهيم محمد. **سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية: من الحكم الملكي إلى الربيع العربي** ، مذكرة ماجستير، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين 2015.
11. شراب، منذر أحمد زكي . **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2014.

12. شنين، محمد المهدي. **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013** ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر.

13. قاسم ، عبد الحي علي وآخرون. **التغيير في الوطن العربي: أي حصيلة؟** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2013.

14. لوز ياسر، محمد علي . **دور المؤسسة االعسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

15. المغاري، هشام سليم عبد الله .**الاستراتيجية العسكرية لمصر واسرائيل في حرب 1971** ، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2008.

16. ياسين بادية فواز ، **ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين** ، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015.

ج. المجلات:

1. "الحروب العربية الإسرائيلية"، **مجلة الوسط السياسي**، العدد 2074، ماي 2008.
2. أبو زيد، هاجر." الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني"، ب ب ن، **مجلة أوراق الشرق الاوسط**، العدد 62، مارس 2014.
3. بلقيس، محمد جواد. **سوسيولوجية ثورات الربيع العربي**، تونس: **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، 2012.
4. حسين، حسين السيد ، "معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي"، القاهرة: **مجلة دراسات تاريخية**، العدد 117، يناير 2007.
5. رجب، إيمان. "السياسة الخارجية المصرية والمجتمع الدولي بعد ثورة 30 يونيو 2013" ، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 61، أكتوبر 2013.
6. المصري ، خالد ."النظرية البنائية في العلاقات الدولية" ، دمشق: **مجلة العلوم السياسية والاقتصادية**، العدد 30، 2014.

د. التقارير:

1. "الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية"، **مركز الزيتونة للدراسات**، بيروت 2012.

2. بسيكري ، السنوسي . **ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات: تقارير، 5 مايو 2013.

3. بوناصيف، هشام. "عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2013.

4. **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**،الدوحة: وحدة تحليل السياسات ،المركز العربي للأبحاث والدراسات، أبريل 2012.

5. الحاج، سعيد . "**التقارب المصري–التركي: الأسباب والعوائق**"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، يناير 2015.

6. حجازي، إسلام. **ثورة 25 يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل**، تقارير آفاق إفريقية، 2014.

7. زيادة ، ياسر . **تحديات السياسة الخارجية المصرية**. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 2015.

8. زين العابدين، بشير . "سوريا: تأزم المشهد السياسي والفرص الكامنة "، اسطنبول: **مركز عمران للدراسات الاستراتيجية**، نوفمبر 2014،.

9. السياسة الخارجية المصرية، **التقرير السنوي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية**، مديرية البلدان العربية، 2014.

10. السياسة الخارجية المصرية، **التقرير السنوي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية**، مديرية البلدان العربية،

11. عاشور، عمر ." **تصدير القمع:تحولات السياسة الخارجية المصرية 2013–2015**"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2015.

12. عاشور، عمر. من التعاون إلى القمع: العلاقات الإسلامية–العسكرية في مصر. الدوحة: "مركز بروكنغز"، العدد 14، مارس 2015.

13. عقل، زياد. **الاتحاد الافريقي والثورة الليبية: البروتوكولات والمصالح** .القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، جويلية 2014.

14. العكلوك، فرج . "السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2014.

15. العلاقات الثنائية لمصر، **التقرير السنوي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية**، مديرية البلدان العربية، 2014.

16. عليان، عليان محمود . " المياه العربية من النيل غلى الفرات: التحديات والأخطار المحيطة" . بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد425، جويلية 2014.

17. محمود ، خالد وليد . "الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول المجاورة". الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، سبتمبر 2013.

18. ميلر لوريل إي ، و مارتيني جيفري. "التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"، **مؤسسة راند**، 2013

19. نصار، جمال . "مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي حالة تونس ومصر". الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2015.

20. هاشم، أحمد. "الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، جوان 2015.

هـ. المواقع الالكترونية:

1. أبو الفضل، محمد. **فك الالتباس بين مصر والأزمة السورية**، من الموقع الالكتروني لجريدة العرب: www.alarab.co.uk/m/?id=6174
2. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية المصرية: www.mfa.gov.eg

المراجع باللغات الأجنبية:

A. Les Livres :

1. Benes Vit.**Role Theory ; Aconceptual framework for the constructivist foreign policy analysis ?** Portugal ; University of Porto, August2011.
2. Breuning, Marijke. **Foreign Policy Analysis ; A comparative Introduction**, New York : Palgrave Macmilan, First published, 2007.

3. Cavatorta Francesco. **The EU and The Arab world**,The Arab Spring Of Discontent, E-International Relations, London 2013.
4. M. Sharp, Jeremy. **Egypt : The January 25 Revolution and Implications for U.S Foreign Policy**, Congressional Rsearch Service , USA, February 2011.
5. Scott Burchill and others, **Theories of International Relations**, London: Palgrave Macmilan, edition3, 2005.

B. Les Revues :

1. Ait-Chaalal Amine, " Les états unis face au printemps arabe; mise en perspective à partir des revolutions tunisienne et egyptienne", **Alternative Sud**, 19-2012.
2. Ashour Omar, **Libya's Muslim Brotherhood faces the future**, Foreign Policy: March, 2012.
3. Berkouk Mhaned, **L'Algérie joue un rôle stabilisateur en Lybie**, Alger **;Journal Liberté**, mai 2015.
4. De Gendt, Pascal. "Tunisie et Egypte :après le printemps arabe, les désillusions islamistes " , Bruxelle : **AEPI**,Janvier 2014.
5. Faris, David M. "La révolte en réseau: le printemps arabe et les medias sociaux" , **Politique étrangére**, France, Janvier 2012.
6. Grimm Jannis and Roll Stephan, " Egyptian Foreign Policy under Mohamed Morsi " Berlin : **SWP Comments** , , November 2012 .
7. Guraziu, Rudi." **To** what extent is foreign policy making affected by public opinion? "**, MAInternational Relations**, New York, January 2008.

C.Les Rapports:

1. Egypt Human Development 2010, Youth in Egypt: building our future. Egypt: **Institute of national planning**, 2010.
2. **Egypt Human rights report**, Country report on Human rights practices, United states department of state. 2011
3. Noffel Tawfiq, " Challenges Facing Egypt's Policy in Africa" **Africa Perspectives Reports**, Vol 11, 2013.
4. Said Aly, Abdel Monem. **Post-Revolution Egyptian Foreign Policy**, (Grown Center for Middle East Studies, November 2014, N86
5. **World report**, Human rights watch, 2011.

الفهـــــرس.

الإهداء.....

الشكر.....

ملخص الدراسة.....

مقدّمة..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.....**13**

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....**14**

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....**14**

المطلب الثاني: أهم المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية.....**18**

المطلب الثالث: أهمية السياسة الخارجية.....**23**

المبحث الثاني: محددات،أدوات وقضايا السياسة الخارجية.....**25**

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية.....**25**

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية.....**28**

المطلب الثالث: قضايا السياسة الخارجية.....**30**

المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.....**32**

المطلب الأول: النظرية الواقعية.....**32**

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.....34

المطلب الثالث: النظرية البنائية.....36

المطلب الرابع: نظرية الدور.....38

خلاصة الفصل.....41

الفصل الثاني: التحول السياسي في مصر، وصنع السياسة الخارجية 2011-2015.....43

المبحث الأول: الحراك الشعبي في مصر، أسبابه ومساره.....44

المطلب الأول: أسباب الأزمة السياسية المصرية.....44

المطلب الثاني: كرونولوجيا أهم أحداث الحراك الشعبي المصري.....53

المبحث الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السياسية في مصر.....59

المطلب الأول: مواقف القوى الدولية الكبرى.....59

المطلب الثاني: موقف القوى الإقليمية.....65

المطلب الثالث: موقف الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....73

المبحث الثالث: تأثير التحول السياسي في مصر على صنع وتوجيه السياسة الخارجية.....75

المطلب الأول: السياسة الخارجية في عهد الرئيس (مرسي).....75

المطلب الثاني: السياسة الخارجية في عهد الرئيس (السيسي).....78

خلاصة الفصل.....**81**

الفصل الثالث: أداء السياسة الخارجية المصرية 2011-2015.....**83**

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية المصرية.....**84**

المطلب الأول: قرار تأميم قناة السويس، بداية بروز مصر على الساحة الدولية.....**84**

المطلب الثاني: : "معاهدة السلام"، وتحول مسار السياسة الخارجية المصرية.....**87**

المطلب الثالث: الانتفاضة الفلسطينية1987، وعودة مصر للساحة العربية.....**89**

المبحث الثاني: دور مصرية في القضايا الإقليمية 2011-2015.....**90**

المطلب الأول: جهود مصر في القضية الفلسطينية.....**90**

المطلب الثاني: تعامل مصر مع " ثورات الربيع العربي".....**94**

المطلب الثالث: الدبلوماسية المصرية تجاه " أزمة النيل" و "الملف النووي الإيراني".....**99**

المبحث الثالث: رهانات السياسة الخارجية المصرية.....**102**

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار الداخلي.....**102**

المطلب الثاني: حل أزمة الشرعية، وتصفير المشاكل مع دول الجوار.....**103**

المطلب الثالث: بناء سياسة خارجية مستقلة.....**105**

خلاصة الفصل.....**108**

الخاتمة.....**110**

قائمة الملاحق.....**113**

قائمة المصادر والمراجع.....**000**